www.kassioun.org

1245

الاثنين 29 أيلول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

7,1 مليون: الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة في أيلول 2025

[12]

الافتتاحية

أين «الاتفاق» الذي تحدثوا عنه؟

تناولت الافتتاحية السابقة من قاسيون، وعنوانها «من يصمد ينتصر... من يُفرّط يُهزم»، الأحاديث التي راجت خلال الفترة الماضية حول «اتفاق أمني» قريب مع «إسرائيل»، والتي زادت كثافتها خلال الأسبوع الفائت بالتوازي مع اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حضر الرئيس السوري قسماً منها؛ حيث أكدت مصادر إعلامية متعددة، غربية بمعظمها، و«إسرائيلية» الهوى في أغلبها، أن الاتفاق سيتم توقيعه في نيويورك، أو في واشنطن، وسيتضمن تنازلات كبرى من الجانب السوري، وأن لقاءً سيجمع رئيس وزراء الاحتلال مع الرئيس السوري الانتقالي يوم 29 من هذا الشهر برعاية ترامب.

رغم الحملة الدعائية الضخمة، إلا أن الوقائع حتى اللحظة تقول: إنه لم يكن هنالك لقاء، ولم يجر توقيع أي اتفاق حتى اللحظة، وأن هنالك عراقيل عديدة أمام الوصول إلى أي اتفاق.

هذا التناقض الكبير بين ما قيل ويُقال في الإعلام، وبين ما يجري على أرض الواقع، وخاصة حين يتعلق الأمر بمستقبل سورية وطبيعة علاقتها بالكيان «الإسرائيلي»، يتطلب تفكيراً في أسبابه ومعانيه، وتالياً الدوافع التي تكمن خلفه.

بين ما يمكن تسجيله من استنتاجات في هذا الإطار، ما يلي:

أولاً: الإعلام عموماً، والغربي خصوصاً، يتابع ما كان يقوم به طوال الوقت بما يخص سورية؛ أي الكذب ثم الكذب ثم الكذب، بغية تضليل الناس، وإعادة تشكيل وعيهم بالطريقة المناسبة للغرب ومصالحه في منطقتنا.

ثانياً: الكذب بشأن اتفاق مُذل مع «إسرائيل»، ليس خروجاً عن السياق العام، بل استمرارٌ ضمنه. وهو يعكس حاجة «إسرائيلية» لتحطيم معنويات السوريين وإقناعهم بأنهم مهزومون لا محالة، ودفعهم نحو اليأس، وتالياً، الاستسلام والقبول بأي شروط مُذلة تُفرض عليهم.

ثالثاً: عدم حصول اتفاق رغم كل الضغط باتجاهه، بما في ذلك الإعلامي والسياسي والاقتصادي، هو تعبير عن التوازن الحقيقي للقوى على المستوى العالمي، وفي منطقتنا خصوصاً؛ فـ«إسرائيل» اليوم، ومن ورائها الولايات المتحدة، أضعف بما لا يُقاس مما كانت عليه عام 2019 حين تم توقيع ما سمي اتفاقات أبراهيمية. والدول الأساسية في المنطقة بدأت بإعادة تموضع جدّي وسريع؛ من المصالحة السعودية الإيرانية، إلى المصالحات التركية مع الدول العربية الأساسية، إلى الوجود المشترك لكل من تركيا والسعودية ومصر وإيران، وإن بمستويات مختلفة، ضمن بريكس وشنغهاي، وليس انتهاءً بالمناورات المشتركة المصرية التركية، وبالطبع اتفاقية الدفاع المشترك السعودي الباكستاني والمظلة النووية الباكستانية... هذه الوقائع بمجملها، مضافاً إليها التقدم الشعبي العالمي غير المسبوق، والدبلوماسي، بما يخص القضية الفلسطينية... كل ذلك يعني أننا أمام وضع، الطبيعي فيه، هو تراجع «الإسرائيلي» وخسارته لا العكس، ولهذا السبب بالذات، فإن الصهيوني يُضاعف من استعراضاته السياسية والعسكرية والإعلامية، لعل وعسى يُغطي على عملية التراجع الموضوعية الجارية.

أخيراً: فإن عملية التراجع الموضوعي للأمريكي و«الإسرائيلي» تؤمن ظروفاً ملائمة لنحصن أنفسنا، ولنمنع تقديم أي تنازلات، ولنسير قُدماً مع الوقت نحو استعادة الحقوق وعلى رأسها الجولان السوري المحتل، ولكنها ليست كافية وحدها، ولن تضمن وحدها ألا يجري تقديم تنازلات يدفع من يقدمها ثمنها في نهاية المطاف. نقول: إن عملية التراجع الغربي وحدها ليست كافية، لأنها إنْ لم تُستكمل بتوحيد حقيقي للسوريين، فإن أي ظرف خارجي، مهما كان جيداً، لن ينفع في حماية البلاد من الانزلاق نحو مزيد من الخراب والفوضى والدمار.

تحصين سورية والسوريين عبر توحيدهم، يعني بالملموس الذهاب نحو الحل السياسي الشامل الحقيقي لا الشكلي، بالاستناد إلى روحية القرار 2254 وخارطة الطريق الموجودة ضمنه، بما فيها تشكيل جسم الحكم الانتقالي، وصياغة الدستور الدائم كأحد مهمات المؤتمر الوطني العام، ووصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة...

شؤون عمالية

هل ستنتقل الطبقة العاملة من حالها إلى حالٍ آخَر؟

02

ملف «سورية 2025»

تموضع الكيان دولياً من خلال عدسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

06

شؤون محلية

بين الإصلاح والاحتكار... ما مستقبل البنوك السورية؟

08

شؤون عربية ودولية

ما قصة التحركات الغريبة والإقالات في الجيش الأمريكي؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل ستنتقل الطبقة العاملة من حالها إلى حالٍ آخَر؟

كثيراً ما كتبنا عن أوضاع الطبقة العاملة من حيث أجورها المتدنيّة جداً، وكثيراً ما كتبنا عن مجمل حقوقها المسلوبة بقوة الهيمنة وقوة القمع وقوة القوانين التي فُصِّلَتْ على مقاس قوى النهب لمنتوج عملها.

وكنا نؤكّد في كتاباتنا الموجهة للطبقة العاملة ولكل العاملين بأجر بأنّ الطبقة العاملة السوريّة لن يتغيّر حالُها طالما بقيت ممسوكةً من اليد التي توجِعُها، ونعني بذلك قدرتها على تنظيم نفسها وقدرتها على ردّ العدوان عليها، من خلال تلك الأدوات التي فُرِضَتْ عليها ولم تستطعْ كسرَها أو إبعادَها أو تحييدَها، ممّا جعلها خاصرةً رخوة جعلت العدوّ الطبقي يتمكّن من السيطرة على حقوقها.

الطبقة العاملة، وهي تضمّ المكوِّنَ الأكبر من حزب المنهوبين – والآن المهمشين والمشرَّدين – بسبب عملية النهب الواسعة التي تعرضوا لها على مدار عقود واستكملت بعمليات التسريح وإغلاقات المعامل بحجج مختلفة، لم تتمكن من أنْ تشقَّ طريقها الصعب والمعقّد من أجل أن تكون طرفاً أساسيّاً فاعلاً في رسم مستقبل سورية الجديدة، وأن تكون حاضرة في الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاري الآن، والذي سيجري بعد قليل. وبالتالي لن تتم عملية الحضور الفاعل إذا لم تستطع الطبقة العاملة إيجاد وتكوين تعبيرها السياسي والتنظيمي، القائم على تحديد وبلورة البرنامج المعبِّر عن مصالحها في مواجهة البرامج الأخرى، التي ستظهر حتماً وتحاول ركوب موجة التغيير التي يُفتَرض أن تكون لصالح أغلبية الشعب السوري الذي عانى على مدار عقود وتحمَّلَ كلَّ أشكال القمع والحرمان والتهجير والجوع.

نحن في حزب الإرادة الشعبية كنّا نشدّد دائماً على دور الطبقة العاملة السوريّة في عملية التغيير المنشود لكسر الهيمنة والتسلُّط على مقدّراتها، ونحن الآن أمام تلك اللّحظة السياسية والاجتماعية التي يمكن أنْ تتيح للطبقة العاملة السورية أنْ تكونَ طرفاً أساسياً في التغيير المطلوب، إذا ما تمكّنت من تنظيم قواها، وهي قوى مهمّة عبر العمل على تكوين جبهة عريضة متحالفة مع الطبقة العاملة تضمّ القوى الطبقية والمجتمعية المنهوبة عبر عقود والتي تتَّسع الآن، وتضمّ أيضاً القوى السياسية المعبِّرة في برامجها ومواقفها عن مصالح العمّال الجذرية.

لقد قلنا في برنامجنا «يمثّل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحةَ الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين ويناضل من أجل اعترافهم به كممثّل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مَدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين».

بدورنا سنناضل من أجل اعتراف الطبقة العاملة بنا كممثّل لمصالحها ومن أجل تحقيق برنامجنا الذي هو برنامج حزب المنهوبين كل المنهوبين.

بانتظار إصدار مشروع قانون العمل الجديد وطرحه للنقاش العام

أقامت وزارة التنمية الإدارية في 23 من شهر أيلول الجاري «2025» ندوة حوارية بفندق الداما روز بدمشق بعنوان «نحو تعزيز الكفاءة الحكومية – إصلاح الإدارة العامة وقانون الخدمة المدنية» بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء قانونين وإداريين وأكاديميين وممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال. ومن خلال عنوانها تتضح محاولة القائمين عليها لإبراز دور مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد - الذي لم يصدر بشكل رسمي بعد – في بناء إدارة عامة أكثر كفاءة وعدالة قادرة على تحسين استثمار رأس المال البشري وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وفق ما جاء بكلمة وزير التنمية الإدارية خلال افتتاح الندوة.

■ فرح عمار

وبين الوزير أنّ مشروع قانون الخدمة المدنية مطروح للنقاش ويهدف إلى معالجة التراكمات السابقة في التوظيف والترقية والتدريب وتقييم الأداء، وبأنه يستند إلى خمسة محاور أساسية ملخّصها أنّ الدخول على الخدمة المدنية سيكون عبر آليات تنافس شفّافة ومتوازنة، وإدارة الموارد بسرّية فعّالة ترتبط بالترقية على أساس الأداء لا الأقدمية فقط، وبيئة عمل حديثة تعتمد أساليب مرنة، حيثما تسمح طبيعة الوظيفة إضافة إلى الثقة والحوكمة عبر ضوابط منصفة للمسائلة وآليات تظلم شفافة بالإضافة لحقوق وواجبات متوازنة، تجعل الخدمة المدنية بيئةً متكافئة الجدارة وترفع قيمة الإنجاز.

ويمكن من خلال قراءة هذه البنود التي اعتبرتها الوزارة أساسية أن نرى أنّها شديدة العمومية ولا تشمل بنوداً أكثر أهمية، ويمكن أن تكون الأكثر أساسية، وعلى رأسها الأجور العادلة والأمان الوظيفي والحماية من الفصل التعسفي.

ندوات حوارية تحتاج للاستمرار والتعميم

خرجت الندوة بعدّة توصيات منها: تحديد ضوابط واضحة للصَّرف من الخدمة ضمن الأنظمة التنفيذية، ومراجعة المواد المتعلقة بالمحاكم العمالية، وتقليل الاستثناءات وضمان شمولية القانون لأكبر شريحة من العاملين، وعقد لقاءات دورية مع مديري التنمية الإدارية وورشات قطاعية لمواءمة الأنظمة التنفيذية مع خصوصية كل قطاع، والإسراع بإصدار قانون التنظيم المؤسسي بالتوازي مع قانون الخدمة المدنية، وضمان تكامل البيئة التشريعية، إضافة لإنجاز الأنظمة المرافقة للقانون وإصدارها بالتزامن مع نفاذه.

وبالنظر إلى مجموعة التوصيات وبغض النظر عن الرأي فيها يتوضّح لنا أهمية الإسراع بإصدار مشروع القانون وطرحه للرأي العام قبل وقت كاف من إقراره من الجهة المخوَّلة، والاستمرار بهذه النشاطات سواء كانت ندوات أو ورشات تفاعلية شرط ألّا تنحصر بالهيئات العليا بالحكومة والأكاديميين والنخب والاتحاد العام للنقابات، بل عرضه ونقاشه على أوسع نطاق عمّالي وشعبي وحقوقي، كي يشارك الجميع برأيه ويضع الملاحظات التي يراها تصبُّ في صالح القانون والعاملين، بعيداً عن الجمل الإنشائية والمصطلحات الأكاديمية التي يصعب تفسيرها. وهذا لن يتم إذا لم تشارك الطبقة العاملة بنقاشه، كونها ستتناول مواد القانون بخبرة ممارستها السابقة للقوانين ولقدرتها على التبسيط واستخلاص جوهره بسهولة ويسر، فلدى العمال ما يقولونه في هذا الشأن.

لكلِّ مقامٍ مَقال

لطالما جرى الحديث والمطالبة خلال سنوات وسنوات بضرورة تعديل قانون العاملين الأساسي 50 الحالي وقانون رقم 17 المعني بالقطاع الخاص وقانون التنظيم النقابي. وكانت تلك المطالبات تُطرح في كل اجتماع ومؤتمر عمالي ونقابي، مركّزةً على المواد المجحفة التي نالت من العاملين طوال فترة القوانين التي ما زالت قائمة. ولم تلقَ تلك المطالبات ما يكفي من الاهتمام الحكومي والإعلامي والحقوقي، إضافة لمشكلة المحاكم العمالية وآلاف الدعاوي المعلّقة الهاضمة لحقوق العاملين. وما زاد الطين بلّة تراجع دور النقابات وخروجها عن أيّ تأثير وازن في مجمل الملفات المتعلقة بالمصالح الطبقية العميقة للطبقة العاملة، مع حصول بعض الاستثناءات هنا أو هناك نتيجة ممانعة دؤوبة ومستمرة من بعض النقابات والأفراد والقوى.

وبما أنّ السلطة الحالية عازمة على إعادة تشكيل البيئة القانونية بما يخص قانون العمل وبحكم غياب سلطة تشريعية بالوقت الحالي تقرّه وتشرّعه فإن الوقت المتاح واسع، ويمكن الاستفادة منه لتأخذ القوانين حقَّها بالنقاش العام بعيداً عن احتكار النخب والجهات الحكومية لها، فمن حق الطبقة العاملة والقوى الممثلة لها أنْ تراه بمنظورها الطبقي الخاص بها، وهذا ما ننتظره بالأيام القادمة التي ستشهد إطلاق مشروع قانون الخدمة المدنية للنقاش العام، وعندها لكلّ مقام مَقال، فالعناوين العامة والمصطلحات المبهمة وغياب الإجراءات التنفيذية يمنع إبداء رأي موضوعيٍّ بنّاء ومفيد.

الأجور والأسعار الحالية متلازمان في إفقار العمال

تكتسب الأجور والأسعار أهمية كبيرة في هذا الوقت، حيث أصبحت هذه المسألة من القضايا الأساسية التي يواجهها العاملون بأجر، فهي تعتبر الآن من أخطر القضايا الاقتصادية وإحدى المسائل الرئيسة والاستراتيجية التي تواجهها البلاد. وهي ليست مرحلة أو تدابير تتخذ في زمن معين، بل هي شرط من شروط حياة المجتمع وتقدمه واستمراره.

ولا نقول جديداً عندما نذكّر بأنّ العاملين بأجر ينظرون إلى السلطة التنفيذية من خلال الأسعار والرواتب والأجور، فالأسعار والأجور هي مرآة حقيقية، وتعكس بآن واحد الواقع الاقتصادي والاجتماعي بكامله. حيث بات أكثر من 90% من الناس تزحف على بطونها – وخاصة العاملين بأجر، وبالأخص منهم عمّال الدخل المحدود. ويجب أنْ تعترف النقابات أوّلاً بأنّ السياسات الاقتصادية التي تبنّتْها الحكوماتُ منذ ثمانينيّات القرن الماضي بكلّ أبعادها قد أخفقتْ في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ولسنا بحاجة اليوم إلى تأكيد أهمّية الأجور والأسعار، فهذه القضية باتت مشكلة يومية يعيشها الناس، ولا تعني رفاه العاملين بأجر فحسب، بل تعني الوجود بحد ذاته. حيث أصبحت نفقات تكاليف المعيشة ذات أعباء ثقيلة، هذا عدا عن أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وكلما انخفضت القوة الشرائية الحقيقية، وارتفعت معدّلات التضخم مع ثبات معدلات الأجور والرواتب، كلما ازدادت حياة الجماهير الفقيرة صعوبةً وشقاء. والسؤال اليوم الذي يطرح بكل جدية: ما هو مبلغ الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية للفرد والأسرة في البلاد، حيث أصبح الدخل لا يغطّي الحاجات الضرورية. مع العلم أنّ أغلب الدراسات الاقتصادية تعتبر أنه لا يجوز أنْ تتجاوز هذه الاحتياجات الأساسية نسبة 50% من الدخل. فالأسعار والرواتب والأجور من أهمّ المشكلات الاقتصادية الملحّة في كل البلدان.

وكنا قد ذكرنا سابقاً كيف مرّت أجور العاملين بأجر، خلال فترات متعددة لمعرفة حالة التدهور الاقتصادي التي وصلت إليها البلاد من خلال هذه الأجور. لقد عملت سياسة تجميد الرواتب والأجور على تحفيز وتبرير جميع أشكال الفساد من تهرّب ضريبي وإداري وغيره، وذلك لتغطية هذه الممارسات اليومية على الأنواع الأخطر من الفساد الاقتصادي الذي يضرّ بالمصالح العامة.

ولا نجد غضاضةً في إعادة ما قلناه سابقاً، بأنْ يكون لدى النقابات قدرٌ من الحرية في استخدام أدواتها الكفاحية، وبالتالي ينبغي على النقابات وضع معيار للحد الأدنى للأجور والمطالبة به، بكل أشكال وأدوات الكفاح العمّالي المتاحة، وفرْض الأدوات الضرورية التي ما زالت غير متاحة بعد، أخذاً بعين الاعتبار احتياجات العمّال وأسرهم بما في ذلك حجم الأسرة، خاصةً عندما تكون هذه الاحتياجات للعمال مرتبطة بتكلفة المعيشة.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة العمل المستدامة وتعزيز الإنتاجية، لا بدّ من تغيير استراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي، في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبّي إلّا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعَن. ويجب ألّا تكون هناك مساومةٌ أو مهادنةٌ مع سياسات اقتصادية واجتماعية لا تَعتبر الأجورَ من أولويّاتها؛ ومنها تعزيز نظام التعاقد عن طريق المفاوضات الجماعية بين ممثّلي العمال وأصحاب العمل في الدولة والقطاع الخاص، وضمان دفع أجور العمّال بشكلٍ صحيح وفي الوقت المناسب.

الطبقة العاملة

إيطاليا: إضراب واسع بقطاع الطيران يؤثر على الرحلات الجوية

يشهد قطاع الطيران في إيطاليا إضراباً وطنياً دعت إليه عدة نقابات عمالية، ما أدى إلى اضطرابات واسعة في حركة النقل الجوي وتأجيل وإلغاء عدد كبير من الرحلات المحلية والدولية. ويشمل الإضراب العاملين في مختلف مكونات القطاع، بما في ذلك موظفو الخدمات الأرضية، والمناولة، ومراقبو الحركة الجوية، إلى جانب طواقم بعض شركات الطيران. وتفاوتت مدة الإضراب بين جهة وأخرى، إذ تراوحت بين أربع ساعات وإضراب يمتد طوال اليوم. ووفقاً لبيان صادر عن الهيئة الوطنية للطيران المدني الإيطالي «ENAC»، فقد تم ضمان تشغيل الرحلات المدرجة ضمن فترات الحماية القانونية، وذلك التزاماً بالخدمات الأساسية المضمونة للمسافرين. ويأتي هذا الإضراب في إطار احتجاجات عمّالية للمطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور، في ظل ما وصفته النقابات بـ«الضغوط المتزايدة على العمال واستمرار التهميش لمطالبهم الأساسية».

جنوة، إيطاليا: عمّال الموانئ يقاطعون السفن العسكرية المتجهة إلى «إسرائيل»

أعلن عدد من نقابات عمال الموانئ الأوروبية، السبت 2025/9/27، إطلاق حملة واسعة لمقاطعة السفن التي تنقل شحنات عسكرية إلى «إسرائيل»، في خطوة تضامنية مع الشعب الفلسطيني واحتجاجاً على استمرار العدوان على قطاع غزة. واجتمعت النقابات في مدينة جنوة شمالي إيطاليا، تحت شعار: «عمال الميناء لا يعملون من أجل الحرب»، حيث شدّد عمال التحميل والتفريغ على رفضهم التورط في نقل الأسلحة، مؤكدين في بيان مشترك: «نحن ضد الحرب، وضد احتلال فلسطين، ونطالب بإنهاء الإبادة الجماعية في غزة». وأوضح المتحدث باسم النقابة الإيطالية المنظّمة للفعالية أنّ «الهدف هو توسيع نطاق المقاطعة ليشمل جميع الموانئ الأوروبية»، قائلاً: «نطلب من الجميع الاحتجاج وإيصال رسالة مفادها أننا لسنا متواطئين في هذه الحرب، نحن كثرة وأقوياء من أجل فلسطين حرة، نحن عمال الموانئ نحتجُّ معاً».

اليمن: إضراب عمال النظافة في تعز بسبب غياب العدالة

أعلن عمال النظافة في مدينة تعز، يوم 24 أيلول الجاري 2025، استمرار الإضراب حتى تحقيق العدالة، وطالبوا بالقصاص من قتلة مديرة صندوق النظافة والتحسين وتسليمهم للعدالة. وأكد عمال النظافة أنْ لا عودة للعمل قبل القصاص، وأنّ مكانسهم ستبقى ساكنة حتى يؤخذ الحق لدم الضحية. الإضراب الذي شل حركة التنظيف في المدينة، جاء كرد فعل غاضب على حادثة الاغتيال التي هزت المدينة، وأثارت موجة احتجاجات واسعة أمام مبنى المحافظة وإدارة الأمن، وسط مطالبات شعبية متصاعدة بمحاسبة الجناة ومن يقف وراءهم. وتصاعدت الاحتجاجات بإغلاق شوارع رئيسية، ورمي القمامة في الطرقات، ونصب خيمة اعتصام أمام مبنى المحافظة، في مشهد يعكس حجم الغضب الشعبي من تدهور الوضع الأمني، وتكرار استهداف كوادر الدولة. كما رفع المتظاهرون لافتات تطالب بسرعة القبض على الجناة، وهتفوا برحيل قيادات محلية وأمنية.

كندا: إضراب فوري لعمال البريد رفضاً لإصلاحات الحكومة

أعلنت النقابة الكندية لعمال البريد إضراباً وطنياً فورياً يوم 25 أيلول 2025، جاء رداً مباشراً على إعلان الحكومة الفيدرالية إصلاحات شاملة لمؤسسة البريد الكندية التي وصفها الوزير المسؤول بأنها «معسرة فعلياً» وتخسر حوالي 10 ملايين دولار يومياً. تشمل الإصلاحات المعلنة إنهاء خدمة توصيل البريد إلى المنازل لنحو 4 ملايين عنوان خلال السنوات التسع المقبلة، والسماح بإغلاق مكاتب البريد في بعض المناطق الريفية، وتخفيف معايير الخدمة اليومية. واعتبرت النقابة هذه القرارات «هجوماً على خدمة البريد والعاملين فيها». أدى الإضراب إلى توقف فوري عن معالجة أو تسليم أي بريد أو طرود، مع تعليق قبول العناصر الجديدة حتى انتهاء الإضراب. وستواصل مؤسسة البريد توصيل مستحقات الحكومة والشيكات الاجتماعية والحيوانات الحية خلال فترة التوقف. يأتي هذا الإضراب في سياق نزاع عمالي مستمر منذ عامين تقريباً بين النقابة التي تمثل 55،000 عاملاً ومؤسسة البريد، بعد إضراب سابق استمر 32 يوماً في تشرين الثاني 2024.

كنا بالإجازات القسرية صرنا بالاستقالات القسرية

تناولنا في «قاسيون» وبأكثر من مادة تداعيات ما تقوم به بعض الجهات الحكومية بتطبيق قرار الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء رقم 2533/ص المتضمن إنهاء الإجازات المأجورة لجميع العاملين بالقطاع العام، ونقلنا كيف يتم الضغط على العائدين من الإجازة بأساليب وقرارات مختلفة، وعلى رأسها عدم تأمين المواصلات ونقل العاملين للعمل في مواقع جديدة بعيدة عن أماكن إقاماتهم، بالإضافة لعدم تخصيص أماكن وأعمال لهم ضمن الدوائر. وهناك أيضاً عمال المعامل المتوقفة الذين ألزموا بالدوام ودون مواصلات رغم عدم تشغيل المعامل. وكنا قد أشرنا في مقال «قاسيون» العدد 1244 «تعهد وتعجيز وتطفيش بطعم التسريح» إلى أن هذه الإجراءات والسلوكيات من بعض الإدارات بالجهات الحكومية هي بمثابة دفع الموظفين للاستقالة أو تجاوز القوانين، وبالتالي فإن إنهاء الإجازة القسرية المذكورة بالقرار لم يكن سوى إعلان استقالة مبكر لهم.

■ هاشم اليعقوبي

آخر الأخبار جاءت من فرع محروقات طرطوس، حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أن أكثر من 180 عاملاً قدموا استقالتهم بعد أن تم نقلهم لمواقع عمل جديدة تبعد عن أماكن سكنهم، بالإضافة لضغوط أخرى ومنع كامل للإجازات. وأوضح العمال أنهم يعتبرون هذه الاستقالة احتجاجاً عملياً على الإجراء المتخذ بحقهم، ليشكلوا حلقة من سلسلة الاستقالات التي بدأت تزداد وبوتائر غير مسبوقة، وهذا ما شهدناه في معامل النسيج ومصفاة حمص وغيرها من الجهات. وهذا إنما يدل على أن النهج المتبع لدى تلك الجهات التي لم تجد مهرباً من تنفيذ القرار إلا بهذه القرارات الضاغطة، التي ستؤدي بالضرورة للاستقالات الجماعية تحت عناوين عديدة أهمها التعجيز. وليس مستغرباً ما تداوله الموظفون المتضررون الذين وضحوا بأنهم حين اعترضوا على الإجراءات الممارسة بحقهم جاءهم جواب واحد: «إذا مو عاجبك استقيل».

شماعة لا غير

يبرر بعض المسؤولين قراراتهم بأنها نوع من إعادة التنظيم والهيكلة وتوزيع الملاكات بما يتناسب مع المصلحة العامة، وبأن زمن الفوضى انتهى، وأن التدقيق الإداري والتنظيم العالي لإدارة الموارد البشرية مستمر، وبأن الموظفين «ما بينعطوا وش»، وبأنهم متسيبون ومعتادون على الإجازات غير المستحقة والتسيب الإداري بالدوام وغيرها من الأمراض الإدارية التي لا يجوز إنكارها بحال من الأحوال. لكن تعميمها على الجميع وجعلها شماعة أي قرار غير موضوعي ومنطقي وعملي هو ذريعة لا أكثر، لأن نقل عامل لموقع يبعد عن مسكنه أكثر من 60 كم وعدم تأمين مواصلات له بذريعة ضغط النفقات لا يقبله عقل ولا عاقل. فأجور المواصلات «بعد إنهاء الدعم على المحروقات» ستتجاوز راتبه المقطوع الذي بالكاد يؤمن له ثمن الخبز الذي رفعوا عنه الدعم الحكومي وأصبح سلعة ليس بالسهل شراؤها. ومن الطبيعي أن تشهد الإجراءات مثل هذه الحملة الكبيرة من الاعتراضات، لحد الاتهام المؤكد بأن المقصود أصلاً من كل ذلك أن يقدم العمال استقالاتهم طوعاً «قسراً» كون القانون ما زال قادراً على حمايتهم وحماية حقوقهم لحد ما. ووفق المتابعات، فإن هذه الاستقالات ستشهد ارتفاعاً متسارعاً مع القادم من الأيام والأسابيع إذا ما بقيت الجهة المصدرة لقرار إنهاء الإجازات لم تتدخل بشكل مباشر ووضعت حلولاً جذرية لهذا الملف، الذي كلما حاولت السلطات الحالية حله تزيده تعقيداً ويعود بالسوء على القطاع العام والعمال معاً. وكان من الممكن تفادي كل ذلك نسبياً لو تم إصدار الإجراءات التنفيذية للقرار ملزماً للجميع.

كل نتيجة في سلسلة النتائج أصبحت سبباً لأزمة جديدة لن تنتهي كما يظن البعض

لا استخفاف بقطع الأرزاق

إن تعامل بعض الجهات الحكومية مع موظفيها بهذا القدر من الاستغفال والتعالي يبعد كل البعد عن الدور المناط بتلك الجهات، وإن غياب تقديرها لنتائج سلوكها وعلى رأسها انقطاع أرزاق هؤلاء السوريين يجعلها مسؤولة عن كل تلك النتائج الحالية واللاحقة. وكل ذلك الأثاث الفاخر الذي يفرشون به مكاتبهم «المنقولة» الجديدة، وسياراتهم الفارهة، وبدلاتهم الأوروبية، لم تسقط أثمانها من السماء، بل هي من الأموال العامة التي ما كانت لتكون لولا كدُّ يمين هؤلاء المستبعدين من وظائفهم وسائر العمال والكادحين والمنتجين والفلاحين. فكيف تتغير معايير هؤلاء المعنيين ويُلوى عنق القوانين على أهوائهم بعيداً عن مسؤولياتهم كجهات حكومية لا يقتصر دورها على ممارسة دور رب العمل ونقطة من آخر السطر، بل هناك دور رعوي أبوي اجتماعي هو أساس الدور وجوهره. وأما الحديث عن النفقات والترهل الإداري والفساد وغيرها فمعالجتها ليس بالأمر الشديد الصعوبة على أن تكون ضمن معايير قانونية وحقوقية وإدارية صحيحة تضمن العدل وتقي من الارتجال والتعالي والظلم.

ارتدادات بجميع الاتجاهات

إن ما نشهده من تداعيات تفصيلية في هذا المعمل أو تلك المديرية، وفيما يتعلق بعمال العقود أو الإجازات وغيرها، ليست سوى نتائج حتمية الحدوث نتجت عن المرحلة الأولى من القرارات المجحفة التي طالت مئات الآلاف من الموظفين والعمال في القطاع العام. وكل نتيجة في سلسلة النتائج أصبحت سبباً لأزمة جديدة لن تنتهي كما يظن البعض. فالقرارات التي صدرت نوعاً وكماً أحدثت زلزالاً اجتماعياً بالمجتمع السوري، نظراً لضخامة جهاز الدولة من جهة، ولعدد العاملين الذين أصابتهم القرارات من جهة أخرى، وضف عليها ما يشبهها في القطاعات الأخرى غير المدنية، واجتماعهما رفع من قوة الزلزال، وبالتالي من شدة ارتداداتها التي ما زلنا نشهدها ولا مؤشر لتوقفها في القريب العاجل، كون منطق المسؤولين استيعابها وامتصاص قواها لا التراجع عنها وإعادة دراستها ووضع معايير منطقية لها. وإن كان الهدف كما قيل في البداية إعادة الهيكلة والإصلاح والبناء والتخلص من الترهل والفساد وغيرها، فقد كان من الممكن المؤكد الوصول لها إن دُرست ووُضعت أسس حقيقية للوصول لتلك الأهداف دون خسائر، بل جل ما سوف نخسره ذلك الفساد المعشش في قطاع الدولة، وما أجملها من خسارة.

ربما من المفيد تذكير المنظمة النقابية بكل هيئاتها وأفرادها بالعمل على هذا الملف جملة لا تفصيلاً، والتوقف عن التعاطي مع القضية بتفصيلاتها التي إن أثمرت عن نتائج ما، فإنها ستواجه ضعفها قبل أن تفرح بها. فأدرى الجميع بأن القصة تكمن في كل القرارات وبدايتها، هي النقابات نفسها كونها الأقرب لواقع العمال، كيف لا وهم منهم. فهل تستنهض نقاباتنا قواها وتواجه الأسباب بدل النتائج وتكون من المفلحين؟

قضية الغرباء: عندما تصبح المأساة السورية مادة سينمائية غربية

تحليل نقدي لفيلم «قضية الغرباء» وإشكاليات التمثيل السينمائي للثورة السورية
في قاعة سينما الكندي بدمشق، وسط صمت مشحون بالترقب، انتهى عرض فيلم «قضية الغرباء» «The Case of Strangers» للمخرج الأمريكي برانت أندرسن تاركاً المتفرجين وعلى رؤوسهم الطير. كان الجمهور السوري يشاهد معاناته منعكسة على شاشة كبيرة، لكن هذه المرة من خلال عين غربية، وبتقنيات سينمائية متقدّمة، ورؤية تحمل في طياتها كل تعقيدات العلاقة بين المركز والأطراف في عالم صناعة السينما.

■ وسيم الدهان

فيلم بين الواقع والخيال

يتتبع فيلم «قضية الغرباء» مأساة تضرب عائلة سورية في حلب، مما يؤدي إلى سلسلة من الأحداث التي تؤثر على خمس عائلات مختلفة في أربع دول.

الفيلم، الذي فاز بجائزة في مهرجان برلينالة الألماني، يقدم نفسه كعمل إنساني يحاول نقل تجربة اللجوء السوري إلى العالم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل نجح في تجسيد المعاناة السورية بصدق، أم حوّلها إلى مادة استعطافية تخدم ضميراً غربياً يبحث عن الطمأنينة؟

إشكالية التمثيل والصدقية الفنية

تكمن إحدى المعضلات الأساسية في الفيلم في طريقة تناوله للمعاناة السورية. فرغم الجهود الحقيقية التي بذلها أندرسن – الذي استوحى كل شخصية في فيلمه من أفراد التقى بهم خلال نزوح اللاجئين السوريين – إلا أن الفيلم يقع أحياناً في فخاخ التبسيط والميلودراما التي تميز الإنتاج الهوليوودي عند تناوله لقضايا الشرق الأوسط.

هذا التناول يطرح سؤالاً أوسع حول جدوى استحضار الفقد والاعتقال والفساد السلطوي بصرياً على أيدي مخرجين أجانب. فبينما تستطيع السينما – حين تتجنب المباشرة والمبالغة – أن تقفز فوق فخاخ التصنيف الدعائي وتقترب من مراجعة حقيقية للذاكرة الجمعية، فإن خطر الوقوع في الابتذال والاستعطاف يبقى قائماً، خاصة حين يكون المخرج خارج السياق الثقافي المحلي.

الغرب المنقذ: سردية مألوفة في ثوب جديد

تبرز إشكالية «الغرب المنقذ» كإحدى أبرز نقاط الضعف في الفيلم. فرغم محاولة أندرسن تجنب النظرة الاستشراقية المباشرة، إلا أن بنية السرد تعيد إنتاج العلاقة الهرمية المألوفة، الغرب كمساحة للأمان والحلول، والشرق كمصدر للمشاكل والمآسي. هذا التأطير ليس مجرد مسألة فنية، بل يحمل أبعاداً سياسية عميقة تتجاهل الدور الذي لعبته القوى الدولية في إطالة أمد الحرب السورية.

وكما لاحظت مراجعة نقدية في مجلة «فارايتي»، فإن الفيلم يتمتع بمهارة تقنية عالية، لكن السرد غالباً ما يبدو «مفتعلاً بطريقة رخيصة لخلق التشويق». هذا التلاعب بالمشاعر، رغم نجاعته في إثارة التعاطف، يقلل من قدرة الفيلم على تقديم تحليل عميق لجذور المأساة السورية.

الجمهور السوري وسؤال الهوية

في النقاشات التي تلت العرض في دمشق، برزت أصوات متباينة حول قيمة الفيلم. فبعض الحضور رأى فيه فرصة لإيصال المعاناة السورية إلى العالم، بينما اعتبره آخرون شكلاً جديداً من أشكال الاستلاب الثقافي. وقد علقت امرأة ستينية من الحضور بمرارة: «نحن نعيش قصتنا كل يوم، لسنا بحاجة إلى من يشرح لنا معاناتنا.»

هذا التباين يعكس مغضلة أعمق تواجه الثقافة السورية في مرحلة اصطلح على تسميتها شعبياً «بما بعد السقوط»: كيف نحافظ على السيادة على سردياتنا في عالم تهيمن عليه صناعة الإنتاج الثقافي الغربية؟ وكيف نتعامل مع أعمال تحمل نوايا حسنة لكنها تعيد إنتاج علاقات القوة الاستعمارية في المجال الثقافي؟

السينما السورية: البديل المفقود

يكشف نجاح فيلم «قضية الغرباء» دولياً عن أزمة عميقة في السينما السورية. فبينما ينجح المخرج الأمريكي في إنتاج عمل بميزانية ضخمة وترويج دولي واسع، تبقى الأعمال السورية محدودة الإمكانيات والانتشار. هذا الواقع يثير أسئلة حول فاعلية السينما السورية في كسر القطيعة بين الشاشة الكبيرة والجمهور المحلي.

الأفلام السورية المشاركة في تظاهرة دمشق، مثل «نزوح» لسؤدد كعدان أو «الداخل مفقود، والخارج مولود» لوليد المدني، تظهر قدرة المخرجين السوريين على تقديم رؤى أكثر عمقاً وأصالة لتجربة شعبهم. لكن هذه الأعمال تفتقر إلى الإمكانيات الإنتاجية والتسويقية التي تمكنها من المنافسة عالمياً، مما يترك المجال مفتوحاً للأصوات الخارجية لتحتكر تمثيل المأساة السورية.

تحدي بناء الذاكرة البصرية

تطرح تجربة مشاهدة «قضية الغرباء» في دمشق اليوم سؤالاً جوهرياً حول وظيفة السينما «بعد السقوط»: هل يكفي أن تكون مجرد أداة تخليد «للثورة»، أم يجب أن تصبح مشروعاً مفتوحاً لاستعادة حق الناس في النظر والحكم على ماضيهم ومستقبلهم؟

الخطر الحقيقي ليس في وجود أفلام غربية تتناول القضية السورية، بل في غياب البديل السوري القادر على المنافسة. فحين تصبح الصورة السينمائية للثورة السورية محكومة بمعايير جمالية وأخلاقية خارجية، حتى لو كانت حسنة النية، فإن ذلك يشكل خطراً على السيادة الثقافية لا يقل عن خطر الهيمنة السياسية.

نحو سيادة ثقافية حقيقية

لا يهدف النقد الموجه لفيلم «قضية الغرباء» إلى رفض التعاون الثقافي الدولي أو إنكار حسن نيات صانعيه، بل إلى فتح نقاش ضروري حول شروط هذا التعاون وآلياته. والسؤال المركزي هو: كيف يمكن بناء شراكات حقيقية تقوم على المساواة، حيث يكون للصوت السوري دور فعال في صناعة القرار الفني والسياسي للعمل؟

والجواب يتطلب استثماراً جدياً في بناء صناعة سينمائية سورية قادرة على تقديم البديل الأصيل للسردية الغربية. هذا يعني ليس توفير الإمكانيات المادية فقط، بل تطوير رؤية نقدية واضحة أيضاً حول معنى الصدقية الفنية وحدودها، وحول الفرق بين استحضار المعاناة كذاكرة حية وبين تسليعها كمادة استهلاكية.

خاتمة: المعركة مستمرة

تبقى تجربة مشاهدة «قضية الغرباء» في دمشق درساً مهماً في تعقيدات المرحلة الانتقالية. الفيلم نجح في إثارة النقاش وطرح أسئلة مهمة حول علاقة السينما بالسياسة والهوية، لكنه أيضاً ذكّر السوريين بأن المعركة الثقافية لا تقل أهمية عن المعارك الأخرى.

السؤال الذي يبقى مفتوحاً ليس ما إذا كانت السينما الغربية ستستمر في تناول القضايا السورية، بل ما إذا كانت السينما السورية ستتمكن من بناء صوتها المستقل وقدرتها على المنافسة. المعركة الحقيقية هي معركة بناء أدوات التعبير الثقافي الذاتي، وهذه معركة لم تنتهِ بعد.

المعركة الحقيقية هي معركة بناء أدوات التعبير الثقافي الذاتي وهذه معركة لم تنتهِ بعد

تموضع الكيان دولياً من خلال عدسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

بدأت في 9 أيلول الجاري الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت شعار «معاً أفضل: 80 عاماً وأكثر من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان». وتم افتتاح النقاش العام للدورة في 23 أيلول، وستستمر حتى 29 أيلول، والتي تُعرف بـ «أسبوع رفيع المستوى»، الذي يُلقي خلاله قادة عدد من الدول الأعضاء كلمات أمام الجمعية العامة.

■ريم عيسى

كانت القضية الفلسطينية من أبرز الموضوعات التي تطرق قادة العالم إليها. وخصوصاً أن الحدث جاء بعد أن صوتت الجمعية العامة في 12 أيلول واعتمدت قراراً بأغلبية 142 دولة، مع 10 اعتراضات، وامتناع 12 دولة عن التصويت، وهو القرار الذي بات يعرف باسم «إعلان نيويورك» حول تنفيذ حل الدولتين. ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تمنح الوفد الفلسطيني الرسمي التأشيرات اللازمة للحضور، وقامت الجمعية العامة بخطوة استثنائية غير مسبوقة، وذلك السماح لرئيس السلطة الفلسطينية في إلقاء كلمته باستخدام الوسائل الالكترونية– وتمت الاستعانة بهذه الوسيلة سابقاً بحالة استثنائية خلال فترة جائحة «كورونا».

عودة إلى الكلمات التي تم إلقاؤها خلال المناقشات حتى اليوم، تطرقت جميعها إلى القضية الفلسطينية، وبالأخص العدوان المستمر على غزة، وإدانة الكيان وممارساته، كما تطرق البعض إلى دور أمريكا في كل ذلك. فيما يلي بعض الأمثلة:

قد تكون **الكلمة الأبرز** تلك التي ألقاها الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو يوم الأربعاء الماضي، 24 أيلول، والتي دعا فيها إلى توحيد جيوش الدول التي ترفض الإبادة الجماعية في قطاع غزة، من أجل تحرير فلسطين، وقال: «إن الإنسانية لم تعد تستطع تحمّل يوم واحد إضافي من الإبادة الجماعية في غزة». وأضاف بيترو، «يجب على قوات جيوش جميع البلدان التي ترفض الإبادة الجماعية أن تتوحد من أجل تحرير فلسطين... لا يوجد عرق متفوق ولا شعب مختار من قبل الرب، فالشعب المختار لدى الرب هو كل البشرية، وعلى الأمم المتحدة، وبطريقة مختلفة وإنسانية، أن توقف أولاً وقبل كل شيء الإبادة في غزة». وانتقد بيترو في كلمته السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ودعا إلا ملاحقة الرئيس الأمريكي ترامب ومسؤولين أمريكيين آخرين. وشارك لاحقاً في وقفة احتجاجية في نيويورك داعمة لفلسطين ومنددة بـ «إسرائيل»، ألقى فيها كلمة كرر فيها ما قاله في كلمته أمام الجمعية العامة. و**أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية** يوم الجمعة إلغاء تأشيرة الرئيس الكولومبي، متهمة إياه بالقيام بـ «أفعال تحريضية».

وألقى الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، **الكلمة الأولى** بعد الكلمة الافتتاحية للأمين العام للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء الماضي، 23 أيلول، حيث قال فيها: «لا يوجد وضع أكثر رمزية للاستخدام غير المتناسب وغير القانوني للقوة من الوضع في فلسطين... لا شيء، لا شيء على الإطلاق، يبرر الإبادة الجماعية المستمرة في غزة... وهناك، تحت الأنقاض، يدفن أيضاً القانون الإنساني وأسطورة التفوق الأخلاقي للغرب. لم تكن هذه المذبحة لتحدث لولا تواطؤ أولئك الذين كان باستطاعتهم تجنبها». وأضاف لولا، «الشعب الفلسطيني مُعرَّض لخطر الزوال. لن ينجو إلا بدولة مستقلة ومندمجة في المجتمع الدولي. هذا هو الحل الذي دافع عنه أكثر من 150 عضواً في الأمم المتحدة، وأعيد تأكيده أمس، هنا في هذه الجلسة العامة نفسها، ولكن عرقله فيتو واحد. من المؤسف أن الدولة المضيفة منعت الرئيس محمود عباس من تولي مقعد فلسطين في هذه اللحظة التاريخية». مشيراً في الجملتين الأخيرتين إلى دور الولايات المتحدة السلبي.

قال الملك عبد الله، ملك الأردن في **كلمته أمام الجمعية العامة**، أنه على المجتمع الدولي التوقف عن التمسك بالاعتقاد الواهم بأن «إسرائيل» شريك راغب في السلام، وأشار إلى أنه «على العكس تماماً، فإن أفعالها على أرض الواقع تهدم الأسس التي يمكن أن يرتكز إليها السلام، وتدفن بشكل متعمد فكرة قيام الدولة الفلسطينية». وتساءل: «إلى متى سنكتفي بإصدار الإدانة تلو الأخرى دون أن يتبعها قرار ملموس؟».

في السياق ذاته، ألقى الرئيس التركي أردوغان كلمته وسلط الضوء على ما يحصل في غزة وقال: «تجري أمام أعيننا إبادة جماعية مستمرة منذ أكثر من 700 يوم». وأضاف أن ما يحصل «ليست حرباً على الإرهاب، بل هي احتلال، وتهجير، ونفي، وإبادة جماعية، وتدمير شامل للحياة». وقال: إن «كل من يلتزم الصمت شريك في هذه الوحشية».

رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، ذكّر في **كلمته** بالقضية التي رفعتها بلاده ضد «إسرائيل» في محكمة العدل الدولية وقال: «تماشياً مع القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، هناك إجماع عالمي متزايد على أن [إسرائيل] ترتكب إبادة جماعية في غزة... وبينما يواصل الفلسطينيون مواجهة الإبادة الجماعية والمجاعة، فإنه يقع على عاتقنا واجب التصرف».

الرئيس البوليفي، لويس آرسي، أيضاً تطرق بنبرة عالية إلى ما يحصل في فلسطين، في **كلمته** التي ألقاها أمام الجمعية العامة يوم الخميس الماضي، 25 أيلول، والتي وجّه فيها اتهامات إلى الولايات المتحدة و«إسرائيل»، حيث اتهم الولايات المتحدة بالتسبب في «الألم والموت» على مستوى العالم، وأشار على وجه التحديد إلى الولايات المتحدة و«إسرائيل» بسبب «الإبادة الجماعية التي تمارس حالياً» في غزة.

وقد تكون الكلمة التي ألقاها رئيس وزراء الكيان يوم الجمعة الماضي، 26 أيلول، الأكثر دلالة عن وضع الكيان، وليس بسبب مضمونها، ولكن لأن نتنياهو ألقاها لقاعة معظم مقاعدها فارغة بعدما توجهت معظم الوفود إلى خارج القاعة عندما اعتلى نتنياهو المنبر ليلقي كلمته.

هذا ليس مؤشراً على ارتفاع مستوى دعم القضية الفلسطينية والتململ من العنجهية الأمريكية و«الإسرائيلية» فحسب بل إنه أيضاً مرتبط بالتغييرات الجارية في ميزان القوى الدولي،

هذه فقط بعض الأمثلة خلال أقل من أسبوع مضى، تُظهر مدى تراجع تموضع الكيان دولياً ومعه داعميه، وعلى رأسهم الأمريكي، وهذا ليس مؤشراً على ارتفاع مستوى دعم القضية الفلسطينية والتململ من العنجهية الأمريكية و«الإسرائيلية» فحسب، بل إنه أيضاً مرتبط بالتغييرات الجارية في ميزان القوى الدولي، والانزياح الجاري في المركز العالمي بعيداً عن الغرب. كلما تآكلت الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر، كلما انخفضت قدرتها على الابتزاز والترهيب السياسي.

الفضاء الرَّمزي أيضاً يبشّر بحرب أهلية في الولايات المتحدة

يُمكن القول إن بوادر «الحرب الأهلية» الأمريكية الجديدة قد بدأت بالفعل تشغل المخيلة السياسية والثقافية الأمريكية، وهو أمرٌ بالغ الأهمية. لا يُمكن لأي فكرة أن تتحقق في العالم الواقعي دون أن تَسيطر أولاً على العالم الرمزي والخيالي والمعجمي. في عام 2024، عام انتخاب ترامب الثاني، صدر فيلم «الحرب الأهلية» من إخراج أليكس غارلاند، حيث يصور حكومةً أمريكيةً استبدادية وهي تواجه ثلاث حركات انفصالية متزامنة.

■ رافائيل ماتشادو
تعريب وإعداد: ياسمين دمشقي

أعاد الاغتيال الوحشي للمعلق الأمريكي المحافظ تشارلي كيرك طرح احتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في الولايات المتحدة للنقاش العام بما في ذلك عبر الإنترنت. في الواقع، ليس موضوع «الحرب الأهلية بإصدارها الثاني» جديداً. فعلى مدار السنوات القليلة الماضية، ووفقاً لتحليلات شركة غوغل، وخاصةً في الأيام التي أعقبت محاولة اغتيال دونالد ترامب، شهدت مصطلحات مثل «الحرب الأهلية» بحثاً متزايداً من جانب مستخدمي محركات البحث على الإنترنت.

ربما لا يكون أمام ترامب خيارات سوى تركيز المزيد من السلطة وتنفيذ تدابير استثنائية لضمان القانون والنظام.

بين الفضاء الرمزي والواقع

لقد سيطرت أفكار عصر التنوير الثورية على فرنسا – بما في ذلك أرستقراطيتها – قبل أن تندلع الثورة البرجوازية الفرنسية وتُطيح بنظام قديم مُتعفّن.

لكن بطبيعة الحال، لا يتطلب الأمر أكثر من مجرد «القوة النفسية الثقافية» لفكرة ما لتنتشر بقوة في العالم. لذا، في مواجهة فرضية «حرب أهلية جديدة» في الولايات المتحدة، يمكننا الإشارة إلى بعض الاتجاهات...

في المقام الأول، كانت الاغتيالات السياسية بمثابة شرارات للحروب الأهلية، وكانت الحالة الأكثر شهرة هي اغتيال السياسي المحافظ كالفو سوتيلو في عام 1936، والتي كانت بمثابة إشارة لبدء الأعمال المتمردة من قبل فرانسيسكو فرانكو وأنصاره. لقد وقعت عملية الاغتيال على خلفية أكثر من عشر سنوات من الاستقطاب السياسي المتزايد في إسبانيا، حيث أصبح العنف السياسي بالفعل أمراً شائعاً في شوارع المدن الإسبانية الكبرى، وخاصة بين الفوضويين والشيوعيين والفلانجيين والملكيين – أي القطاعات الأكثر تطرفاً أيديولوجياً في السكان الإسبان.

قد يُلاحظ سيناريو مماثل في الولايات المتحدة، مع تزايد الاستقطاب السياسي منذ إدارة أوباما، عندما بدأت محافظة شعبوية جديدة في التوطُّد بعيداً عن الهياكل التقليدية للحزب الجمهوري. تُمثل الترامبية، بهذا المعنى، الصحوة الأيديولوجية لطبقة غير سياسية سابقاً من السكان الأمريكيين. وبعد هذه الصحوة الأيديولوجية، شهدنا التطرف التدريجي لقطاعات واسعة بشكل متزايد من هذه المجموعة، في رد فعل على العنف السياسي والتطرف في القطاعات الأكثر تطرفاً وتقدماً أيديولوجياً في الولايات المتحدة، وكذلك رد فعل على الاضطهاد والرقابة من قبل وسائل الإعلام الرسمية. لعبت بعض قطاعات اليسار المتطرف «مثل حركة أنتيفا» في البداية سواء وعي الناشطون فيها ذلك أم لم يعوه، دور «كلاب حراسة» للنظام عن طريق قمع أي بديل سياسي جذري حقيقي.

لا شك أن الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة بلغ ذروته، على الأقل منذ محاولة اغتيال ترامب، ولا أحد يصدق أن هذا الاغتيال لن يُسرّع من تطرف الترامبية. لا شك أن هناك قطاعات من الترامبية تنادي بمبدأ «العين بالعين والسن بالسن»، حتى لو تطلب ذلك اللجوء إلى السرية. ومن الطبيعي أن نتوقع أن يُحرض متحدثون باسم هذه الترامبية الأكثر أيديولوجية وشعبوية وتطرفاً، مثل ستيف بانون، جماهير وكوادر الترامبية ضد «العدو».

الحرب الأهلية مُستعرة بالفعل في الولايات المتحدة ويبقى السؤال: هل يُمكن أن تتحول إلى حرب أهلية مُسلَّحة أم لا؟

وبالفعل، من منظور سياسي–فلسفي، عندما يُرسم خطّ الصديق/العدو داخل البلاد بشكل أوضح مما يرسم خارجها، وعندما نتعامل في تصنيف العدوّ المتبادل مع قطاعات سياسية واسعة تُطلق على بعضها بعضاً صفة العدوّ، فإننا عملياً في حالة «حرب أهلية». هذا ما يصفه كارل شميت بالأزمة الحتمية وانهيار الديمقراطية الليبرالية البرلمانية.

يرى شميت «كفقيه سياسي ألماني» أن كل نظام ليبرالي يتجه نحو حرب أهلية بسبب الفوضى الناتجة عن التردُّد البرلماني. ترفض المعسكرات السياسية ذات التناقض الرئيسي اتخاذ أيّ قرار. لا تُحل أي من المشكلات السياسية الوطنية الرئيسية بسبب هذا التردد. يزداد الوضع سوءاً، إما أن يظهر تناقض رئيسي جديد أو يتجذر التناقض الحالي، مما يُبرز أولئك الذين لم يعودوا يؤمنون بالحوار نظراً لميله إلى الجمود والانحلال السياسي.

بهذا المعنى، الولايات المتحدة مُجزأة بالفعل. لم يعد من الممكن وصفها بأنها «أمة» واحدة أو «شعب» واحد. الحرب الأهلية مُستعرة بالفعل، ويبقى السؤال الوحيد: هل يُمكن أن تتحول إلى حرب أهلية مُسلحة أم لا؟

تكمن مشكلة الحرب الأهلية الملموسة في أنه لكي نتحدث عن حرب أهلية، لا نحتاج فقط إلى استقطاب سياسي أو استخدام العنف ضد الخصم، بل إلى إعادة تنظيم الجميع في معسكرين سياسيين على الأقل مزودين بقوات عسكرية منظمة. تاريخياً، ما يحدث هو أن القوات العسكرية وقوات الأمن والشرطة تفكك الوحدة المؤسسية وتصبح القوات المسلحة لأحد المعسكرين السياسيين. حدث هذا في الحرب الأهلية الأمريكية الأولى نفسها، وكذلك في الحرب الأهلية اليوغوسلافية، وفي جميع الحروب الأهلية الأخرى تقريباً.

ما احتمال انقسام البنتاغون؟

في الحقيقة، من بين جميع المؤسسات الأمريكية، كان البنتاغون من أكثرها ثباتاً واستمراريةً في العقود الأخيرة – ربما نتيجةً لاندماجه الطويل في المجمع العسكري الصناعي. فالجيش ليس «خارجاً عن النظام»، كما هو الحال في العديد من الدول؛ بل هو جزء لا يتجزأ من الدولة العميقة نفسها.

ما لم نتحدث عن ضباط من رتب أدنى، يصعب تصور انقسام الجنرالات إلى «جنرالات جمهوريين» و«جنرالات ديمقراطيين». وهذه عقبة كبيرة. ربما يكون من الضروري الاعتماد على ولاء الحرس الوطني وقوات الأمن لحكام الولايات من كلا الجانبين، ليصبح هذا أساساً مادياً للحرب الأهلية.

لولا هذا التصدع في القوات العسكرية والشرطية، لكان أقصى ما يمكن أن يحدث هو تمرد عصابات وإرهاب من القطاعات الأكثر تطرفاً على كلا الجانبين، مما يؤدي إلى إضعاف النظام المركزي، ولكن ليس بالضرورة إلى تمزق يشبه الحرب الأهلية. سيكون هذا السيناريو أشبه بالدول التي تعاني من الميليشيات المسلحة، منه إلى سيناريو تختفي فيه السلطة المركزية أو ببساطة لا يعترف بها نصف البلاد.

ولكن انهيار النظام المركزي في صورة شبه عسكرية قد يكون كافياً لكي تبدو الولايات المتحدة وكأنها في «حرب أهلية»، وإن كانت حرباً تضم عشرات «الأطراف» بدلاً من طرفين فقط.

ومن المؤكد، إذن، أن اغتيال تشارلي كيرك سوف يؤدي إلى المزيد من الاغتيالات والهجمات «الإرهابية» والعنف السياسي في الشوارع، وما إلى ذلك إذا لم يوصل البلاد إلى حرب أهلية رسمية.

وفي تعليق أخير، وفي مواجهة مواقف الحرب الأهلية المحتملة مثل هذه، يتنبأ كارل شميت نفسه بالحاجة إلى دكتاتورية تنفيذية، ينفذها رئيس يعلن حالة الطوارئ، بهدف تهدئة النظام السياسي.

بين الإصلاح والاحتكار... ما مستقبل البنوك السورية؟

أصدر مصرف سورية المركزي في تقريره اليومي للأسواق بتاريخ 18 أيلول عرضاً موسعاً حول استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف. التقرير تناول بالتفصيل كيفية التعامل مع البنوك المتعثرة، بدءاً من التدخل المبكر وصولاً إلى الحل والتصفية. ورغم الطابع الفني للطرح، إلا أن الرسالة التي يلمّح إليها التقرير تتعلق مباشرة بواقع البنوك العاملة في سورية اليوم.

إشارات مقلقة عن وضع بعض البنوك

عندما يتحدث المصرف المركزي عن مفاهيم مثل «البنك غير القابل للاستمرار» و«التدخل المبكر»، فهذا يعني أن هناك بنوكاً في وضع هش وتحت المراقبة. فالتركيز على أدوات مثل نقل الأصول إلى بنك آخر أو إنشاء بنك جسر مؤقت ليس مجرد تنظير، بل استعداداً لاحتمال تدهور أوضاع بعض المؤسسات المصرفية.

وعود بحماية المودعين

في المقابل، شدّد التقرير على أن أي عملية حل أو تصفية ستُدار بطريقة سريعة ومنظمة تحمي المودعين وتضمن استمرار الخدمات المصرفية الأساسية. هذه إشارة واضحة لطمأنة الجمهور، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتراجع الثقة بالقطاع المالي.

القروض المتعثرة... المرض المزمن

من أبرز ما ورد في التقرير هو الحديث عن القروض المتعثرة، التي تُعتبر أبرز نقطة ضعف في البنوك السورية. أشار المركزي إلى إمكانية إنشاء صناديق خاصة لإدارة هذه الديون، لكن نجاح مثل هذه الخطوة يحتاج إلى قوانين واضحة ومؤسسات قوية، وهي عوامل ما زالت ضعيفة في البيئة السورية الحالية.

دمج واستحواذ... أم احتكار؟

التقرير دعا إلى تشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك كوسيلة لإعادة الهيكلة. صحيح أن هذه الخطوة قد تعزز قوة القطاع، لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر كبيرة في سورية وهي:

احتكار العمليات المصرفية من قبل عدد محدود من البنوك الكبرى.

إضعاف دور البنوك الصغيرة التي تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نشوء كيانات مالية ضخمة «أكبر من أن تُفشل»، ما يجعل إنقاذها لاحقاً عبئاً على الدولة.

بهذا المعنى، فإن إعادة الهيكلة قد تتحول من وسيلة للإصلاح إلى أداة لتركيز النفوذ المالي بيد قلة من البنوك.

المركزي بين الطموح والقدرة

يحاول مصرف سورية المركزي عبر التقرير أن يُظهر امتلاكه لرؤية واضحة وأدوات جاهزة لإدارة الأزمات المصرفية. لكن الواقع يقول إن قدرته على إدارة دفة السياسات النقدية لا تزال محدودة، بسبب التضخم، وتراجع سعر الصرف، وضعف الشفافية، وارتباط القرارات المالية بالاعتبارات السياسية أكثر من الاقتصادية.

التحذير المبكر لا ينفي مخاطر الاحتكار المالي

تقرير المركزي المؤرخ في 18 أيلول يمكن قراءته كتحذير مبكر من أن بعض البنوك السورية قد تكون على أعتاب أزمة، وفي الوقت نفسه هو محاولة لطمأنة المودعين بأن أموالهم في أمان. لكن في ظل هشاشة الاقتصاد السوري وضعف أدوات المصرف المركزي، يبقى الخطر الأكبر أن تتحول إعادة الهيكلة إلى مسار احتكار مالي، بدلاً من أن تكون وسيلة لإصلاح القطاع وتعزيز استقراره.

قانون الضريبة على المبيعات... جباية سريعة بمسمى جديد

أعلنت وزارة المالية في 23 من أيلول إنجاز مشروع قانون جديد للضريبة على المبيعات، ووفقاً للوزارة يتسم المشروع «بالحداثة»، حيث تم إلغاء رسم الإنفاق الاستهلاكي واستبداله بضريبة المبيعات و«التنافسية».

■ سارة جمال

ورغم حديث وزير المالية في منشور على صفحته الشخصية على فيسبوك أن القانون يعفي المواد الغذائية الأساسية، إلا أن الإعفاء يبدو شكلياً في ظل الوضع الاقتصادي الخانق الذي يعيشه الشعب السوري؛ صحيح أن المواطن لن يرى الضريبة على الفاتورة، لكنه سيلمسها في الحياة اليومية.

ضريبة على المبيعات أم على الاستهلاك؟

لا ينظر القانون إلى الأثر الاجتماعي لضريبة المبيعات في سياق قدرة شرائية هي في أدنى مستوياتها، ومعدلات فقر ضخمة، وقطاعات إنتاجية شبه متوقفة، واعتماد شبه كلي على الاستيراد. حيث تعد هذه الضريبة تراجعية، أي إنها تفرض عبئاً أكبر على الفئات ذات الدخل المحدود؛ فالفقراء ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على السلع والخدمات الأساسية، وبالتالي يدفعون نسبة أكبر من دخلهم على شكل ضرائب مبيعات.

وبدلاً من أن يكون القانون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من بوابة إعادة توزيع الثروة كما يفترض، تصبح ضريبة المبيعات أداة لتمويل الدولة على حساب مستوى معيشة الغالبية العظمى من السوريين. فبينما تبدو كلمة «مبيعات» أكثر حيادية، وكأن العبء يقع على التاجر أو دورة اقتصاد مجردة، مقابل كلمة «استهلاك» التي توحي بأن المواطن العادي هو من يدفع الضرائب، إلا أن تغيير الأسماء لا يغير جوهر القوانين، فضريبة المبيعات، أو الضريبة على القيمة المضافة «VAT»، هي في جوهرها ضريبة استهلاكية.

إعفاء الصادرات

يهدف هذا الإجراء وفق ما ذكرته الوزارة إلى دعم الإنتاج وتعزيز قدرته التنافسية، ما قد يزيد من حجم الصادرات ويفتح آفاقاً للنمو الاقتصادي. نظرياً هذا إيجابي، ولكن في السياق الحالي قد تتحول الإعفاءات إلى ربح مضاف للمصدرين وشبكات الاحتكار على حساب المواطن.

فمن جهة يبيع المصدِّر السلع والمنتجات بسعر أعلى من نظيره المحلي في السوق الخارجية، ما يزيد بشكل مباشر من هامش ربحه نتيجة الإعفاءات، ومن جهة أخرى، يبقى المواطن المتضرر الأول؛ فهو يدفع الضريبة كاملة «5% أو أكثر» على كل ما يستهلكه، وفي ظل دخله المحدود بالليرة، لا يعود قادراً على مواكبة الارتفاع المستمر في الأسعار.

هذا يعني أن السياسة الحكومية، بقصد أو بغير قصد، تموّل الإعفاءات بشكل مباشر من الإيرادات المجمعة من الضرائب التي يدفعها المواطنون، وتقوم بتحويل الثروة من المستهلك المحلي «المفقر غالباً» إلى جيوب المصدرين وشبكاتهم.

وفي ظل البنية الاقتصادية–الاجتماعية القائمة، وتهالك البنى التحتية، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وانعدام الاستقرار الأمني والسياسي، قد يتحول هذا الإعفاء إلى مكاسب لشبكات محددة تتحكم بقنوات التصدير، لتتضاعف أرباحها بينما يدفع الناس ثمن غلاء المعيشة المستمر وانخفاض قدرتهم الشرائية. وما يُقدَّم على أنه «سياسة وطنية» لتشجيع التصدير، يصبح آلية لترحيل الثروة من أسفل إلى أعلى.

25% من الضرائب لدعم الصناعة

الهدف المعلن من ذلك هو دعم الصناعة والصادرات للوصول إلى تنمية اقتصادية، أما الوضع القائم يشير إلى أن الضريبة يدفعها الفقير والغني بالنسبة نفسها. حيث يتم تمويل دعم القطاع الإنتاجي من خلال ضريبة تُضعف المستهلك.

أما ضخّ أموال إضافية في المنظومة الاقتصادية الحالية، التي تُنتج الفساد والاحتكار وتدمر الإنتاج، من دون تغيير هيكلي وجذري سيؤدي إلى إعادة إنتاج تناقضاتها فقط على نطاق أوسع. فبدلاً من فرض ضريبة تراجعية ثم محاولة «ترقيع» آثارها المدمرة بدعم مشكوك في فعاليته، الأجدى فرض ضرائب تصاعدية حقيقية على الثروة والدخل المرتفع وليس على استهلاك المفقرين. بالإضافة إلى بناء نظام ضريبي تكون وظيفته إعادة توزيع الثروة وليس تمويل الدولة، وتفكيك شبكات الاحتكار المتحكمة بقنوات الإنتاج والتوزيع.

المواطن يدفع رغم الإعفاء

يخلق الإعلان الرسمي حول إعفاء السلع الأساسية من ضريبة المبيعات وهماً بأن الدولة تحمي الطبقات الكادحة، ويصدِّر كإجراء اجتماعي لحماية الفئات الأضعف وتخفيف الأعباء المعيشية. ولكن في اقتصاد السوق الحر الذي تسعى نحوه السلطة وبقوة، لا تعيش السلع في فراغ، فالضريبة التي تُفرض على أي حلقة في هذه السلسلة تنتقل حتماً إلى الحلقات التالية، وأخيراً إلى المستهلك.

فالإعفاء لا يمنع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بل قد يكون ذريعة لرفعها، حيث تُلقى المسؤولية على «الضرائب الأخرى» و«التكاليف العامة»، بينما يتمتع كبار التجار والمحتكرين بهامش ربح أعلى تحت غطاء «الإعفاء الضريبي».

وفي المحصلة سيواصل المواطن دفع الثمن، ليس عبر الأسعار فقط، بل عبر تمويل الإعفاءات للمصدرين والمستثمرين المحليين والأجانب من خلال الضرائب التي يسددها على كل ما يستهلكه خارج نطاق القائمة الضيّقة للسلع المعفاة «شكلياً».

نظرة عامة على الصادرات السورية... نمو حقيقي أم عجز كبير؟

سجلت الصادرات السورية خلال النصف الأول من عام 2025 نمواً بنسبة 39% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، فقد بلغت قيمتها 500 مليون يورو «نحو 580 مليون دولار».

■ فرح شرف

وفيما يبدو فإن نسبة النمو جيدة جداً لكن الرقم لا يمثل انتعاشاً حقيقياً، بل أشبه بارتداد من قاع عميق، وليس ذا معنى مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. فالصادرات انخفضت بنسبة 95% منذ العام 2010.

هيكل الصادرات

بالنظر إلى التركيبة التصديرية، يعكس الاعتماد على المواد الخام «الفوسفات» والمنتجات الزراعية، تراجعاً لقطاع الصناعة التحويلية، فقد بلغت نسبة الصناعات الكيميائية 47% من الصادرات الصناعية، وهي في الغالب مواد أولية أو منتجات كيماوية بسيطة.

أما الصناعات الغذائية فبلغت نسبتها 17% «60 مليون يورو»، وهو مؤشر إيجابي لكنه محدود، و15% للصناعات النسيجية، وهي في الأغلب إنتاج تقليدي منخفض القيمة المضافة، فيما بلغت صادرات المنتجات الزراعية 64% «320 مليون يورو»، 18% منها من المواشي «38200 رأس غنم».

ومع أن العجز التجاري عام 2010 بلغ 6,209 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات 11,353 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 17,562 مليار، إلا أن صادرات 2025 لا تمثل سوى 5,11% من صادرات 2010، ما يعني أن الفجوة هائلة حتى مع افتراض نمو الصادرات في النصف الثاني من هذا العام.

تركيا والأردن تتصدران الواردات

تغيب الإحصائيات حول حجم ومصدر الواردات بشكل عام، ولكن وفق البيانات التركية فقد بلغ حجم الواردات التركية 1,8 مليار دولار خلال فترة 7 أشهر، مقابل 143 ألف دولار صادرات فقط، وهو مؤشر كارثي؛ فهذه الأرقام لا تعكس مجرد خلل في الميزان التجاري، بل تجسد تدفقاً أحادي الجانب للسلع التركية إلى السوق السورية، بينما تبقى الصادرات شبه معدومة.

كذلك العجز مع الأردن كبير نسبياً، فوفق دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، صعدت الصادرات الأردنية إلى سورية بنسبة 405% مسجلةً 149,2 مليون دولار، مقابل تصدير سورية ما قيمته 64,8 مليون، أي بعجز يقارب 84,4 مليون دولار!

ورغم أن العجز مع الأردن أقل حدّة، فإنه يظل مؤشراً على ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، ما يذكّر بصورة تقليدية للاقتصادات التابعة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع النهائية، مقابل صادرات محدودة، تقتصر على المواد الخام، ما يؤدي إلى مزيد من استنزاف للعملة الصعبة، ويعيق دعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وبالتالي يعمّق التبعية الاقتصادية.

هل النمو في الصادرات دلالة على تعافٍ حقيقي؟

أبرز التحفظات تكمن في قاعدة المقارنة المنخفضة، فعندما تصل نسبة النمو إلى 39%، يجب النظر إلى النقطة التي بدأ منها. حيث تصبح المقارنة مع العام الفائت غير دقيقة تماماً، بسبب العقوبات والحصار، فإزالة جزء من العقوبات يمكن أن يؤدي إلى تحسن طبيعي في النشاط التجاري من دون أن يعني ذلك تحسناً في القدرة الإنتاجية أو التنافسية.

لذا فإن الارتفاع لا يعكس بالضرورة تطوراً هيكلياً إيجابياً، بقدر ما يعكس استعادة جزئية لما فُقد. وإذا لم يوازِ النمو في الصادرات تحسناً في مستويات الدخل، أو تراجعاً في معدلات البطالة، أو زيادة في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، يبقى التأثير محدوداً، بل ومؤقتاً، طالما أنه لا يُحدث فرقاً في قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم، ولا على جودة الخدمات، أو توفير فرص عمل مستقرة.

المواطن وخساراته

تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي «6,2 مليارات دولار» نحو 370 دولاراً سنوياً، رغم تراجع عدد السكان من 22 مليون إلى نحو 17 مليون، مقابل 2700 دولار عام 2010، أي بانخفاض حاد بلغ نحو 86%، وهو مؤشر صارخ على انحدار مستوى المعيشة وتآكل القدرة الشرائية. كما أنه يُفسر سبب عدم شعور المواطن بأي تحسن، على الرغم من الضجة الإعلامية التي تُثار حول الإنجازات والتقدم الاقتصادي.

فالصادرات التي بلغت نحو 580 مليون دولار خلال 7 أشهر، وإن كانت تُقدَّم كإنجاز اقتصادي، إلا أن نصيب الفرد منها لا يتعدى 34 دولاراً، أي 9,18% من دخل الفرد من الناتج المحلي.

وبحسب الأمم المتحدة فإن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 800 مليار دولار منذ 2010، وبالتالي فإن أي «نمو» في الصادرات لا يأتي من إضافة طاقات إنتاجية جديدة، بقدر ما هو استنزاف للطاقات الإنتاجية المتبقية، وتصدير المتاح من الموارد، حتى لو كان ذلك أحياناً على حساب احتياجات السوق المحلي، أو على حساب بناء وتطوير هذه الطاقات على المدى الطويل.

المخاطر الكامنة

يبدو الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية بدلاً من التركيز على التنمية الصناعية الشاملة، حلاً سريعاً للأزمات الاقتصادية، إلا أنه يحمل في طياته بذور تداعيات خطرة قد تؤدي إلى تبعية لاقتصادات مجاورة وتراجع في مستوى التنمية.

وبالتالي يصبح «الإنجاز» الوحيد الذي يمكن تحقيقه في ظل هذا النموذج الريعي هو بقاء الاقتصاد على «المَنفَسة»، رهيناً بتصدير الموارد الخام والمنتجات الزراعية. بينما تتطلب التنمية الحقيقية استراتيجية شاملة، تركز على تنويع مصادر الدخل، والاستثمار في رأس المال البشري، ودعم الصناعات التحويلية التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة، عوضاً عن عوائد سريعة لا تساهم في بناء قاعدة إنتاجية قوية.

خطة المركزي بين النظرية والواقع... السوق الموازية تهدد استقرار الليرة

استناداً إلى تصريحات حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر الحصرية لصحيفة الشرق الأوسط، فقد أعلن عن خطة تهدف إلى استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة الليرة، بالتوازي مع خلق بيئة مالية تدعم النمو الاقتصادي. لكن التصريحات، رغم طموحها، تتجاهل واقع الاقتصاد السوري الذي تهيمن عليه السوق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، مما يجعل أي سياسات نقدية تقليدية غير فعالة ومؤهلة للفشل.

السوق الموازية والاقتصاد غير الرسمي

الواقع أن سعر الصرف يُحدد أساساً خارج سيطرة المركزي، في السوق الموازية.

فحجم الاقتصاد غير الرسمي وتداول النقد خارج النظام المصرفي يجعل أدوات البنك المركزي مثل معدلات الفائدة وإدارة النقد أدوات نظرية أكثر من كونها عملية.

فقدان الثقة ونقص السيولة

القيود على السحب وحجب السيولة، بدلاً من حل المشكلة، تعمّق أزمة الثقة بالقطاع المصرفي وتزيد الاعتماد على السوق الموازية، بينما التمويل الإنتاجي متوقف تقريباً.

وأي محاولة لضبط التضخم أو استقرار الأسعار ستظل محدودة التأثير ما لم يُعاد الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عاجل.

التضخم وأدوات المواجهة

جهود المركزي لمواجهة التضخم عبر إدارة النقد والسياسات الرقابية للأسواق لا تتعامل مع الأسباب الحقيقية، مثل الطلب على الدولار والتجارة غير الرسمية، مما يجعل التضخم مستمراً ومتعاظماً.

الإصلاحات المستقبلية... حلول بعيدة المدى

الحديث عن طباعة العملة الجديدة، تحديث الأطر التشريعية، وتطوير الدفع الإلكتروني خطوات إيجابية، لكنها لن تؤثر على الأزمة الحالية في غياب سيولة وثقة فعلية في النظام المصرفي.

الإنتاج الحقيقي... الركيزة الحقيقية لقيمة النقد

استقرار العملة لا يتحقق عبر ضبط السياسات المالية فقط، أو التنسيق مع وزارة المالية، بل يعتمد أساساً على الإنتاج الحقيقي والقدرة الإنتاجية للاقتصاد.

إعادة النظر الكامل في السياسات الاقتصادية ضرورة، لدعم القطاعات الإنتاجية، وتحسين القدرة التصديرية، وتشجيع الاستثمار في مشاريع تنتج سلعة أو خدمة حقيقية، وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز الليرة وتقليل التضخم.

متطلبات الاستقرار الحقيقي

تصريحات المركزي تمثل رؤية استراتيجية على الورق، لكنها تتجاهل العوامل الواقعية التي تتحكم في سعر الليرة.

الاستقرار الحقيقي يتطلب إعادة الثقة بالقطاع المصرفي، وتنشيط التمويل الإنتاجي، والتعامل الجاد مع السوق الموازية، والتركيز على الإنتاج الحقيقي كحامل لقيمة النقد.

إن الاستمرار في الاقتصار على التنسيق المالي التقليدي مع وزارة المالية دون إصلاح شامل سيبقي السياسة النقدية السورية محكومة بالفشل والليرة رهينة السوق الموازية.

مشاريع لقمة العيش في الريف... معركة من أجل البقاء

سقطت المؤونة الشعبية مع ورق أيلول، وتخلت الكثير من الأسر عنها، خاصة الأصناف التي تميز منطقة عن أخرى، وكيف لا؟!

■ رهف ونوس

فقد ضاق «القرش» واشتاقت له الجيوب، وتغيرت العادات والتقاليد وساءت الأحوال في ظل الوضع الاقتصادي الخانق، ليتحول الموروث الشعبي إلى مشاريع منزلية «ما يسمى اقتصاد منزلي أو شعبي» كمصدر دخل أساسي لا إضافي كالسابق، فتتقلص مؤونة البيت وتخرج من الحسابات لتأمين لقمة العيش اليومية فقط، لا أكثر!

مشاريع لقمة العيش

مع أول خيوط الفجر في إحدى قرى مصياف، يستيقظ الجميع في بيت ريفي بسيط استعداداً ليوم جديد من الكفاح، فعلى سطحه تتكاتف الأيادي لتنشر التين المجفف، الفليفلة، الباميا، الجوز وغيرها من المواسم التي يمكن تحويلها إلى منتجات غذائية ومؤونة للشتاء.

وهناك من يجمع الحطب لإشعال المواقد لبدء سلق الباذنجان لصناعة «المكدوس» أو غلي دبس الرمان، جميعها مشاريع بسيطة لا يمكن وصفها بالصغيرة أو متناهية الصغر، بل مشاريع لتأمين قوت اليوم إذا أمكن ذلك!

فمن نشاط موسمي وتراث عائلي يُخزن كمؤونة ويوزع على الأقارب والجيران أو يباع الفائض كدخل إضافي، ليتحول إلى مصدر رزق وحيد وأساسي في ظل غلاء المعيشة وقلة فرص العمل، فقد ضاقت بهم سبل العمل لتعود هذه المشاريع إلى الواجهة في مشهد تتوارى فيه الآمال خلف ستائر المعاناة من أجل البقاء.

معادلة خاسرة

القصص متشابهة هنا إلى حد الوجع!

فمن إنتاج دبس الرمان إلى التين المجفف «الهبول» الذي يشتهر به ريف مصياف، ومن صناعة «المكدوس» إلى المربيات على اختلاف أنواعها، مشاريع بمعادلة خاسرة: تكاليف مرتفعة ومردود بالكاد يغطي التكلفة، أو لا يغطيها أحياناً، مع ربح بسيط إن وجد، أي جهد جسدي شاق ودخل لا يوازي هذا التعب.

وهذا ما أكده «أحمد كنعان» اسم مستعار، الذي يعمل بمفرده في مشروعه الخاص بعد خسارة وظيفته، متحدثاً عن بعض المنتجات وتكاليفها:

تحضير كيلو من التين المجفف «الهبول»، يحتاج 4 كيلو تين أخضر وسعر الكيلو 7000 ل.س من النوعية المتوسطة وقد يكون بسعر أعلى يصل إلى 20000 ل.س في الأسواق لكنني أشتريه من الفلاح مباشرة، وأحضره على الحطب لاختصار التكلفة، مع تغطيته بجوز الهند أو السمسم أو نخالة القمح مع تكلفة مستلزمات التغليف، لأبيعه بسعر 45 ألف ل.س، وربحي لا يتجاوز 5000 ل.س، وأحياناً لا أرفع أسعاري رغم ارتفاع التكلفة كي لا أخسر الزبائن.

كذلك الحال بالنسبة للمربيات، فأبيع مربى الباذنجان «مطربان سعة كيلو» بـ 15ألف ل.س، فيحتاج كل كيلو منه بسعر4000 إلى كيلو سكر بسعر 7000 ل.س، أي ربح زهيد مقابل تعب وجهد لوقت طويل، مشاريع لا تسد الرمق لكن ما باليد حيلة فهذا سبيلنا الوحيد كي لا نموت جوعاً!

لا يختلف الحال كثيراً عن السيدة «إيمان معروف» التي قالت:

أنا أصنع «المكدوس» وأبيعه جاهزاً أو بشكل جزئي حسب الطلب، فكيلو الفليفلة المجففة الجاهزة يسعر 55 ألف ل.س، علماً أنه يحتاج 10 كغ فليفلة قبل الطحن، والمطربان الجاهز بحشوة عادية مغموز بزيت الزيتون 75 ألف ل.س، الربح لا يتجاوز 10000 ل.س، والنتيجة: تعب ليلاً ونهاراً مقابل فتات، لكن «بحصة بتسند جرة»! أما دبس الرمان، الليتر 70 ألف ل.س.

لا ينتهي الأمر عند التكلفة!

تواجه هذه المشاريع صعوبة في التسويق الذي يقتصر على مواقع التواصل الاجتماعي وفي القرية نفسها مما يجعله محدوداً لاكتفاء الأهالي ذاتياً لتدني القدرة الشرائية وسط دخل شبه معدوم!

أما خارج القرية، فهناك صعوبة التنقل وبعد المسافات مع ارتفاع تكلفة النقل، وبالتالي أعباء مالية وتكلفة إضافية لا يمكن تحملها لا من البائع ولا المشتري.

وفي حال القرار بتحمل التكلفة طمعاً بتسويق المنتجات في المدينة، تقف المنافسة بشراسة وسط سوق شعبي مزدحم بمنتجات مشابهة، ويتحكم بهم وقت محدد للمغادرة مع قلة المواصلات للعودة، مما يجعلهم فريسة سهلة لجشع وطمع حيتان الأسواق استغلالاً لكل موسم ومناسبة لملء جيوبهم على حساب لقمة عيش المفقرين «المعترين» دون رحمة، والشراء منهم بسعر بخس بذريعة الطابع الشعبي للمنتجات وغياب إعلان المواصفات والتغليف الأنيق، رغم جودتها.

طاقة مهدورة، ودعم غائب

ما يزيد المشهد قسوة، غياب أي دعم رسمي أو مؤسسي، فلا قروض صغيرة ميّسرة تمول، ولا مبادرات لتبني العرض والترويج والتسويق بشكل منظم.

فالسياسات الداعمة للمشاريع المنزلية أو حتى متناهية الصغر لا تكون بالادعاءات، ولا بإقامة هيئات تنمية وبنوك مخصصة ككتل إسمنتية شكلية، بينما الواقع يراوح مكانه!

فالريف الغني بأرضه ومواسمه وطاقاته القادرة على قلب معادلة الاقتصاد المحلي ما زال خارج السياسات الاقتصادية الرسمية للاستثمار فيه كركيزة شعبية للتنمية المتوازنة، بحيث يكون الريف شريكاً فعلاً في النهوض والبناء وليس تابعاً وملحقاً ومهمشاً، وفرصة دائمة للاستغلال.

فإلى متى؟!

من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد الاستهلاك... رواتبنا تُدفع من المنح!

من بلد يزرع ويصدّر... إلى بلد ينتظر «منحة» لدفع الأجور!

كان السوري يعرف نفسه عبر ما يزرع ويصنع: 3 ملايين طن من القمح سنوياً قبل 2010 جعلت البلاد مكتفية غذائياً، وحلب الصناعية كانت تصدّر نصف منتجات سورية النسيجية، فيما القطن السوري– «الذهب الأبيض» – تجاوز إنتاجه 600 ألف طن سنوياً، يحرّك آلاف المعامل وآلاف فرص العمل.

اليوم، قد تراجع القمح بأكثر من 40%، القطن انهار إلى أقل من 30 ألف طن، وصادرات النسيج لا تتعدى 99 مليون دولار في 2023، بعد أن كانت الصناعة النسيجية من ركائز الاقتصاد الوطني.

باختصار: البلد الذي كان يُنتج غذاءه وكساءه صار يستورد كل شيء تقريباً.

وزير المالية والشكر على المنحة... «تعافٍ» أم إعلان إفلاس؟

في ظل هذا الانهيار، يخرج وزير المالية محمد يسر برنية ليبشّرنا عبر «فيسبوك» بمنحة سعودية– قطرية قدرها 29 مليون دولار شهرياً لمدة ثلاثة أشهر، مخصّصة لدعم بند الأجور، ويقول: «هذه المبادرة تأتي انسجاماً مع جهود الحكومة السورية الرامية إلى تعزيز مسار الإصلاحات المالية والاقتصادية وترسيخ مقوّمات الاستقرار والتعافي الاقتصادي والاجتماعي»

لكن الأرقام تفضح: فاتورة الرواتب الشهرية بعد رفع الحد الأدنى للأجور إلى 900 ألف ليرة تقريباً تبلغ بين 136 مليون دولار «بحال عدد العاملين 1،5 مليون». المنحة إذن لا تغطي سوى 16% تقريباً من الرواتب!

فأي استقرار هذا الذي يُبنى على منحة لا تكفي حتى لربع الرواتب؟ وأي تعافٍ يُقاس بقدرة الدولة على دفع جزءٍ من الأجور من جيوب الآخرين؟

السوق الحر... مقصلة الإنتاج الوطني

تحت شعار «اقتصاد السوق الحر» و«تشجيع الاستثمار»، جرى تفكيك ما تبقى من القطاع العام المنتج.

إهمال الفلاح والصناعي وتركهم بلا وقود ولا كهرباء ولا دعم.

فتح الأبواب للاستيراد بدل الإنتاج.

النتيجة: لا زراعة تكفي، لا صناعة تصدّر، لا قطاع دولة يحمي، ولا استثمار خاص جاد. والبلد بأسره تحوّل من منتِج إلى مستهلك، من مصدّر إلى متسوّل.

الخسارة ليست على الفقراء فقط... بل على الوطن كله

قد يُظن أن الضحية هو الموظف الذي ينتظر راتباً يذوب في الأسواق خلال أسبوع. لكن الخسارة أوسع: فقدان الأمن الغذائي بعد انهيار إنتاج القمح والقطن وغيرها من المواسم. فقدان السيادة الاقتصادية حين تُدفع الرواتب من منح خارجية. ضرب المصلحة الوطنية حين يُفرّط بمقومات الاقتصاد الحقيقي مقابل خطاب أجوف عن «السوق الحر»

المنحة فضيحة وليست تعافياً

تصريح وزير المالية ليس دليلاً على التعافي بل وثيقة اتهام: دولة عجزت عن تمويل رواتب موظفيها من إنتاجها، وتسوّق منحة خارجية لا تغطي حتى ربع الفاتورة كإنجاز استراتيجي.

التعافي الحقيقي لن يبدأ إلا حين تصبح سورية أفضل مما كانت عليه، بلد يزرع ويصنع ويصدّر، لا بلد ينتظر «منحة» كل شهر ليبقى واقفاً على قدميه.

مصائد التداول الرقمي... وعود بالربح السريع توقع قليلي الخبرة والحيلة

يزداد الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة ليست بجديدة لكنها عادت للانتشار بقوة، وهي ظاهرة التداول الرقمي، وخاصة لدى فئة الشباب الذين وجدوا فيها طوق نجاة للخروج من تردي الواقع المعيشي وندرة فرص العمل في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة في سورية.

■ رشا عيد

فتكاد لا تخلو أحاديثهم من التداول الرقمي وأرباحه السريعة والمضمونة، رغم كل التحذيرات الرسمية بعدم الاعتراف به وأن الحكومة لا تمنح ترخيصاً لأي منصة، لكنه انتشر كالنار في الهشيم والنتيجة: آلاف الضحايا والقصص عن الاحتيال المالي!

وهم الأرباح السريعة

التكنولوجيا الحديثة وسهولة الدخول إلى الأسواق المالية عبر الإنترنت ساهم في تفشي الظاهرة، فبإمكان أي شخص دخول عالم التداول بنقرة واحدة!

هذا ما فتح المجال أمام منصات وهمية غير مرخصة لاستهداف المتداولين الجدد من خلال حملات إعلانية مكثفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإغراءات رقمية ووعود بأرباح سريعة ومضمونة في وقت قياسي، مستغلة غياب الرقابة والتنظيم لهذا المجال، مع نقص في التوعية المالية وضعف إدارة المخاطر، ليصبح هؤلاء فريسة سهلة للنصب والاحتيال.

فالتداول الرقمي باختصار، عملية بيع وشراء الأصول المالية عبر الإنترنت باستخدام منصات إلكترونية، ويشمل ذلك: العملات المشفرة «الرقمية»، الأسهم، الفوركس «العملات الأجنبية».

كيف تتم العملية؟

تبدأ باختيار منصة للتداول وتنزيل التطبيق الخاص بها لتسجيل الدخول، وبعدها إنشاء محفظة إلكترونية لعمليات السحب والإيداع وبرقم سري، قد تقوم بذلك شخصياً أو عن طريق وكيل يتولى المهمة، وهو الغالب.

والشائع هو التداول اليومي بالعملات الرقمية، أي البيع عند ارتفاع سعرها والشراء عند الانخفاض خلال فترة قصيرة «ساعات أو أيام» بهدف استغلال تقلبات السوق اليومية وتحقيق أرباح سريعة من فروق الأسعار، وهذه تسمى «صفقة»، حيث يعتمد ذلك على التوقع من خلال تحليل الرسوم البيانية وتعقب اتجاهات السوق، بالإضافة إلى متابعة الأخبار الاقتصادية والمشاريع والتحديثات المالية التي تؤثر على قيمتها، وغالباً بوجود الوكيل الذي يقوم بذلك ويوجه المتداولين لاتخاذ القرار الصحيح.

وهذا ما أكده «مصطفى محمود» اسم مستعار ليحدثنا عن تجربته قائلاً «لجأت للتداول الرقمي بعد إقناع صديقي وتشجعيه لي لأدّخر وأستثمر أموالاً لضمان سفري للعمل في الخارج بعد اليأس من إيجاد فرصة عمل مناسبة هنا، عرّفني على الوكيل وشرح لي العملية وعن الأرباح المغرية وموثوقية الاستثمار معه، لأنضم إلى مجموعة من المتداولين عبر تطبيق «تلغرام» بعد أن أودعت مبلغ 100 دولار، حيث يقوم الوكيل بإرسال التعليمات وتوجيهنا لفتح المنصة في ثلاثة أوقات «وتضرب ضربتك» خلال دقائق معدودة. وفي الشهر الأول كان يقاسمني الوكيل بنسبة له على أرباحي، وبعدها أصبحت صافية لي وجنيت أرباحاً كبيرة، وضاعفت المبلغ حتى وصل إلى 1500 دولار كرأس مال عدا الأرباح، وبعد أربعة أشهر قررت سحب أموالي والتوقف لكونه أصبح مبلغاً مقبولاً، وفي الحقيقة بدأت أدمن على الأمر مع خوفي من خسارة كل ما أملك، وهذا ما كان فعلاً، فعند محاولة سحب المبلغ من المحفظة طُلب مني دفع رسوم وبعدها لم تعد تعمل واختفت المنصة، والوكيل خارج نطاق التغطية، لأعلم بعدها أن الجميع وقع في المصيدة وفخ الطمع، وخسرت ما يقارب 3500 دولار».

هناك الكثير من قصص الاحتيال الشبيهة عن منصات ظهرت فجأة واختفت فجأة لتختفي معها كل الأرباح، حتى رأس المال، «فالنصّاب يحتاج طمّاعاً غشيماً»!

محفوفة بالمخاطر

من صفات التداول، تقلبات الأسعار وبالتالي خسائر كبيرة أحياناً، كذلك مخاطر تنظيمية متعلقة بإدارة المحافظ الإلكترونية وتعرضها لهجمات قرصنة، كما أنها تجري في ساحات خالية من القوانين، وغياب أي نواظم ثابتة وواضحة في سورية، أي لا حماية للحقوق.

ناهيك عن الإدمان على التداول، الذي يتحول إلى سلوك قهري قائم على الحظ والطمع بالمزيد، وكأنها «لعبة إلكترونية» تحكمها العاطفة وردود الفعل اللحظية، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية واجتماعية كالاكتئاب، والتوتر وانهيار العلاقات، وحتى الانتحار.

مع العلم أن المخاطر تصل إلى اقتصاد الدولة نفسها في حال اعتمادها التداول بالعملات الرقمية.

ففي دولة «سلفادور» في عام 2021، أعلنت عملة «بيتكوين» الرقمية كعملة رسمية في خطوة نحو الحداثة المالية، وقد أدى ذلك إلى: خسارة الحكومة جزءاً من استثماراتها «نحو 270 مليون دولار» بسبب هبوط أسعارها.

ضعف ثقة صندوق النقد الدولي ورفض دعمها.

أثرت على الاستقرار المالي بسبب تقلباتها المستمرة، مما أضعف ثقة المستثمرين بالسياسات الاقتصادية.

الأزمة أعمق!

لا يكفي التحذير، والتأكيد بأن الأمر «مسؤوليتك، ولا تحميك القوانين إن قررت الدخول والتداول».

فالأزمة الاقتصادية الاجتماعية العميقة لا تحتاج إلى التحذير من الوعود الخلبية بالربح من المنصات والنصابين فقط، بل إلى فرص عمل كريمة وأفق اقتصادي آمن.

فلو وفرت الدولة فرص عمل مناسبة للشباب وحسنت واقعهم المعيشي لما لجأ البعض إلى هذه المغامرة والمخاطرة، ناهيك عن ضعف الثقة بالبنية المصرفية الهشة التي لا توفر أدوات مالية آمنة وشفافة، ليس للمواطنين العاديين، بل وحتى لرجال الأعمال والمستثمرين.

التسوّل ليس مرضاً... إنه صرخة جوع!

من جديد، تطلّ علينا محافظة حلب بخطط «مكافحة التسول»، وكأننا أمام ظاهرة سلوكية غريبة تحتاج إلى لجان وندواتٍ وأطباء نفسيين. لكن الحقيقة أبسط وأقسى بكثير: التسوّل هو نتيجة مباشرة للفقر المدقع وانعدام فرص العمل، لا أكثر ولا أقل.

من المخزي أن يُختزل هذا الواقع المرير في جلسات علاج نفسي أو برامج «إرشاد سلوكي» مدتها ثلاثة أيام.

هل يعقل أن يُعالج الجوع والبطالة وانعدام الدخل بالأقراص المهدئة والمواعظ؟

هل المطلوب أن يقنعونا بأن من يمد يده في الشارع يفعل ذلك لأنه يعاني من اضطراب نفسي، لا لأنه لم يجد لقمة خبز أو حبة دواء؟

التسوّل ابن الفقر لا ابن العقد النفسية

المتسول ليس مجنوناً، بل إنساناً طحنه الفقر.

فالمرأة التي تجلس على قارعة الطريق ليست بحاجة إلى جلسة علاج جماعي، بل إلى عمل يطعم أولادها.

والطفل الذي يبيع المحارم عند الإشارات لا يعاني من اضطراب سلوكي، بل من انعدام مدرسة تؤويه وبيت يحميه.

كل محاولة لتحويل هذه الظاهرة إلى «مشكلة نفسية» ليست سوى هروب من الاعتراف بالمسؤولية الحقيقية: مسؤولية السياسات الاقتصادية الفاشلة.

علاج الجوع بالخبز... لا بالجلسات

ما يحتاجه هؤلاء ليس «ملف تصنيف» ولا «جلسة علاجية» ولا «إعادة تأهيل» بقرارات إدارية. ما يحتاجونه:

فرص عمل حقيقية، بأجور تكفي لإعالة عائلة.

سياسات دعم اجتماعي تحمي الأيتام والأرامل والمطلقات وكبار السن.

شبكة أمان اقتصادية توقف الناس عن الانزلاق إلى الشارع.

إعادة توزيع عادلة للثروات بدل أن تبقى حكراً على قلة مستفيدة.

أما الاكتفاء بجمع الناس من الشوارع وإدخالهم إلى غرف مغلقة لثلاثة أيام، ثم إعادتهم إلى واقعهم البائس، فهو ليس حلاً، بل تجميلاً قبيحاً للمأساة.

التسوّل مرآة للسياسة... لا للناس

التسوّل ليس وصمة على الفقراء، بل وصمة على من أوصلهم إلى هذه الحال.

فحين يُترك المواطن بلا عمل... يضطر إلى التسوّل.

وحين يُترك بلا ضمان صحي... يضطر إلى التسوّل.

وحين يُترك بلا سكن أو معونة... يضطر إلى التسوّل.

إذن، التسوّل ليس «خياراً» بل نتيجة طبيعية لاقتصاد متداعٍ ونظام دعم اجتماعي غائب.

التهرب من الحقيقة تواطؤ على معاناة الناس

التهرّب من الحقيقة عبر لغة «المعالجة النفسية» لن ينقذ أحداً.

فالناس بحاجة إلى خبز، لا إلى محاضرات. بحاجة إلى عمل، لا إلى تصنيفات بيروقراطية. بحاجة إلى كرامة، لا إلى وسمهم بأنهم «مرضى نفسيون».

التسوّل صرخة جوع. والردّ الحقيقي عليها يبدأ من إصلاح الاقتصاد وتأمين العمل والدخل الكريم. كل ما عدا ذلك تضييع للوقت وتواطؤ على معاناة الناس.

7.1 مليون: الحد الأدنى لتكاليف

مع انتهاء الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» ارتفاعاً في تكاليف جميع الضروريات الأساسية لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، حيث بلغ وسطي التكاليف نحو 11,3 مليون ليرة سورية، فيما قُدّر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ7,111,833 ليرة.
يتوازى هذا الارتفاع مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، ورغم ارتفاع الأجور الرسمية بنسبة 200%، فإنها تظل غير قادرة على تلبية سوى ثلاثة أيام تقريباً من حاجة الأسرة للاستهلاك بالحد الأدنى، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري. وتتفاقم هذه الفجوة مع تزايد أعداد المتضررين من انقطاع الرواتب وعدم انتظامها وارتفاع معدلات البطالة عموماً.

■ قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محددة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقاربة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.

لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يُقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.

ووفقاً لهذه المنهجية، تُقدر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 60% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تُشكل النسبة المتبقية «40%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحي، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر.

خلال الأشهر التسعة الماضية، اعتمدت «قاسيون» نسبة الغذاء بـ40% ونسبة الحاجات الأخرى بـ60%، لكن اليوم، ومع التدهور الاقتصادي المتسارع، ومع وجود أكثر من 90% من السوريين يرزحون تحت خط الفقر وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، نعود لاستخدام المنهجية «60% للغذاء و40% للحاجات الأخرى» بالنظر إلى كونها أقرب إلى طبيعة استهلاك العائلات السورية التي قصرت استهلاكها بشكل كبير على المواد الغذائية.

ولهذا، سيكون من الملاحظ للقارئ أن التقدير النهائي لتكاليف المعيشة قد انخفض بالرغم من ارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية.

ما يميز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البُعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفتقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجور لا تغطي سوى 6,5% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر أيلول 2025، وبسبب تغير طريقة الحساب، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية انخفاضاً بنحو 3,118,300 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في نهاية شهر حزيران، حيث انتقلت هذه التكاليف من 14,497,233 ليرة في نهاية حزيران، إلى 11,378,933 ليرة في نهاية أيلول «بينما انخفض الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 1,948,938 ليرة، منتقلاً من 9,060,771 ليرة في نهاية النصف الأول من العام، إلى 7,111,833 ليرة في نهاية أيلول»، أي أن التكاليف انخفضت فعلياً بنسبة قاربت 21,5% خلال ثلاثة أشهر «تموز، آب، أيلول».

في المقابل، ومع ارتفاع الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية إلى 750 ألف ليرة شهرياً، يظل الأجر شديد الهشاشة من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يُقدّره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 6,5% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، أي أقل من يومين ونصف من حاجة هذه الأسرة للاستهلاك بالحد الأدنى.

الارتفاع يطال جميع أسعار الغذاء

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 3,624,308 ليرة في نهاية حزيران إلى 4,267,100 ليرة في نهاية أيلول. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار مكونات سلة الغذاء في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

حافظ سعر الخبز على نفسه ثابتاً، حيث ظلت تكلفة الـ500 غرام الضرورية للفرد يومياً تعادل 1,667 ليرة سورية. في المقابل، ارتفعت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 22%، حيث ارتفع سعر الـ75 غرام منها من 9,375 ليرة في نهاية حزيران، إلى نحو 11,438 ليرة في نهاية أيلول.

وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 11,4% عن حسابات نهاية النصف الأول من العام، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً إلى 6,860 ليرة، بينما كانت في نهاية حزيران الماضي 6,160 ليرة. وارتفعت أسعار الجبن بنسبة 68,0%، حيث ارتفع سعر 25 غرام منه من 625 ليرة في نهاية حزيران، إلى 1,050 ليرة في نهاية أيلول.

على هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 15,4%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 722 ليرة في نهاية حزيران، إلى 833 ليرة في نهاية أيلول. بينما ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 54,8%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 1,550 ليرة في نهاية حزيران، إلى 2,400 ليرة في نهاية أيلول 2025.

وارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 2,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,733 ليرة في نهاية حزيران، إلى 2,800 ليرة في نهاية أيلول. أما الأرز، فقد ارتفع بنحو 5,3%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 1,330 ليرة في نهاية حزيران، إلى 1,400 ليرة في نهاية أيلول.

الأجر لا يغطي سوى نحو 6.5% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 5,4 مليون

وبسبب تغير طريقة الحساب، انخفضت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 5,436,463 في نهاية حزيران، إلى 2,844,733 في نهاية أيلول.

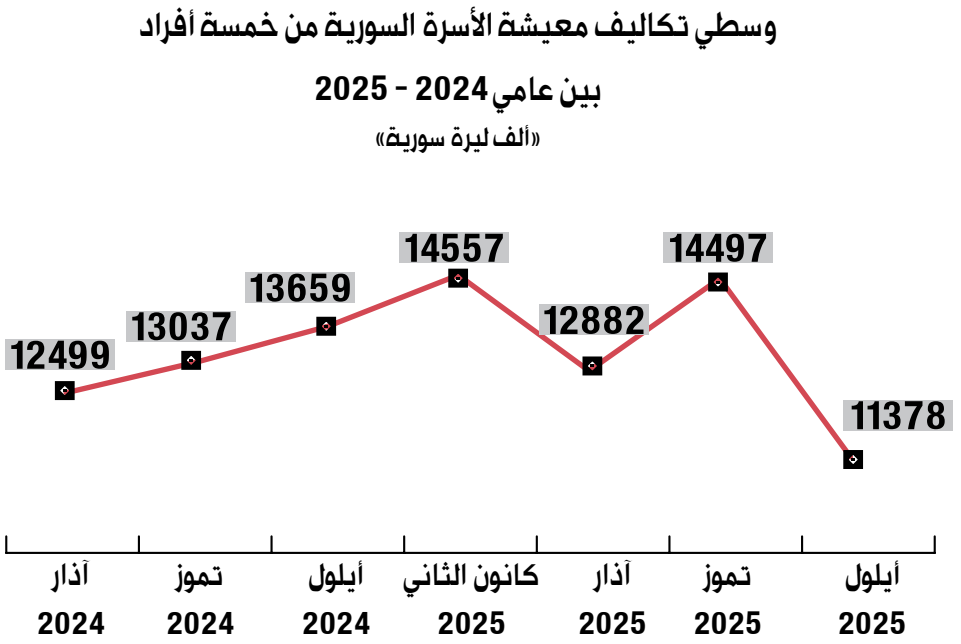

معيشة الأسرة في أيلول 2025

%22

ارتفعت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 22%، حيث ارتفع سعر الـ75 غرام منها من 9,375 ليرة في نهاية حزيران، إلى نحو 11,438 ليرة في نهاية أيلول

%11,4

ارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 11,4% عن حسابات نهاية النصف الأول من العام، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً إلى 6,860 ليرة، بينما كانت في نهاية حزيران الماضي 6,160 ليرة

%2,4

ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 2,4%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,733 ليرة في نهاية حزيران، إلى 2,800 ليرة في نهاية أيلول.

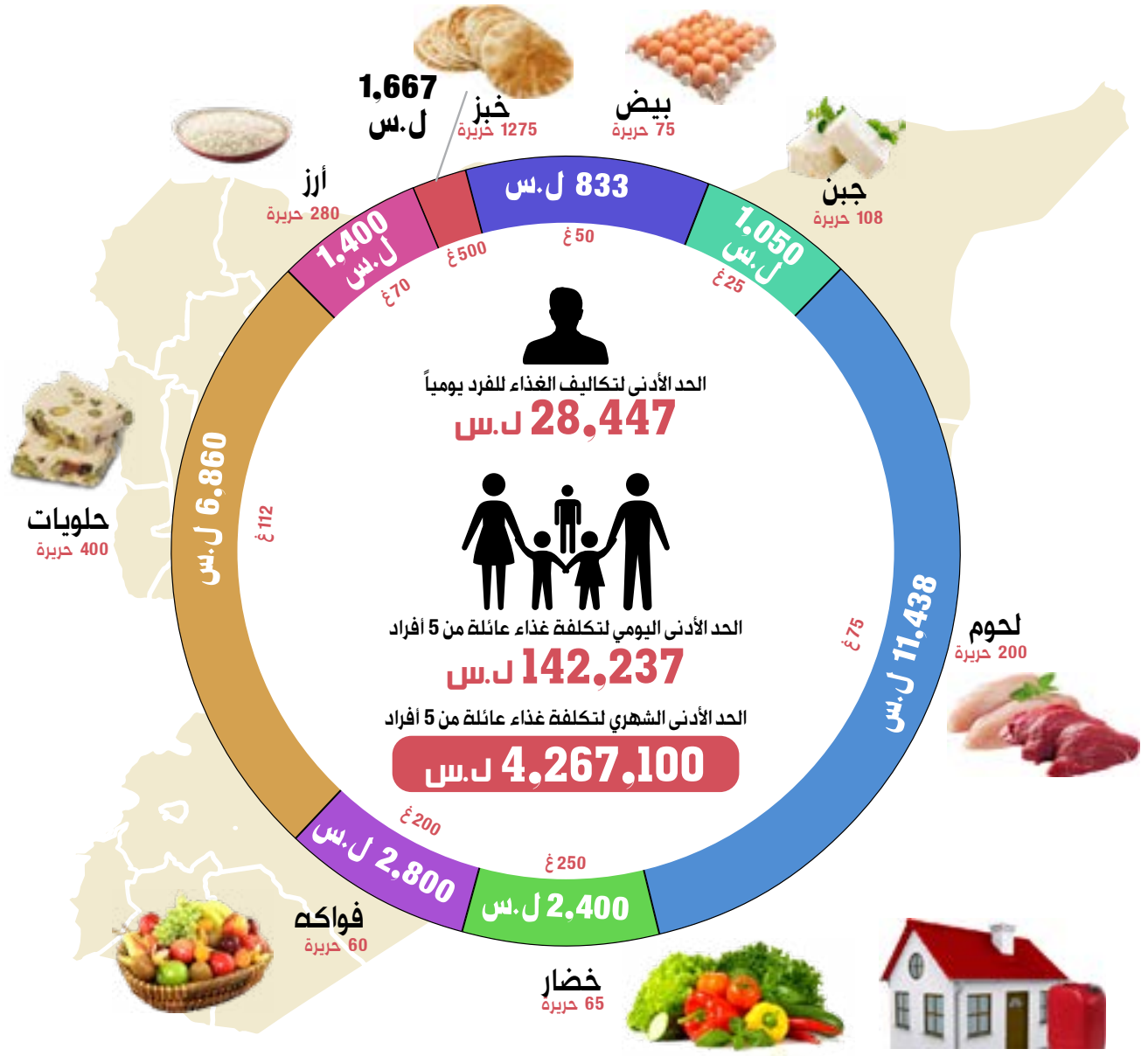

كلفة الحد الأدنى لغذاء العائلة فقط شهرياً مقابل الحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

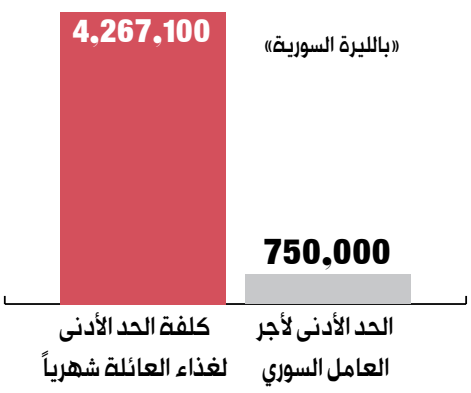

وسطي تكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

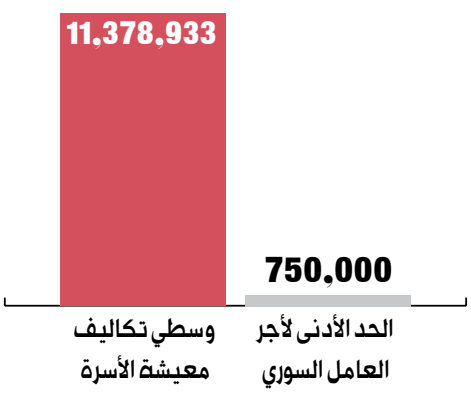

2,844,733 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

7,111,833 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

11,378,933 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

الكيان خائفٌ من عزلِه اقتصادياً

ذكرت صحيفة «The Times of Israel» خبراً صادماً بالنسبة «لإسرائيل»: الدولة العبرية مهددة بعزلة اقتصادية. والمصدر الأول لهذا الخبر لم يكن سوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفسه.

■ فالنتين كاتاسونوف
ترجمة: أوديت الحسين

في اجتماع وزارة المالية «الإسرائيلية» في القدس يوم 15 أيلول، صرّح رئيس الوزراء قائلاً: «إسرائيل في حالة من العزلة». وأضاف، أنّه ربما «سيكون علينا الانتقال إلى اقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتي». وأوضح: «سنضطر بشكل متزايد إلى التكيّف مع اقتصاد يتسم بملامح الاستقلالية من دون تجارة خارجية». وأشار نتنياهو إلى أنّ الاكتفاء الذاتي ضروري بالدرجة الأولى للحفاظ على القدرة الدفاعية «لإسرائيل»: «لكن قد نجد أنفسنا في وضع تُحاصر فيه صناعاتنا الدفاعية. علينا تطوير هذه الصناعات هنا: لا أن نكتفي بالأبحاث والتطوير فقط، بل أن نمتلك القدرة على إنتاج ما نحتاج إليه».

ألقى «بيبي» الغاضب باللوم على المسلمين الذين يملؤون أوروبا بسرعة، على حد قوله، مما يجبر السياسيين الأوروبيين على تبني مواقف معادية «لإسرائيل» والحد من التجارة مع الدولة العبرية.

لكن وفقاً للإحصاءات الرسمية، تبلغ نسبة المسلمين المقيمين في السويد وفرنسا والنمسا 8 إلى 9%، وفي ألمانيا وبريطانيا – أكثر قليلاً من 6%، إضافة إلى ذلك، يتبنى الكثير من السكان الأصليين في البلدان الأوروبية مواقف معادية «لإسرائيل» وعلى هذه المواقف نفسها يقف العديد من المواطنين من أصول يهودية.

في الأشهر الأخيرة، ونتيجة للعمليات العسكرية «الإسرائيلية»، مُسح قطاع غزة إلى حدّ كبير من على وجه الأرض «إذ دُمّر ما يصل إلى 90% من المساكن». وبالتوازي، تنفّذ «إسرائيل» عمليات عسكرية ضد دول ذات سيادة، مثل: سورية ولبنان وإيران وقطر، من خلال شن غارات جوية عليها.

حتى أكثر السياسيين الأوروبيين تسامحاً بدأوا يقولون: إن «إسرائيل» تجاوزت منذ زمن الدفاع عن النفس إلى العدوان والإبادة الجماعية الحقيقية. وإنه يجب اتخاذ بعض التدابير للضغط على المعتدي. وكانت وكالة «Bloomberg» قد ذكرت في مطلع صيف هذا العام، أن عدداً من الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا، تدرس إمكانية فرض عقوبات تجارية على «إسرائيل» وقيود على بيع الأسلحة.

في أوروبا، صار بعض السياسيين الأكثر حزماً يستشهدون بتركيا كمثال. فمنذ 7 تشرين الأول 2023 حتى 2 أيار 2024، خفضت تركيا حجم تجارتها مع «إسرائيل» بنحو 30%. وفي 9 نيسان 2024 أوقفت أنقرة تصدير 1019 صنفاً من السلع في 54 فئة إلى «إسرائيل». وكان الرئيس التركي أردوغان قد أعلن في ربيع 2024 أنّ التجارة التركية مع «إسرائيل» ستتوقف. لكن التجارة لم تتوقف كلياً بل تراجعت فقط. إلا أنّ تصريحاً جديداً صدر في 29 آب من هذا العام على لسان وزير الخارجية التركي، أعلن فيه قطع العلاقات التجارية مع «إسرائيل»: «أغلقنا موانئنا أمام السفن «الإسرائيلية»، ولا نسمح لسفننا بالدخول إلى الموانئ «الإسرائيلية». وأؤكد أنه لا توجد دولة أخرى أوقفت تجارتها مع «إسرائيل» بالكامل» – قال وزير الخارجية هاكان فيدان.

وبعد أن وجهت «إسرائيل» في 9 أيلول ضربات غادرة إلى قطر، بدأت في أوروبا جولة جديدة من النقاشات بشأن فرض عقوبات محتملة على «إسرائيل».

في 10 أيلول، صرّحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، في جلسة للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، عن إمكانية فرض عقوبات على المسؤولين «الإسرائيليين» «المتمسكين بآراء متطرفة». وإضافة إلى ذلك، كما ذكرت صحيفة «The Post Jerusalem»، أعلنت رئيسة المفوضية عن «تعليق جزئي» لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» بسبب الوضع في قطاع غزة. ولإقرار العقوبات التي طُرحت في البرلمان الأوروبي، يلزم موافقة ما لا يقل عن 15 من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد. وليس مضموناً أن تحظى العقوبات بهذه الأغلبية، كما أشارت «Jerusalem The Post».

حتى الآن، لا حديث عن أي عقوبات اقتصادية جدية، مثل: فصل البنوك «الإسرائيلية» عن نظام «سويفت»، أو تجميد الاحتياطيات النقدية، أو الحظر التام على الصادرات والواردات. هناك فقط بعض القيود الرمزية والتهديدات. فبريطانيا رفضت مشاركة «إسرائيل» في معرض للأسلحة على أراضيها. وفرضت فرنسا حظراً مماثلاً على مشاركة «إسرائيل» في معرضها الوطني للأسلحة. وأعلنت إيرلندا أنها ستقاطع «اليوروفيجن 2026» إذا شارك فيه ممثل من «إسرائيل». جاء ذلك في 12 أيلول عبر قناة «RTE» المحلية التي تدير عملية اختيار المشاركين.

وربما ذهبت إسبانيا أبعد من غيرها من الدول، حيث أعلنت في 8 أيلول حظراً على توريد أي أسلحة أو ذخيرة أو سلع ذات استخدام عسكري «لإسرائيل». كما سيُحظر على جميع السفن التي تنقل وقوداً للقوات المسلحة «الإسرائيلية» العبور عبر الموانئ الإسبانية، وكذلك سيُمنع دخول الطائرات التي تحمل مواد عسكرية «لإسرائيل» إلى المجال الجوي الإسباني. إضافة إلى ذلك، فُرض حظر على استيراد منتجات من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل «إسرائيل».

يبدو أن نتنياهو يعتقد أنّ بلداناً أوروبية أخرى قد تحذو حذو إسبانيا. وهذا سيكون بالفعل مؤلماً لاقتصاد «إسرائيل».

في عام 2024 بلغ الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية «لإسرائيل» 153,2 مليار دولار أمريكي، منها: 91,5 مليار للاستيراد و61,7 مليار للتصدير. الفارق بين الصادرات والواردات كبير جداً، إذ بلغ العجز التجاري نحو 30 مليار دولار. وتشكّل الولايات المتحدة ثلث التبادل التجاري تقريباً، ومثلها الاتحاد الأوروبي، أما الثلث المتبقي فمع باقي الدول.

من المضحك التفكير بأن «إسرائيل» يمكن أن تعيش في ظل اكتفاء ذاتي اقتصادي كامل كما يفترض نتنياهو. «إسرائيل» دولة صغيرة جداً من حيث المساحة «20,770 كيلومتراً مربعاً» ومن حيث عدد السكان «نحو 10 ملايين نسمة». مواردها الطبيعية قليلة «بعض احتياطات النفط الصخري والغاز الطبيعي البحري». من دون الاستيراد والتصدير لن تصمد «إسرائيل» عاماً واحداً.

أكثر السيناريوهات تشاؤماً بالنسبة «لإسرائيل» هو حظر التجارة من جانب الاتحاد الأوروبي وشركاء التجارة التقليديين الآخرين باستثناء أمريكا. فالسلطات «الإسرائيلية» تثق بأن أمريكا لن تفرض أي عقوبات تجارية.

أمريكا هي الدعامة الأساسية والثابتة «لإسرائيل». فهي تدعمها ليس فقط عبر التجارة «التي تعاني عجزاً مزمناً لصالح أمريكا»، بل أيضاً عبر المساعدات العسكرية. «إسرائيل» تقليدياً هي أكبر متلقٍّ للمساعدات العسكرية المجانية الأمريكية. ووفقاً لبيانات خبراء مجلس العلاقات الدولية، زوّدت أمريكا «إسرائيل» منذ عام 1946 وحتى بداية الحرب في قطاع غزة بأسلحة بلغت قيمتها 310 مليارات دولار. وفي حال أسوأ سيناريو «فرض عقوبات من جانب أوروبا وشركاء تجاريين آخرين»، ستعوض أمريكا على الأقل جزئياً الخسائر التجارية «لإسرائيل».

لكن ربما لا ينبغي استبعاد احتمال أكثر سلبية. فلا ينبغي الافتراض أن اللوبي المؤيد «لإسرائيل» في أمريكا قوي وأبدي. هذا ما لا يُقال كثيراً، لكن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2009 فرض فعلياً حظراً على توريد الأسلحة «لإسرائيل». فقد أوقف جميع الطلبات الكبيرة «لإسرائيل»، بما فيها المشاريع الرئيسية والتحديثات، رابطاً بيع السلاح بالتقدم في عملية السلام. هذا الأمر أخفاه حتى نتنياهو نفسه خوفاً من أن تحذو دول أخرى حذو أمريكا وتشارك في حصار «إسرائيل».

جدير بالذكر، أنّ «حرب الأيام الاثني عشر– عدوان «إسرائيل» على إيران في حزيران من هذا العام» أدخلت انقساماً في صفوف الكتلة الجمهورية التي بدت متماسكة تحت شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً». صحيح أنّ هذا الانقسام لم يصل إلى أعضاء الكونغرس الجمهوريين المنتخبين، لكنه ظهر في صفوف القاعدة الشعبية للحزب الجمهوري.

وقد اعتُبر يوم 31 تموز من هذا العام، بحسب العديد من وسائل الإعلام الأمريكية، نقطة تحوّل تعكس «انهيار الدعم التاريخي ثنائي الحزب لإسرائيل» في الكونغرس. فقد طُرحت على مجلس الشيوخ الأمريكي حينها مسودة قرار أعدها السيناتور المستقل بيرني ساندرز، وهو مشارك في كتلة الحزب الديمقراطي. وبعد التصويت، أوضح ساندرز أنّ 27 من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين صوّتوا لصالح القرار، فيما عارضه 17. أما الجمهوريون جميعاً رفضوا القرار، ما حال دون اعتماده. ومع ذلك، أكد ساندرز بعد التصويت أنه واثق من أنّ المساعدات «لإسرائيل» ستُحجب: «الوضع يتغيّر. الشعب الأمريكي لا يريد إنفاق مليارات لتجويع الأطفال في غزة. الديمقراطيون يحققون تقدماً، وأتوقع دعم الجمهوريين قريباً».

بالطبع، لا ينبغي المبالغة في موقف الديمقراطيين. فهم قالوا ويقولون: إنهم يدعمون «إسرائيل» من حيث المبدأ. لكن القضية أنهم يعارضون بشكل قاطع سياسة رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نتنياهو.

زعيم المعارضة «الإسرائيلية»، السياسي والشخصية العامة، مؤسس حزب «يوجد مستقبل» يائير لابيد علّق على تصريح رئيس الوزراء بشأن احتمال عزل «إسرائيل» اقتصادياً قائلاً: «تصريح نتنياهو بأن إسرائيل تدخل العزلة، ويجب أن تتكيّف مع اقتصاد العزلة – تصريح جنوني. العزلة ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة سياسة نتنياهو الخاطئة والفاشلة».

فهل يمكن «لإسرائيل» أن تعيش في العزلة الاقتصادية؟

الوضع يتغيّر. الشعب الأمريكي لا يريد إنفاق مليارات لتجويع الأطفال في غزة. الديمقراطيون يحققون تقدماً، وأتوقع دعم الجمهوريين قريباً

الحرائق مرة أخرى... نزوحٌ واختناق وكارثة بيئية جديدة

لا تزال سلسلة الحرائق المدمرة التي ضربت سورية هذا العام مستمرة. فقد بدأت الحرائق في حبنمرة بريف حمص ووادي النصارى في 20 أيلول، قبل أن تسجل اللاذقية حرائقَ في أماكن عدة، منها برج القصب، ودير حنا، والسكرية، والريحانية، إضافة إلى طريق ربيعة باتجاه كسب، وأخرى في بستان الباشا بريف جبلة، وغابات وداي العيون في ريف حماة الغربي.

■ سلمى صلاح

وقد أعلن وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، يوم 25 أيلول، الانتهاء من إخماد حرائق الغابات في اللاذقية، وأن فرق الإطفاء تمكنت من السيطرة على 80% من البؤر المشتعلة، وتجري عمليات التبريد في أكثر من 10 مواقع، وذلك بعد أن تدخلت مروحيات من الجيش بتوجيه من وزير الدفاع للمشاركة بعمليات الإخماد بعد خمسة أيام من بداية اندلاع الحرائق.

كما استجابت فرق الهلال الأحمر للقرى المتضررة في منطقة وادي النصارى، حيث أسعفت 34 حالة اختناق، وساندت جهود الإطفاء بصهريجين مياه، واضطرت الفرق إلى إخلاء سكان منطقة بازورة في ريف اللاذقية بعد وصول النيران إلى منازلهم.

الصعوبات لا تنفي المسؤولية

منذ ما يزيد عن ثلاثة الأشهر لا ينطفئ حريق في مكانٍ ما، حتى يشتعل في آخر، حيث تحولت الحرائق من مجرد أخبار إلى دمار شامل للحياة والأرزاق. وقد ساهمت الظروف المناخية القاسية، وموجات الحر الطويلة والجفاف، في تحول الحرائق إلى كارثة على كل المقاييس، وأصبحت الغابات والأعشاب وقوداً جاهزاً لأي شرارة.

بالإضافة إلى صعوبات أخرى تواجه فرق الإطفاء والإسعاف، كالتضاريس الوعرة وانتشار الألغام التي تقف عائقاً أمام عمليات الإطفاء، وبُعد مناهل المياه عن المناطق المتضررة، وكذلك العجز عن توفير معدات حديثة وطائرات إطفاء.

إلا أن تكرار الحرائق المتفرقة بهذه الوتيرة، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية واستباقية جادة، يثير تساؤلات حول مدى جاهزية الجهات المعنية لمواجهة هذه التحديات. فبعد كل حريق، تأتي الوعود بوضع استراتيجيات جديدة، وتطوير آليات الاستجابة، ولكن سرعان ما تتبخر، ليتفاجأ الجميع باندلاع حرائق أخرى أكثر مأساوية من سابقتها.

بين الكوارث الطبيعية والمفتعلة

صحيح أن العوامل الطبيعية، مثل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، تلعب دوراً في انتشار الحرائق، إلا أن هناك سوابق تشير إلى تورط أيد خفيّة في إشعالها، وقد أشارت وزارة الزراعة فعلاً إلى إخماد 17 حريقاً مفتعلاً في شهر آذار فقط.

فإلى جانب الإهمال في التعامل مع المخلفات القابلة للاشتعال، هناك من يشعل الحرائق عمداً بهدف إحداث الفوضى أو الاستفادة من الأراضي المحترقة. ومع كل حريق تبرز فرص للاستغلال غير المشروع، سواء عبر تجار الفحم والحطب، أو حتى محاولات الاستيلاء على الأراضي بهدف تغيير طبيعتها واستخدامها لأغراض أخرى. فيما يعمّق هذا الاستغلال من جراح البيئة، ويحول دون تعافيها، ويحرم الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية.

تراكم الخسائر

في خضم هذه المأساة يشعر المواطن بأنه يواجه المصير وحيداً. فبطء الاستجابة الرسمية وعدم وجود خطط إغاثة سريعة، وامتداد النيران إلى المنازل، تزيد من شعوره بالإحباط واليأس. فهو يرى النيران تأكل ما تبقى من مقومات حياته وحياة أسرته.

فالحرائق لا تقتصر على احتراق الأشجار، بل هي احتراق لأمن الأسرة ومصدر رزقها، والأمن الغذائي لسورية كلها، وأمل المواطن بمستقبل أفضل في بلد أنهكته الأزمات؛ فالمواطن يدفع الثمن ثلاث مرات، مرة صحته ومرة رزقه ومرة من جيبه.

وعلى ضوء هذه الكارثة، المطلوب اليوم وضع خطط جدية وشاملة «بيئية وأمنية» لتعزيز الإجراءات الوقائية، وتطبيق قوانين صارمة ضد المتسببين بإشعال الحرائق، وتنظيف الغابات والأحراش من المواد القابلة للاشتعال، وإنشاء ممرات نارية، بالإضافة إلى تطوير آليات الاستجابة الفعالة والسريعة، وزيادة أعداد مخافر الحراج وفرق الإطفاء وتدريبهم وتزويدهم بالمعدات الحديثة، والأهم إطلاق مشاريع لإعادة التشجير يساهم فيها المجتمع المحلي.

مليون سوري عادوا إلى وطنهم... العودة الطوعية بين الأمل والتحديات

أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 24 أيلول 2025 بياناً صحفياً أكدت فيه عودة مليون سوري إلى بلادهم خلال تسعة أشهر، عقب التحولات السياسية التي شهدتها البلاد في أيلول 2024. وشمل الرقم أيضاً 1,8 مليون نازح داخلياً عادوا إلى مناطقهم الأصلية، في مؤشر واضح على رغبة السوريين في استعادة حياتهم الطبيعية بعد سنوات من النزوح واللجوء القسري.

أرقام وحقائق
بحسب نص البيان

عدد العائدين: «في غضون تسعة أشهر فقط، عاد مليون سوري إلى بلادهم بعد 8 أيلول 2024»

النازحون داخلياً: «بالإضافة إلى العائدين من خارج سورية، عاد 1,8 مليون شخص من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية».

تصريحات المفوض السامي: «هذه فرصة نادرة لحل واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم. على المجتمع الدولي، والقطاع الخاص، وسوريّي المهجر أن يتعاونوا ويعززوا جهودهم لدعم التعافي وضمان أن تكون العودة الطوعية للنازحين بسبب الصراع مستدامة وكريمة، وألا يُضطرّوا إلى الفرار مرة أخرى.

دور الحكومة السورية: «تلعب الحكومة دوراً في تسهيل العودة الطوعية للعائدين، بما في ذلك دعم إعادة تأهيل المنازل والمرافق العامة وتعزيز الأمن المحلي».

التحديات التي أشار إليها البيان: «رغم عودة الملايين، لا تزال البنية التحتية والخدمات الأساسية مدمرة في مناطق واسعة، مع محدودية فرص العمل وعدم استقرار أمني يعيق الاستقرار طويل الأمد».

الدعم الدولي والمحلي... عامل النجاح

بحسب نص البيان: «الدعم الدولي لا يقتصر على إعادة البناء المادي، بل يشمل الحماية القانونية، الدعم النفسي والاجتماعي، خدمات التعليم للأطفال، وتوفير سبل العيش المستدامة».

فاستمرار التعاون بين المجتمع الدولي والحكومة السورية أساسي لضمان عودة طوعية وآمنة ومستدامة لجميع اللاجئين والنازحين ومنع أي انتكاسات تعيدهم إلى دائرة النزوح.

التحديات المستمرة أمام العودة

رغم ما جاء في البيان، تشير الوقائع والتحليلات إلى أن العائدين يواجهون تحديات إضافية تتمثل بما يلي:

دمار المنازل والبنية التحتية، حيث لا تزال العديد من المدن والقرى مدمرة، مما يجعل توفير مسكن آمن تحدياً كبيراً.

ضعف الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء، المياه، والصحة، التي لا تزال محدودة في مناطق واسعة.

غياب فرص العمل، فمحدودية الفرص تؤثر على قدرة العائدين على إعادة بناء حياتهم.

الوضع الأمني، فالتوترات الأمنية مستمرة في بعض المناطق مما يقلل شعور السكان بالأمان.

التحديات الاجتماعية والنفسية، والحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي وإعادة توحيد الأسر والمجتمعات المحلية.

أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي

إن العودة المستدامة والكريمة الطوعية تتطلب ليس الدعم المادي فقط، بل تحقيق استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي شامل. ومن هذا المنطلق، فإن عقد مؤتمر وطني عام لوضع خارطة طريق وطنية بما يتوافق مع جوهر القرار الدولي 2254 يمثل خطوة ضرورية لضمان استقرار دائم وتمكين اللاجئين والنازحين من إعادة بناء حياتهم بثقة.

مراجعات لكتب حديثة عن أزمة الدولار والرأسمالية «1»

نشر الباحث الاقتصادي المعروف مايكل روبرتس مراجعات لبعض الكتب المنشورة حديثاً الصادرة خلال العام الجاري 2025 حول اتجاهات الاقتصاد العالمي وأزمة الدولار الأمريكي. فيما يلي بعض مما جاء فيها.

■ مايكل روبرتس
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

دعونا نبدأ بكتابين يتناولان الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والدولار. نشر الاقتصادي كينيث روغوف «وهو من التيّار السائد» كتاب «دولارنا، مشكلتكم»، الذي يشير عنوانه إلى التصريح الذي أدلى به وزير الخزانة الأمريكي آنذاك، جون كونالي، عام 1971 والذي قال لنظرائه الأوروبيين: «الدولار عملتنا ولكنه مشكلتكم»، عندما قررت الولايات المتحدة السماح للدولار بالانخفاض بنسبة 20% لتحسين حسابها التجاري الذي كان يتجه إلى العجز.

يجادل روغوف في كتابه بأن تفوق الدولار، أو ما يسميه «عصر الدولار السلمي»، في الأسواق العالمية قد يقترب من نهايته. لكن روغوف، متبنياً وجهة النظر الترامبية الحالية، يزعم أنّ هذا ليس بسبب تراجع حصة الولايات المتحدة من التجارة العالمية في السلع. ويتجاهل روغوف أيّ علامة على احتمال أن تحلّ العملات الأخرى محلّ الدولار في التجارة أو التمويل.

ديون القطاع العام في الولايات المتحدة تتجه الآن نحو 125% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. استنتاج روغوف هو أنه «إذا استمرت سياسة الديون الأمريكية الجامحة في الانهيار في مواجهة أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وإذا قيّدتْ الضغوطُ السياسية قدرةَ الاحتياطي الفيدرالي على ترويض التضخم باستمرار، فستكون مشكلة الجميع».

لطالما كانت مسألة الدين العام هي خط روغوف. وهو مشهور «أو بالأحرى سيِّئ السمعة» بكتابه «هذه المرة مختلفة»، الذي كتبه بالاشتراك مع كارمن راينهارت، والذي ينسبُ الأزمات الاقتصادية والمالية إلى الديون كسبب لها وخاصة ديون القطاع العام، وأنه عندما تصل نسبة الدين العام في بلد ما إلى مستوى معين، تنشأ أزمة عملة، مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد. ولكن تكمن المفارقة في هذه الحجة في أنّ العمل التجريبي الذي أجراه روغوف وراينهارت لدعم هذه الأطروحة قد تم الطعن فيه بشكل قاطع واكتُشفَت الأخطاء فيه بواسطة أحد طلّاب الدراساتَ العليا.

والأهم من ذلك: أمران. أولاً، هل الدَّين العام المرتفع هو الذي يسبّب الأزمات أم العكس؟ إنّ النمو البطيء والركود سيؤديان إلى انخفاض الناتج القومي وزيادة عجز الحكومة. ارتفعت نسب ديون القطاع العام بشكل حاد في جميع الاقتصادات الكبرى بشكل رئيسيّ بسبب الأزمات في القطاع الخاص، مما أدى إلى انهيار البنوك والركود. ثم تقوم الحكومات بإنقاذ البنوك والشركات المتعثرة عن طريق إصدار الديون و/أو طباعة النقود «التيسير الكمي» وبالتالي ينتقل عبء انهيار القطاع الخاص إلى القطاع العام ثمّ إلى العمّال من خلال تدابير التقشف المطبَّقة لمحاولة خفض الدين. ثانياً، ما يترتب على ذلك هو أن ارتفاع ديون القطاع الخاص هو الخطر على عملة أيّ بلد. يتجاهل روغوف هذا الأمر لكيلا يوجِّهَ أيَّ كلمات سيِّئة للقطاع الرأسمالي.

أفول الإمبريالية الأمريكية

يقدم الخبير الاقتصادي الاشتراكي جاك راسموس تفسيراً أفضل بكثير للتراجع النسبي للإمبريالية الأمريكية والدولار. سيتوفر كتابه «غروب الإمبريالية الأمريكية» اعتباراً من تشرين الأول المقبل. وفيه يغطي التراجع التدريجي الذي أصاب هيمنة التصنيع الأمريكية منذ السبعينيات فصاعداً ممّا أدّى إلى فكّ ارتباط الدولار الأمريكي بسعر ثابت للذهب وتصريحات كونالي.

يجادل راسموس بأنّ التناقضات الداخلية داخل الاقتصاد الأمريكي هي التي أضعفت قدرته على الاحتفاظ بهيمنته العالمية. في القرن الحادي والعشرين، لجأت الولايات المتحدة بشكل متزايد إلى الحروب للدفاع عن هيمنتها في مواجهة تحدي تكتل البريكس وقوى المقاومة الأخرى. وصلت الإمبراطورية الأمريكية إلى ذروتها من حيث الهيمنة الاقتصادية العالمية وإلى قمة القوة الجيوسياسية والعسكرية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. منذ ذلك الحين، دخلت الإمبراطورية الأمريكية بجميع أبعادها الرئيسية «الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى الثقافية» في حالة تراجع. الآن، يُركّز ترامب أكثر على نصف الكرة الغربي والمحيط الهادئ، ويُعيد ترتيب الأولويات الاستراتيجية كالاستعداد للانخراط مع دول البريكس والصين وروسيا اقتصادياً وغير ذلك، وتأمين مصادر تمويل للتقنيات العسكرية والدفاعية من الجيل التالي.

الحكومات تنقذ البنوك والشركات المتعثرة عبر التيسير الكمي مما ينقل عبء انهيار القطاع الخاص إلى القطاع العام ثمّ إلى العمّال عبر مزيد من التقشّف

الرأسمالية والحرب والقطاع الخاص

«الدم والكنز» هو كتاب جديد من تأليف دنكان ويلدون، الذي يُنشر الآن في مجلة الإيكونوميست. يُجادل ويلدون بأن الحرب قد تكون مُكلفة، لكنها كانت ضرورية في بعض الأحيان أيضاً من أجل اكتساب الدول مكانة عالمية بارزة. في الأساس، ما يُحرِّك الحربَ هو الاحتياجات الاقتصادية للدول ونُخبِها. في الواقع، يُمكن لتاريخ الحرب أنْ يُساعد في تفسير الاقتصاد الحديث، كما يُجادل ويلدون. بالنسبة لي، فإنّ التحول الحالي للاقتصادات الكبرى من الرفاهية إلى الحرب ليس مصادفة، بل هو نتيجة الضعف المتزايد في هذه الاقتصادات.

لطالما كانت الرسالة القوية التي وجَّهها الاقتصادي اليساري ستيف كين، بعد كينز، هي أنَّ ما يحدث في القطاع الخاص أكثر أهمية من القطاع العام في أسباب الأزمات والانهيار المالي. إنّ كين ليس ماركسياً – بل إنه أنفق بعض الحبر على رفض قانون القيمة لماركس واعتبَرَه باطلاً. وبدلاً من رؤية التغيرات في الربحية كمفتاح للأزمات الرأسمالية، فإنه ينظر إلى الديون الخاصة «المفرطة». مع ذلك قدم كين نقداً رائعاً للاقتصاد السائد في كتابه «فضح الاقتصاد». والآن لديه كتاب جديد بعنوان «المال والنمو الاقتصادي الكلي من المبادئ الأولى» لإيلون ماسك ومهندسين آخرين، حيث يفند أفكار إيلون ماسك الاقتصادية، المستندة إلى اقتصاديات السوق الحرة الليبرالية لميلتون فريدمان. وكما يقول كين، فإن الإقراض المصرفي الخاص أكثر خطورة على الاستقرار الاقتصادي من الإنفاق الحكومي. يعتقد كين أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 كانت بسبب فقاعة ديون خاصة. وفي هذا، فهو محق ظاهرياً. ولكن لماذا أصبح الائتمان الخاص «فقاعة» انفجرت؟ من وجهة نظري، كانت هناك قوى في الاقتصاد «الحقيقي» للتراكم والإنتاج كانت الأسباب الكامنة، وهي التغيرات في ربحية رأس المال. مع تفاقم أزمات الاقتصاد العالمي، يتزايد منتقدو «السوق الحرة» والاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ومن أحدث هذه الانتقادات كتابث نات داير «حلم ريكاردو: كيف نسي الاقتصاديون العالَم الحقيقي»، حيث ينتقد الاقتصادَ الحديث لفقدانه الصلة بمخاوف العالَم الحقيقي التي حفزت في الأصل الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل ديفيد ريكاردو، الذي درس توزيع الثروة والتجارة وديناميكيات العمل بعبارات ملموسة. بدلاً من ذلك، يجادل داير بأنّ الاقتصاد المعاصر أصبح تجريدياً بشكل مفرط، تهيمن عليه نماذج رياضية تتجاهل الحقائق التاريخية والسياسية والاجتماعية. يدعو داير إلى وجوب أن «يستعيد الاقتصاد الاتصالَ بالتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية» – تماماً مثل نهج ريكاردو. حجج داير ليست جديدة، حيث طرح العديد من المؤلفين الذين سبقوه النقاط نفسها. لكن كتابه يوفر رحلة ممتعة للقارئ.

ما قصة التحركات الغريبة والإقالات في الجيش الأمريكي؟

تثير سلسلة من الأحداث داخل الولايات المتحدة الأمريكية- وتحديداً داخل الجيش الكثير- من التساؤلات، وخصوصاً أنّها تجري في ظل توترٍ كبيرٍ على المستوى العالمي، وازديادٍ واضح في نقاط التوتر والاشتباك، هذا فضلاً عن توترات غير مسبوقة في الداخل الأمريكي، وهو ما يفرض علينا عملاً جدياً لفهم خلفية هذه التطورات، وكيف يمكن أن تنعكس على المشهد العالمي الملتهب؟

■ علاء أبوفرّاج

بدأ الرئيس الأمريكي مؤخراً باتخاذ خطوات لنشر قوات من الجيش داخل مدن أمريكية، وكان أول هذه القرارات في حزيران 2025 حين نشر الرئيس قوات من مشاة البحرية في لوس أنجلس، ثم في آب 2025 نشرت قوات الحرس الوطني في العاصمة الفدرالية واشنطن، ثم تلا ذلك في أيلول الجاري قراراً لنشر القوات في بورتلاند، لتكون بذلك رابع مدينة تُنشر فيها قوات نظامية، مع إشارات واضحة إلى إمكانية توسيع هذا الانتشار ليشمل شيكاغو ونيويورك وبالتيمور.

كيف يمكن قراءة هذه القرارات؟

يرى الرئيس الأمريكي ومجموعة من مناصريه، أن السبب وراء نشر القوات هو «مكافحة الجريمة» و«الإرهابيين المحليين» إلى جانب تكرار إشكالات مرتبطة بالهجرة غير الشرعية ومكافحة الاضطرابات، وفي حالة بورتلاند تحدث ترامب أن المدينة «دمرتها الحرب» وبات من الضروري حماية «مرافق دائرة الهجرة والجمارك «ICE» التي تحاصرها حركة أنتيفا وغيرها من الإرهابيين المحليين» بحسب تعبيره.

رداً على هذه الخطوات، بدأت أصوات المعارضين بالارتفاع، وكان أبرزهم حاكمة ولاية أوريغون تينا كوتيك، التي اعتبرت أن قرار ترامب في نشر القوات «إساءة استخدام فادحة للسلطة» وأكّدت: أنّه «لا يوجد تهديد للأمن القومي في بورتلاند»، وفي سياقٍ متصل، اعتبر عمدة بورتلاند كيث ويلسون أنّ: «عدد القوات الضرورية هو صفر، في بورتلاند وفي أي مدينة أمريكية أخرى»، لتنضم هذه الأصوات إلى مواقف سابقة أعلنها مسؤولون أمريكيون مع كل قرار جديد بنشر القوات، في حين يبدو المشهد حتى اللحظة كما لو أنّه محاولة لفرض نوع من السيطرة على المناطق التي يقودها الديموقراطيون، نظراً لكون قرارات نشر القوات شملت حتى الآن «مناطق للديمقراطيين» وساهمت ولايات يحكمها الجمهوريون بإرسال قوات من الحرس الوطني، إلا أن طبيعة هذه الخطوات تشير إلا أن مستوى القلق من شكل تطور الصراع الداخلي في الولايات المتحدة يرتفع بشكل كبير، فالذرائع التي يقدمها ترامب لقراراته لاّ تدعمها الوقائع، ففي واشنطن العاصمة مثلاً كانت معدلات الجريمة المسجلة قد انخفضت عن سنوات سابقة، وليس العكس، ولا يبدو المشهد بالنسبة للمراقب الخارجي أنّه «خارج عن السيطرة» ولا يستوجب تدخلاً بهذا الحجم، لكن ما يفعله ترامب لا يأتي من الفراغ، بل يبدو استجابة باكرة لدرجة مرتفعة من الصدام المرتقب، فما نشهده الآن هو أن كل قرار تأخذه السلطة الفدرالية التي يمثلها ترامب، يقابل بعناد شديدٍ في عدد من الولايات، ما يمكن أن يتحوّل سريعاً إلى حالة من العصيان! فالخلافات التي تظهر على السطح حول الهجرة، أو مكافحة الجريمة، أو غيرها... هي في الواقع نتائج لحالة الانقسام الشديدة التي يمكن أن تتحول إلى معيقٍ أساسي في أي قرارات قادمة يمكن أن تتخذ، فيما يخص البيت الداخلي الأمريكي.

الصراع الداخلي الأمريكي يشتد ويبدو أن الجيش سيكون أداة أساسية قريباً في هذه المعركة

أكبر استدعاء لقادة الجيش في التاريخ الحديث!

أمر وزير الدفاع بيت هيغسيث بانعقاد اجتماع استثنائي لمئات من كبار الضباط العسكريين، وهو حدث وُصف بأنه نادر وغير مسبوق، من حيث الحجم والنطاق، وليس هناك إجراء مشابه في التاريخ الحديث للجيش الأمريكي، وهذا ما أكدته جريدة واشنطن بوست في واحدة من مقالاتها، إذ ذكرت أن «لا أحد يتذكر قيام وزير دفاع سابق بأمر تجميع هذا الكم من الجنرالات والبحارة» ويبدو الإجراء غريباً بالفعل، وخصوصاً أن الحديث يعني جمع أكثر من 800 ضابط في مكان واحد، والأهم، أن هذا الاستدعاء يشمل فعلياً جنرالات وأدميرالات في الجيش الأمريكي جميعهم في مناصب قيادية لا إدارية، ويرافقهم كبار من مستشاريهم من ضباط الصف. ومن المقرر أن يجري هذا الاجتماع يوم الثلاثاء القادم 30 أيلول في قاعدة كوانتيكو لمشاة البحرية قرب واشنطن. بالتأكيد، لن يتم الإعلان عن السبب الحقيقي لعقد لقاء يستوجب أن يغادر كل قادة الجيش الأمريكي من مناطق الصراع حول العالم المتواجدين فيها حالياً، ومع ذلك حاول البيت الأبيض التخفيف من القلق الذي تلا صدور القرار، واعتبر مسؤولون رفيعو المستوى أن الحدث «اعتيادي» ووصفه ترامب بأنّه: «أمر رائع أن يرغب الجنرالات وكبار المسؤولين في المجيء إلى الولايات المتحدة ليكونوا مع وزير حربنا الحالي» وهو ما يبدو قصة يمكن أن تحكى للأطفال في الحضانة، ولا يمكن تصديقها، وهو ما فتح باباً واسعاً للتأويلات.

فرضيات متداولة

الهدف بالنسبة لوزارة الدفاع يرتبط «برغبة هيغسيث بأن ينقل شخصياً رسالته حول استعادة الروح القتالية في الجيش الأمريكي» وسيقدم في الاجتماع «معايير جديدة بكيفية تحقيق هذه الروح القتالية» بينما وصف مسؤول كبير في إدارة ترامب الاجتماع بأنّه فرصة «لإثارة حماسة مقاتلينا بشأن الوضع الجديد للوزارة التي أعيدت تسميتها إلى وزارة الحرب»! ما يظهر أننا قد نشهد مهام جديدة كبيرة توكل إلى الجيش الأمريكي، وينبغي أن يُبلغ كبار الضباط بهذه القرارات بشكل شخصي. لكن إشارات مختلفة تظهر من أماكن متفرقة، تشير إلى أن اللقاء يمكن أن يرتبط بخطة هيغسيث لتقليص عدد ضباط الجيش، وإقالة 20% منهم، والتي يرى البعض أنّها محاولة «تطهير» واختيار عناصر موالية بشكل مطلق لترامب، وهو ما بدأ وزير الدفاع بتنفيذه بالفعل، إذ أصدرت إدارة هيغسث قرارات بعزل أو إجبار كبار الضباط على الاستقالة دون أسباب رسمية، وبلغ عدد الإقالات حتى اللحظة 12 من كبار القادة، من بينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال تشارلز براون، ورئيسة العمليات البحرية ليزا فرانشيتي، ونائب رئيس أركان القوات الجوية حيمس سلايف بالإضافة لمسؤولين آخرين، مثل: مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، ومسؤولو الاحتياط البحري وقادة المشاة البحرية. وهو ما كان السبب وراء الرسالة التي وقّع عليها وزراء سابقون استنكروا فيها الإقالات، معتبرين أنّه «لم تكن هناك مبررات حقيقية» ونبّهوا إلى أن العديد من الضباط المقالين «تم ترشيحهم من قبل ترامب لمناصب سابقة» وهم بحسب ما جاء في الرسالة «ضباط لديهم مسيرات مهنية مثالية، بما في ذلك الخبرات العملياتية والقتالية».

في هذه الأجواء المشحونة، خرج الجنرال المتقاعد بن هودجز القائد العام السابق للجيش الأمريكي في أوروبا، ليقارن بين الاجتماع المزمع عقده في قاعدة كوانتيكو، والاجتماع المفاجئ الذي عُقد في برلين عام 1935 والمعروف باسم «قَسم الولاء النازي العام» حين طُلب من الجنرالات الألمان أداء قسم الولاء الشخصي لهتلر، بدلاً من قسم الولاء للدستور. إن مقارنة هودجز التي سخر منها مسؤولون رسميون، واعتبروها «قصة رائعة» تكشف جزءاً مما يجري، فالصراع الداخلي الأمريكي يشتد، ويبدو أن الجيش سيكون أداة أساسية قريباً في هذه المعركة، وإن حصل هذا، ينبغي أن تكون بنية وتركيبة الجيش قادرة على أداء المهمة التي ستوكل إليه، ما يستوجب تسريحات واستبعاد لكل العناصر التي قد تعيق تنفيذ أوامر السلطة الفيدرالية، لكن وبعكس ما يحاول هودجز التلميح له، بأن الخطوة يمكن أن تكون بداية لإشعال معارك كبرى في العالم، يبدو أن هناك فرضية أخرى، وهي تلك المرتبطة بخطة وزير الدفاع لتغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، التي ينبغي أن تركز الآن لا على ساحات الصراع الخارجية، بل على «أمن الوطن ونصف الكرة الغربي» لكن، ومع ذلك تبقى كل الاحتمالات مفتوحة، لكن تسارع الأحداث لن يترك مجالاً للفرضيات التي سيحسمها الواقع سريعاً.

استفزاز «إسرائيلي» في تايوان والوقوف عند حافة الهاوية!

يظهر في الآونة الأخيرة أن نشاط الحركة الصهيونية بات حاضراً في مجمل نقاط التوتر والاشتباك في العالم، وهو ما بدا واضحاً بعد محاولة عضو الكنيست الصهيوني بوعاز توبوروفسكي التدخل في ملف تايوان بعد زيارته الاستفزازية إلى تايبيه، والتي أثارت ردود فعل صينية غاضبة. في هذا المقال، محاولة لرصد أبعاد هذه الزيارة ودوافعها السياسية، ودلالاتها.

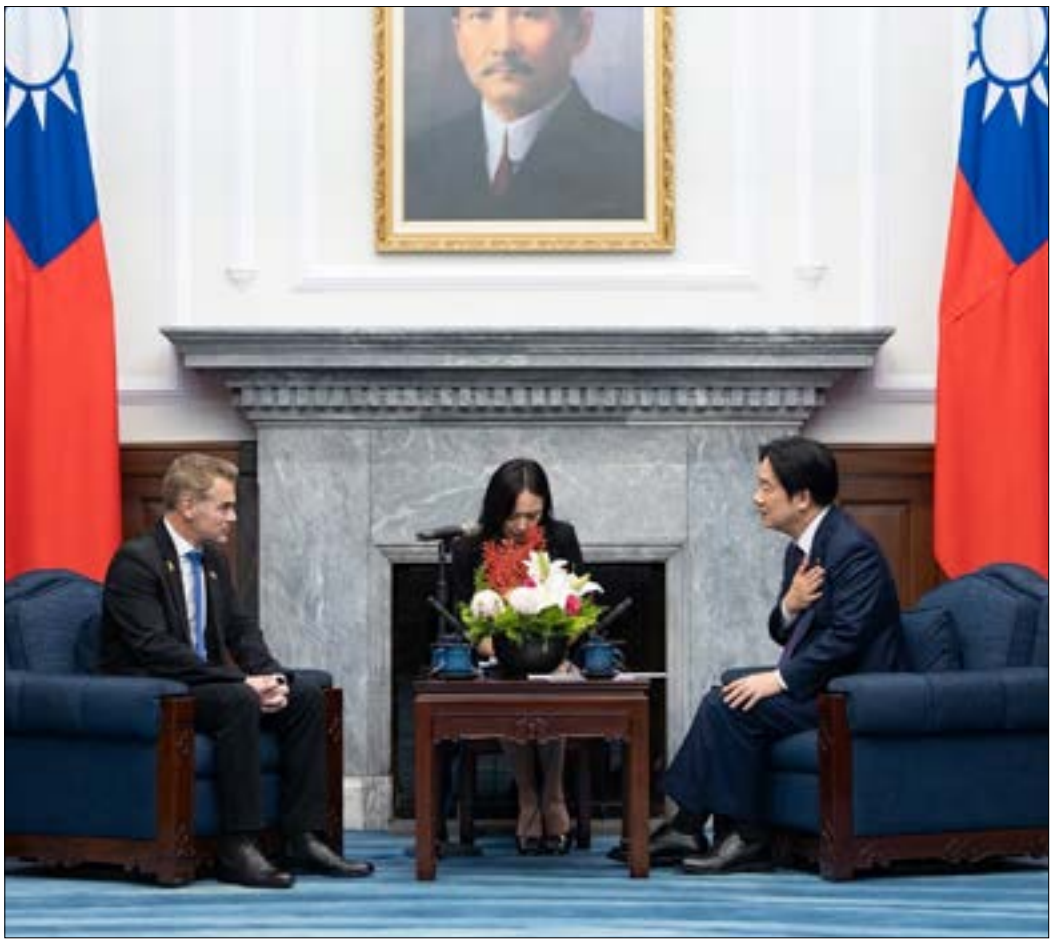

■ حلا الحايك

بعد لقائه في نيسان الماضي مع نائب الرئيس التايواني شياو بي-كيم، يعود النائب في البرلمان «الإسرائيلي» بوعاز توبوروفسكي ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية بين «إسرائيل» وتايوان إلى الواجهة مجدداً، وذلك في أعقاب زيارته في 19 أيلول 2025، على رأس وفد من مجموعة أعضاء في البرلمان إلى تايبيه، التقى خلالها بالرئيس التايواني ويليام لاي تشينغ-تي، وقدم إعلاناً مشتركاً وقّعه 72 نائباً «إسرائيلياً» يدعو إلى دمج تايوان في المنتديات الدولية في تحدٍّ وقح للصين.

الرد الصيني لم يتأخر. إذ أدانت بكين بشدة هذه الزيارة عبر بيان للسفارة الصينية لدى «تل أبيب»، ووصفت توبوروفسكي بأنه «مثير للمشكلات»، وانتقدت انتهاكه لمبدأ الصين الواحدة. كما حذّرته من أنه «إذا لم يتوقف عند حافة الهاوية، فسيتحطم».

وكانت بكين أكدت مراراً، بأنه لا يمكن المساومة والجدال فيما يتعلق بمحاولات دعم استقلال تايوان، فسياسة الصين الواحدة التي تعترف بها الأمم المتحدة- وحكومة الكيان رسمياً منذ 1992- تنص بأن تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين. وبالتالي، إن أي خطوة تصعيدية في هذا السياق تعتبر تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية الصينية. وأي دعم خارجي لاستقلالها يُعد امتداداً للبلطجة الغربية، ومحاولة لإضعاف الصين من الداخل. ولذلك، لا يمكن قراءة زيارة نائب من «إسرائيل» إلا بوصفها جزءاً من الحملة العدوانية اتجاه بكين، وسعياً لتقسيمها.

سياق أبعد من الزيارة

لا تنفصل زيارة النائب «الإسرائيلي» عن السياق الأوسع للتوتر المتنامي في العلاقات الصينية-«الإسرائيلية»، خاصة في ظل تصاعد المواقف الصينية المناهضة للاحتلال الصهيوني، والتي انتقدت السياسات «الإسرائيلية» في غزة والضفة، ودعمت شرعية القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ودعت إلى «التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في غزة، والتخفيف من وطأة الكارثة الإنسانية فوراً». وأكدت مراراً دعمها للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضيته.

التموضع الصيني هذا أثار قلقاً متزايداً داخل الكيان، ودفع رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو- أثناء اجتماعه بأعضاء المجالس التشريعية في الولايات المتحدة- لتحميل بكين المسؤولية في عزلة «إسرائيل» الدولية، واعتبر أنّها تساهم في تطويق الكيان معلوماتياً بالتعاون مع قطر، وباستخدام الذكاء الاصطناعي وتيك توك. وهو ما انتقدته السفارة الصينية، واصفةً إياها بتصريحات «تفتقر إلى الذكاء السياسي».

وفي هذا الإطار، تُقرأ زيارة توبوروفسكي لتايوان ليس فقط كدعمٍ رمزيٍّ لجزيرة تواجه «ضغوطاً صينية»، بل كرسالة دبلوماسية مضادة: الحركة الصهيونية ترد على بكين من خاصرتها الجيوسياسية، وتستخدم ملف تايوان كـأداة ضغط في مواجهة الانحياز الصيني لخصومها السياسيين والعسكريين.

في سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة، ومع تصاعد التناقضات البنيوية داخل النظام العالمي القائم. وبالنظر إلى موقع الكيان الصهيوني كأداة مركزية في منظومة الهيمنة الغربية، تتخذ الصِّين موقفاً أكثر حذراً في علاقتها معه، فالعلاقة بين الطرفين لم تُبنَ على أسس استراتيجية متكافئة، بل على مصالح ظرفية سرعان ما تأكلت بالتزامن مع الانكشاف السياسي والأخلاقي للكيان في ساحات الصراع، وظهر بشكل لا يمكن إنكاره أنّه عرقلة لمسعى الصين في بنّاء تحالفات بين دول الجنوب العالمي أكثر استقلالاً وعدالة. هذا التدهور في العلاقة الثنائية، يرمز إلى تحول أعمق في موازين القوى، حيث تسعى الصين إلى تجاوز أدوات الهيمنة القديمة، وتقديم نموذج عالمي بديل لا مكان فيه لكيانات وظيفية تابعة، بل لشراكات قائمة على السيادة والتعددية والاحترام المتبادل.

هجوم بيترو اللاذع على الولايات المتحدة و«إسرائيل»

شنّ الرئيس الكولومبي اليساري غوستافو بيترو خلال كلمته في الدورة الـ 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة هجوماً لاذعاً وشاملاً على الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها دونالد ترامب، وعلى «إسرائيل»، والنظام الدولي، متحدثاً عن ضرورة إنقاذ الإنسانية والبشرية جمعاء عبر جملة من الإجراءات، كان من أبلغها دعوته في نهاية كلمته، وبشكل مباشر، لإنشاء جيش أممي موحد لإنقاذ فلسطين.

■ ملاذ سعد

تحدّث بيترو عن زيف «مكافحة المخدرات» التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، مشيراً ومؤكداً على أن هذه السياسة تهدف لإخضاع هذه الدول والهيمنة عليها من أجل نهب ثرواتها، بينما تجّار المخدرات الحقيقيون «متواجدون هنا في نيويورك» ويعقدون الاتفاقات مع الحكومة الأمريكية، وتحدث حول استهداف الولايات المتحدة لقاربين في البحر الكاريبي زعمت أنهما يقومان بتهريب المخدرات وقتلت ركابهم، مشيراً إلى أنهم كانوا شباباً فقراء لا أكثر، وربما كان من بينهم كولومبيون، وإذا ما تحقق ذلك فسترفع كولومبيا دعوة على ترامب.

وأشار بيترو إلى أن الأزمة المناخية والبيئية التي يشهدها العالم اليوم إنما تجري بسبب جشع رأس المال والرأسمالية عموماً، وسعيها الحثيث على التنقيب عن الوقود الأحفوري على حساب البشرية، محذراً من أن الخبراء يتحدثون عن فترة عشر سنوات لإمكانية إنقاذ الكوكب قبل أن تخرج الأزمة عن السيطرة، فحينها، لن يعود بإمكاننا فعل شيء، ونبدأ في طريق الفناء.

ربط بيترو خلال حديثه الأزمات في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وفلسطين، والحروب الجارية، والأزمة المناخية، بالنظام الرأسمالي القائم الذي تجلس الولايات المتحدة على قمة هرمه برئيسها الحالي دونالد ترامب، مشبّهاً إياه بطريقة غير مباشرة بـ «هتلر» وتهديداته تجاه البشرية انطلاقاً من عنصرية «العرق الأبيض»، واستعبادهم واستعباد الإنسانية لأجل مصالحهم، مؤكداً ما من شعب مختار، ولا عرق مختار.

ومن ذلك أشار إلى أن البشرية باتت في مرحلة ينبغي عليها أن تتجاوز مفهوم «الدولة القومية»، وأن تنشأ الوحدة الإنسانية عبر سيادة الديمقراطية والحرية فعلاً في هذا العالم، وأن على البشر أن يجتمعوا ويتوحدوا لهذا الهدف مثلما فعل أسلافنا، واستشهد بعدد من الثوار الأمميين، ومن بينهم الثائر اللاتيني سيمون بوليفار.

في نهاية خطابه الممتد لـ 40 دقيقة، انتقد بيترو هيمنة الولايات المتحدة على مؤسسات الأمم المتحدة، وهاجم «فيتو» مجلس الأمن الذي يمنع وقف حرب الإبادة في غزة، وعليه دعا، من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، دول وشعوب العالم إلى تشكيل قوة مسلحة أممية لإنقاذ فلسطين «أدعو دول العالم وشعوب العالم إلى الانتصار للإنسانية» والتصويت على ذلك في الجمعية العامة دون «فيتو» مجلس الأمن، قائلاً: «نحتاج إلى جيش لإنقاذ العالم بتصويت في الأمم المتحدة دون حق النقض».

وخلال وجوده في نيويورك شارك بيترو في تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين، تحدث خلالها، ودعا ضمنها الجنود الأمريكيين بعدم الإنصات إلى ترامب وتنفيذ أوامره، وعدم توجيه أسلحتهم إلى الناس، وإنما الامتثال لأوامر الإنسانية.

وإثر كلمته ومواقفه تلك، أكدت الولايات المتحدة هيمنتها وسيطرتها وقمعها للحريات بالفعل، عبر إلغاء تأشيرة بيترو، وقال رداً على ذلك: «إلغاء التأشيرة بسبب التنديد بالإبادة الجماعية يظهر أن واشنطن لم تعد تحترم القانون الدولي»

الصراع العالمي اليوم: ليس فقط على الموارد، بل على بنية النظام الدولي

تشهد العلاقات بين روسيا وكونفدرالية دول الساحل الأفريقي تطوراً مستمراً، ففي إطار التحضير للقاء الوزاري الأفريقي-الروسي والمقرر عقده في القاهرة، التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظرائه من دول الكونفدرالية في 24 أيلول الجاري، وهو اللقاء الأول بعد أن أعلن الطرفان في نيسان الماضي عن شراكة استراتيجية.

■ معتز منصور

فما سر هذا التقارب؟ وكيف يمكن قراءة العلاقة بين الطرفين؟

كلمات وزير الخارجية الروسي كانت واضحة، إذ قال: إن هذه اللقاءات ستصبح دورية، وأشار إلى تقارب كبير في المواقف بين روسيا ودول الكونفدرالية حول أغب القضايا، وقبل الغوص في دوافع بناء علاقة من هذا النوع، ينبغي أن نوضح طبيعة وحجم التعاون الحالي.

العلاقة الروسية مع كونفدرالية دول الساحل

منذ موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل «مالي، بوركينا فاسو، النيجر» بين عامَي 2020 و2023، كان واضحاً أن قادة هذه الانقلابات يولون أهمية كبرى لبناء علاقات نوعية مع القوى الصاعدة، ولا سيما روسيا. وتطورت هذه العلاقات بشكل مطّرد، على حساب تراجع النفوذ الغربي، وصولاً إلى طرد القوات الأمريكية والفرنسية، واستبدالها بقوات محلية وبدعم أمني من شركاء جدد.

يتمحور التعاون الروسي مع دول الكونفدرالية في المجال العسكري حول التدريب، وتوريد الأسلحة، والمساعدات الأمنية، مع حضور ملحوظ لعناصر من «الفيلق الأفريقي» في مالي بشكل خاص، حيث يشاركون في محاربة الجماعات الإرهابية والانفصالية. ورغم الجدل المحيط بهذه المجموعات، فإن الحكومات المحلية ترى فيها شريكاً أكثر فاعليةً واحتراماً لسيادتها مقارنةً بالقوات الغربية.

لا يقتصر التعاون على الجانب الأمني، بل يمتد إلى المجالات الاقتصادية الحيوية، خصوصاً قطاع التعدين واستخراج اليورانيوم. فبعد أن طردت النيجر الشركات الفرنسية من هذا القطاع الاستراتيجي، سارعت موسكو إلى عرض شراكة شاملة. فقد أعلن وزير الطاقة الروسي أن «مهمتنا لا تقتصر على المشاركة في استخراج اليورانيوم، بل تشمل إنشاء نظام كامل لتطوير الطاقة النووية المدنية في النيجر». وتأكيداً على هذا التوجّه، وقّعت وزارة الطاقة النيجرية مذكرة تفاهم مع شركة «روساتوم» الروسية، كما شارك ممثلون من النيجر في «أسبوع الذرة العالمي» المنعقد في موسكو. وبشكل عام تُظهر الإحصائيات التجارية نمواً في حجم التجارة يتجاوز 100 مليون دولار

فهم أعمق لطبيعة العلاقة

بالعودة إلى السؤال الأول حول «سرّ» هذه العلاقة، يمكن القول: إن أي صراع عالمي غالباً ما يوصف بأنّه صراعٌ على النفوذ، أو السيطرة على الموارد، أو تقاسم الخرائط والحصص بين الدول. وقد يكون هذا الوصف دقيقاً إلى حدّ كبير إذا تعلّق الأمر بالحرب العالمية الأولى، بل وحتى الحرب العالمية الثانية والحقبة التالية. لكن سحب هذه الإحداثيات على الواقع العالمي المعاصر يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، ويحول دون فهم اللوحة الدولية بكامل تعقيداتها.

ففي الوقت الذي تظل فيه الموارد وبناء التحالفات عوامل مهمة، فإن جوهر الصراع العالمي اليوم أعمق من ذلك بكثير. إنه صراعٌ حول النموذج المهيمن، وطريقة بناء المؤسسات الدولية، وأسس النظام العالمي ذاته. فإذا حاولنا تصنيف أطراف هذا الصراع، فقد نراه بين مجموعة السبع «G7» والغرب الجماعي من جهة، ودول «بريكس» و«مجموعة شنغهاي» من جهة أخرى، أو «الشمال» مقابل «الجنوب»، أو «النادي الإمبريالي» مقابل «القوى الصاعدة». لكن المشترك بين كل هذه التصنيفات هو أن الطرف الثاني– أي القوى الصاعدة أو الجنوب العالمي– متضرر من النظام القائم، ولا يمكنه تحقيق تنميته الحقيقية إلا عبر كسر وتفكيك النظام العالمي الحالي، القائم على الأحادية القطبية، لفتح المجال أمام بناء نظام عالمي أكثر عدالةً وديمقراطية.

هذا الفهم الأوسع للصراع يساعدنا على رسم صورة أوضح لما يجري في العالم، وبخاصة في أفريقيا، ودول «كونفدرالية الساحل» تحديداً. فكثيراً ما يُبسَّط ما يحدث هناك على أنه مجرد صراع بين روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة وفرنسا من جهة أخرى، وبأن روسيا تسعى إلى طرد النفوذ الغربي للاستيلاء على الموارد ونهب خيرات هذه الدول، تماماً كما فعل الاستعمار الغربي سابقاً. لكن هذا التحليل السطحي يغفل الأسباب العميقة للتحولات الجارية.

ومن الواضح أن روسيا، من جهتها، مستعدة للاستفادة من هذه الفرصة ليس فقط لإلحاق ضربات استراتيجية بخصومها الغربيين، بل أيضاً لبناء شراكات طويلة الأمد مع دول تسعى إلى تعزيز استقلالها وفك ارتباطها بالتبعية للغرب.

ما يجري في دول الساحل ليس مجرد تبديل للاعبين في ساحة نفوذ تقليدية، بل هو جزء من تحوّل جيوسياسي أوسع، يعكس رغبة جماعية في إعادة تشكيل النظام الدولي. والشراكة الروسية مع هذه الدول، رغم مصالحها الخاصة، تأتي في سياق هذا السعي الجماعي نحو نظام عالمي أكثر توازناً، لا يُحتكر فيه القرار من قبل كتلة واحدة، بل يُبنى على مبدأ الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية.

«إسرائيل» تنهي حيادها المزعوم حول أوكرانيا وتنخرط عسكرياً

أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يوم السبت رسمياً لأول مرة، أن بلاده استوردت بطاريات من منظومة الدفاع الجوي «باتريوت» من «إسرائيل» وتم وضعها في الخدمة.

■ نور الدمشقي

لم تكن هذه المرة الأولى التي يجري الحديث حول هذا الأمر، ففي شهر نيسان الماضي سرّب سفير «إسرائيل» لدى أوكرانيا هذه المعلومة خلال مقابلة صحفية له، وقد نفت الخارجية «الإسرائيلية» صحة هذه الأقوال في حينه، على الأقل لدواعٍ سياسية في تلك اللحظة، لكنه الآن بات إعلاناً رسمياً من الرئيس الأوكراني، الذي أكد أن هذه البطاريات موجودة منذ زمن، وأنها دخلت الخدمة بالفعل منذ شهر.

وكانت «إسرائيل» تدّعي الوقوف على الحياد فيما يخص الحرب الأوكرانية، وذلك لأسباب وحسابات سياسية وتكتيكية لا أكثر ولا أقل، وعليه، فإن الانتقال السريع من موقف «الحياد» الشكلي السابق إلى الانحياز والمشاركة العسكرية مباشرة، يعني ويعكس حسابات سياسية وتكتيكية جديدة، أمريكية– إسرائيلية، ويؤكد الأمر هذا «الإعلان» الصريح بتوريد باتريوت، الذي كان من الممكن أن يجري نقله سراً على أيّ حال.

ومن ذلك يتضح وجود دور «إسرائيلي» جديد بدأ يتطور وضوحاً، لا يتعلق بأوكرانيا بعينها، وإنما بالتحديد بالمواجهة مع روسيا، ومع من يحالفها أو يقف معها، وإلى جانبها في غرب آسيا، نيابة عن الولايات المتحدة... وإذا ما وضع هذا التطور في سياقه العام، فإنه يعكس حالة الفرز الدولي المتسارع، والذي لم يعد يحتمل أيّ ادعاءات بالحياد تجاه أي ملف، فإما أن تكون بخندق العالم القديم المتداعي– الأمريكي، أو الجديد من دول الجنوب العالمي وبقيادة الصين وروسيا.

وفي أوكرانيا، ترتفع حدة ووتيرة المواجهات العسكرية بشكل ملحوظ، ومن آخرها كان صباح يوم الأحد 28 أيلول، حيث هاجمت روسيا بمئات المسيّرات والصواريخ العاصمة الأوكرانية كييف ومحيطها، الأمر الذي جرى وصفه بأنه واحدٌ من أكبر الهجمات خلال فترة الحرب كلها، إلا أن هذا الوصف بات يتردد ويتكرر كثيراً خلال الأشهر القريبة الماضية، مما يجعل هذه «الهجمات الكبيرة» حدثاً اعتيادياً، قد يلحقه ما هو أكبر بالفعل.

وفي هذا السياق، حذرت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف من أي اعتداء عليها، مؤكداً أنه سيقابل بردّ حاسم، وذلك بعد تصاعد التهديدات الغربية بذريعة اختراق الطائرات والمسيرات الروسية لأجواء بعض الدول الأوروبية.

حتمية الاستقلال: الانتقال الاستراتيجي

على مدى العقدين الماضيين، انتقلت العلاقات بين أمريكا وتركيا من شراكة استراتيجية متينة إلى حالة توتر واضحة. وقد اتسم هذا التدهور بخلافات سياسية امتدت إلى المجالين الاقتصادي والعسكري. فبعد أن كانتا حليفتين وثيقتي الصلة داخل الناتو، بات البلدان اليوم يختلفان حول قضايا محورية تتراوح من الأمن الإقليمي إلى التزود بأنظمة التسليح. وتعكس المؤشرات الكمية هذا الشرخ: إذ لا تمثّل أمريكا اليوم سوى نحو 6,5% من صادرات تركيا و4,8% من وارداتها، ورغم أنها ما تزال ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بنسبة 8,1% من إجمالي التدفقات التراكمية، فإن التجارة والتعاون الدفاعي قد أصابهما الجمود أو التراجع، من إخراج أنقرة من برنامج F-35 إلى العقوبات التي هزّت الليرة بنسبة 40% عام 2018.

■ عروة درويش

سنحاول تالياً في الجزء الأول، بالاستناد إلى البيانات الرسمية والإحصاءات الدولية، تقييم كيفية انعكاس الروابط الاقتصادية على التموضعات السياسية والتعاون العسكري. أما الجزء الثاني فسيتناول بالتفصيل انعطافة أنقرة شرقاً، عبر الشراكات والتعاون مع روسيا والصين في مجالات التجارة والتمويل والعسكرة، وما يعنيه ذلك من إعادة تشكيل للتوازنات الجيوسياسية في أوراسيا والعالم.

تسلسل زمني لمكامن التوتر السياسي مع الولايات المتحدة

بدايات الألفية: عقب الحرب الباردة، اتسم تحالف أمريكا–تركيا بقوة ملحوظة، لكن حرب العراق 2003 كانت نقطة تحوّل. ففي آذار 2003 رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق عبر الأراضي التركية. كان هذا القرار سابقة تعكس معارضة شعبية تركية كاسحة للحرب «أكثر من 80% ضدها» وقد أنبأت بتزايد النزعة الاستقلالية في قرار أنقرة. وقد شملت التداعيات تراجعاً في الثقة– تجسده حادثة «الأكياس» منتصف 2003 حين احتجزت قوات أمريكية جنوداً أتراكاً في شمال العراق– ومهّدت الطريق لخلافات لاحقة. ومع ذلك واصلت تركيا التعاون في ساحات أخرى، فأرسلت قوات للمهمة التابعة للناتو في أفغانستان خلال العقد الأول من الألفية، رغم بروز شقوق مبكرة في الشراكة.

2010–2015 – سياسات متباعدة: في مطالع العقد الثاني، تأرجحت العلاقات بين تعاون وتنافر. عام 2011، وافقت تركيا على استضافة رادار للدفاع الصاروخي تابع لأمريكا/الناتو ضمن درع إقليمي، في إشارة إلى استمرار التماثل الاستراتيجي. غير أنّ اندلاع الحرب السورية سرعان ما أحدث شقاقاً. بحلول 2014، أثار دعم أمريكا لقوات «سوريا الديموقراطية» استياءً تركياً شديداً. وتفاقم تآكل الثقة بعد محاولة الانقلاب في تموز 2016 التي حمّلتها أنقرة لشبكة فتح الله غولن المقيم في أمريكا، والتي لم تُلبَّ طلبات تركيا بتسليم غولن، ما غذّى الضغينة. وفي أعقاب ذلك، ترسخ لدى أنقرة انطباع بأن واشنطن حليف غير موثوق، وربما غير متعاطف، ما دفعها للبحث عن شركاء أمنيين بدلاء.

2016–2019 – خلافات معلنة وعقوبات: أواخر العقد، انفجرت الخلافات إلى العلن. عام 2017، سلّحت إدارة ترامب الميليشيات السورية المناهضة لتركيا مباشرة رغم اعتراضات تركيا. وفي العام نفسه، قررت تركيا التوجّه نحو روسيا لتلبية حاجاتها في الدفاع الجوي، وبدأت التفاوض على شراء منظومة S–400. انتهى الأمر بتسلّم تركيا المنظومة في تموز 2019 في صفقة قدرها 2,5 مليار دولار، وهي المرة الأولى التي يشتري فيها عضو في الناتو عتاداً روسياً متقدماً بهذا المستوى.

كان الرد الأمريكي سريعاً: أقصيت تركيا من برنامج المقاتلة الشبح F–35 – مع إلغاء أسطولها المخطط له الذي يزيد على 100 طائرة– وفُرضت عرقلات في الكونغرس على صفقات سلاح أخرى. وفي الفترة نفسها نشب نزاع مرّ بشأن القس الأمريكي أندرو برانسون المحتجز في تركيا. في آب 2018 فرضت واشنطن عقوبات «ماغنيتسكي» على مسؤولين أتراك، ورفعت الرسوم الجمركية على الصُلب والألمنيوم التركي إلى الضعف، ما أشعل ذعراً مالياً.

هوت الليرة نحو 40% أمام الدولار في 2018 خلال الأزمة، في مثال على كيف يمكن للخلافات الدبلوماسية أن تعصف بالاقتصاد التركي. ورغم إطلاق سراح برانسون في تشرين الأول 2018، كانت العلاقات قد تضررت بشدة.

2020–2023 – تحالف فاتر: استمر التوتر في العقد الحالي. أواخر 2020، وتحت قانون «كاتسا» CAATSA لمواجهة خصوم أمريكا، فرضت واشنطن عقوبات على رئاسة الصناعات الدفاعية التركية «SSB» ومسؤوليها بسبب شراء S–400. كانت هذه سابقة بمعاقبة وكالة دفاعية لحليف في الناتو، وجسّدت انهيار الثقة.

بالتوازي، ظهرت خلافات داخل الناتو: خطوات تركيا الصارمة في شرق المتوسط «مطالب بحرية وتنقيب عن الغاز أشعلا نزاعات مع اليونان وقبرص» وضعتها على طرف نقيض مع شركاء غربيين. وتفاقم الجفاء الرمزي في عهد بايدن مع اعترافه عام 2021 بـ«الإبادة الأرمنية»، وهو ما نددت به أنقرة. وزادت الحرب الروسيّة الغربية في أوكرانيا في 2022 المشهد تعقيداً: زودت تركيا أوكرانيا بطائرات مسيّرة مسلحة، ودعمت دبلوماسياً مبادرة حبوب البحر الأسود، لكنها في الوقت نفسه عمّقت روابطها الاقتصادية مع موسكو. أثار «اللا اصطفاف» التركي– رفض الانضمام لعقوبات الغرب على روسيا– الاستغراب في واشنطن، حتى أنها عطّلت توسيع الناتو، فحجبت انضمام السويد وفنلندا لأكثر من عام حتى تلبية مطالبها بإتمام صفقة F–16 وقطع غيارها. لكن في الوقت نفسه، كانت تركيا تمدّ جسوراً نحو أطر بديلة– فتقدمت للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون و«بريكس» في 2022–2024 – بما يوحي بإعادة تموضع استراتيجي.

تآكل الروابط الاقتصادية: اتجاهات التجارة والاستثمار

تجلّت التوترات السياسية بتزايد في العلاقات الاقتصادية. فرغم نمو التجارة الثنائية بين تركيا وأمريكا بالقيم المطلقة، فإنها لم تساير وتيرة تجارة تركيا مع شركاء آخرين، وبقيت متواضعة مقارنة بحجم اقتصادَي البلدين. في عام 2000 بلغ إجمالي تجارة السلع 6,8 مليارات دولار. وبحلول 2010 تضاعفت إلى 14,7 مليار مع فائض كبير لصالح أمريكا. في 2022 وصلت تجارة السلع إلى 33,9 مليار دولار، لكن الميزان انقلب: بلغت الصادرات الأمريكية 15,16 ملياراً والواردات من تركيا 18,79 ملياراً، بفائض لصالح تركيا قدره 3,6 مليارات. وفي 2024 كانت تجارة السلع نحو 32,1 مليار، وتقلص العجز الأمريكي إلى 1,4 مليار.

تشير هذه الأرقام إلى أن تركيا عززت صادراتها «لا سيما في الصلب والسيارات والأجهزة المنزلية» إلى أمريكا، فيما تشتري نسبياً كميات أقل من المنتجات الأمريكية. بالفعل، تمثل تركيا حصة صغيرة من تجارة أمريكا العالمية– ففي 2020 جاءت 0,5% فقط من واردات أمريكا من تركيا وذهبت 0,7% من صادرات أمريكا إلى تركيا.

تركيب التجارة: يبيّن تركيب التجارة الثنائية جوانب الاعتماد المتبادل ونقاط الاحتكاك. تاريخياً تشمل صادرات أمريكا إلى تركيا الطائرات المدنية والآلات والإلكترونيات والسلع الزراعية، فيما تصدّر تركيا إلى أمريكا السيارات والصلب والمنسوجات والسلع الاستهلاكية. في 2020 كانت أكبر قطاعات السلع المتبادلة: معدات النقل، المنسوجات والأحذية، المعادن «بما فيها النفط والمشتقات»، الآلات والمعدات الميكانيكية، الحجر/الزجاج/المجوهرات، والكيماويات/البلاستيك. واللافت، أن تركيا أصبحت مورداً مهماً لبعض المنتجات المتخصصة لسوق أمريكا، ففي 2020 استوردت أمريكا أسلحة وذخائر من تركيا بقيمة 323 مليون دولار، نحو 8,5% من إجمالي وارداتها في هذا البند، وعلى الضفة الأخرى، تقدم أمريكا خدمات عالية القيمة لتركيا – ففي 2024 بلغ إجمالي تجارة الخدمات 10,9 مليارات دولار، صدّرت فيها الشركات الأمريكية 5 مليارات، واستوردت رقماً مماثلاً.

مع ذلك، لم تبلغ الروابط التجارية الثنائية كامل طاقتها. فلا توجد اتفاقية تجارة حرة، ومبادرة التوسيع التجاري في عهد ترامب لم تحقق تقدماً يُذكر. وفي 2019 ألغت أمريكا استفادة تركيا من نظام الأفضليات المعمم GSP «إعفاءات جمركية لبعض الصادرات» بحجة أن تركيا باتت «متقدّمة» على هذا البرنامج، وقد أصاب ذلك صادرات تركية، مثل: المنسوجات والجلود برفع الرسوم. وردّت

خطوات تركيا الصارمة في شرق المتوسط «مطالب بحرية وتنقيب عن الغاز أشعلا نزاعات مع اليونان وقبرص» وضعتها على طرف نقيض مع شركاء غربيين

التركي والأسباب والآثار الاقتصادية والعسكرية «1»

تركيا برسوم على منتجات أمريكية «4%–70% على 791 مليون دولار» في «حرب تجارية» مصغّرة. ورغم محدودية هذه الإجراءات، فإنها أبرزت كيف تتسرب التوترات السياسية إلى سياسات التجارة.

تدفقات الاستثمار ومناخ الأعمال: تروي روابط الاستثمار قصة مركبة. لطالما كانت أمريكا مصدراً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، ولا سيما بعد انفتاح تركيا على الأسواق العالمية في مطلع الألفية. تعمل أكثر من 1000 شركة أمريكية في تركيا، وغالباً ما تستخدمها مركزاً إقليمياً، وقد وظفت نحو 59,000 عامل حتى 2019. ووفق بيانات تركية رسمية، شكّلت أمريكا 8,1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي التراكمي 2003–2021، خلف هولندا «15,7%» فقط.

استثمرت شركات أمريكية في المال والصناعة والطاقة والتجزئة– مثل: تحالفات تاريخية لـ Ford وGeneral Electric ومقار لشركات تقنية، مثل Microsoft وGoogle. ومع ذلك، لم ينمُ الاستثمار الأمريكي بسرعة في السنوات الأخيرة، إذ خفّفت التحولات السياسية الداخلية والالتفات شرقاً بعضاً من حماس المستثمرين الغربيين. بلغ متوسط التدفقات الأمريكية السنوية أقل من مليار دولار في أواخر العقد الثاني، من أصل تدفقات سنوية كلية 5–10 مليارات تقريباً. كما أن الشركات التركية كانت حذرة في الاستثمار في أمريكا، باستثناءات محدودة في الطيران والمنسوجات.

تثبّط مؤسسات تنظيم الأعمال الغربية أعضاءها عن الاستثمار في تركيا. كمثال: تشير تقارير مكتب الممثل التجاري الأمريكي USTR إلى عقبات، مثل: البيروقراطية وتنظيمات غير متوقعة، ومتطلبات توطين البيانات ورسوم مرتفعة «خاصة في الزراعة» ومخاوف الملكية الفكرية. وقد ساهمت أحداث، مثل: محاولة انقلاب 2016 وأزمة العملة 2018 في جعل المستثمرين الغربيين أكثر تحفّظاً. بالفعل، تسببت أزمة برانسون في آب 2018 – مع معاقبة وزيرين تركيين وفرض رسوم 50% على الفولاذ– في انهيار الليرة 40% ذلك العام، بما يبرهن كيف تفزع الأسواق بفعل الخلافات الجيوسياسية. وتأثر قطاع الأعمال التركي بدوره: فقد خسرت شركات الصلب والألمنيوم حصتها في السوق الأمريكية بفعل الرسوم العقابية في 2018.

كما أن الشركات التركية المتعاملة مع دول خاضعة لعقوبات أمريكية «مثل: إيران، أو مؤخراً روسيا» تواجه خطر «العقوبات الثانوية»، ما يضيف عدم يقين. كل ذلك دفع القطاع الخاص إلى «التحوّط» عبر تنويع أسواق التصدير، ومصادر التمويل مع تدهور العلاقات مع واشنطن.

تراجع التعاون العسكري والروابط الدفاعية

كان التعاون العسكري حجر الزاوية بين البلدين لوقت طويل، لكنه شهد هبوطاً حاداً في السنوات الأخيرة. تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو، وكانت لاعباً رئيسياً في مبادرات تقودها أمريكا. لكن بيانات نقل السلاح والمشاريع الدفاعية والمناورات تشير جميعاً إلى خفض ملحوظ في التعاون منذ منتصف العقد الماضي.

نقل السلاح والتزود الدفاعي: المؤشر الأوضح هو الهبوط الحاد في واردات تركيا من السلاح الأمريكي. وفق بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام «SIPRI»، تراجعت واردات تركيا من السلاح 59% بين 2011–2020، خاصة في الفترة التي تزامنت مع تداعيات شراء S–400 والحظر الأمريكي. وانخفض ترتيب تركيا من سادس أكبر مستورد عالمي إلى خارج العشرة الأوائل بحلول 2020، وكان سبباً رئيسياً وقف أمريكا تسليم F–35 وعتاد آخر بعد 2018. وبحلول 2020 كان المسؤولون الأمريكيون قد جمّدوا عملياً مبيعات كبرى– «حظر سلاح» غير معلن. وتؤكّد بيانات 2020–2024 هذا المسار: فقد انخفضت واردات السلاح التركية 33% إضافية بين 2020–2024، لتنخفض حصة تركيا إلى 1,1% من الواردات العالمية. واللافت، أن أياً من أكبر ثلاثة مورّدين لتركيا في تلك الفترة لم تكن أمريكا– بل إسبانيا «34%»، وإيطاليا «24%»، وألمانيا «19%». أي أن حصة العتاد الأمريكي تتضاءل، لتحل محلها تجهيزات أوروبية أو منتجات تركية محلية.

وتجسّد «ملحمة F–35» هذا الانهيار. إذ كانت تركيا شريكاً من المستوى الثالث في البرنامج، واستثمرت أكثر من مليار دولار، وصنّعت مكونات للطائرة. وكان من المتوقع تسلمها 100 طائرة على الأقل. لكن بعد تسلّم S–400 في تموز 2019، استبعدت تركيا ثم أخرجت من البرنامج. برّرت أمريكا ذلك بخطر كشف رادارات S–400 لأسرار «الشبحية». لم تخسر تركيا الطائرات فقط، بل فقدت أيضاً حصتها الصناعية «أكثر من 900 جزء كان يُصنّع في تركيا، نُقل إلى موردين آخَرين». شكّل ذلك ضربة اقتصادية ومعنوية للصناعة الدفاعية التركية. ثم في كانون الأول 2020، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات «كاتسا» على رئاسة الصناعات الدفاعية ومسؤوليها، ومنعت جميع تراخيص التصدير لها، وقيّدت الوصول إلى المؤسسات المالية الأمريكية، ما جعل اقتناء التكنولوجيا الأمريكية أصعب، وحتى بعض المواد ذات الاستخدام المزدوج. وتوقفت مشاريع مشتركة، مثل: تحديث أسطول F–16 بانتظار موافقات الكونغرس. والنتيجة التراكمية: «فكّ اقتران» بين القطاعين الدفاعيين في البلدين.

كان التعاون العسكري حجر الزاوية بين البلدين لوقتٍ طويل لكنه شهد هبوطاً حاداً في السنوات العشر الأخيرة

الناتو والمناورات الاستراتيجية: إلى جانب صفقات السلاح، تأثرت مشاركة تركيا في مهام الناتو ومناوراته. فتركيا لا تزال عضواً يفي بالتزاماته، وتشارك في أنشطة الحلف «شرطة البلطيق والقوات الرد السريع»، لكن التوترات السياسية سببت تعثّرات موسمية. ففي 2019 أدت عملية تركيا ضد قوات حليفة لأمريكا في سورية إلى حظر عدة دول في الناتو صادرات السلاح لتركيا وطنياً. لم يفرض الناتو عقوبات، لكن الحادثة وسّعت الشروخ. وبالمقابل، باتت تركيا أكثر صدامية داخل الحلف– إذ عرقلت مرة خطة دفاع عن بولندا والبلطيق ما لم يُصنّف الحلف ميليشيات كردية «إرهابية».

توحي هذه الحوادث بتآكل الثقة. كما أن المناورات الثنائية رفيعة المستوى تقلصت حضوراً. على سبيل المثال: شهد تمرين «نسر الأناضول» الجوي تراجع مشاركة أمريكية في السنوات الأخيرة، وإن كانت البيانات الدقيقة شحيحة، كما تضرر الحوار العسكري رفيع المستوى بعد 2016 مع خروج العديد من الضباط الذين تربطهم علاقات قوية مع الغرب من المشهد بطرق مختلفة. ومع ذلك، لا تزال تركيا تستضيف قوات أمريكية في قاعدة إنجرليك ومحطة رادار كوريجيك، ويتعاون الطرفان ضد داعش. لكن هذه العناصر التعاونية تغدو اليوم محاطة بشك متبادل. وإثارة تركيا اعتراضات على عضوية السويد وفنلندا في 2022 زرعت شكوكاً إضافية في واشنطن حول موثوقيتها، حتى أن بعض الأصوات في الكونغرس لوّحت بعضوية تركيا نفسها– رغم أن قواعد الإجماع في الناتو تحول دون الإقصاء.

تكيف الصناعة الدفاعية التركية: الأمر الأكثر ثباتاً في السنوات الماضية، هو سعي تركيا للاكتفاء الذاتي. إذ حفّز ذلك استبدال بعض التكنولوجيا الغربية بالإنتاج المحلي. والنتيجة لافتة: قفزت صادرات السلاح التركية 103% بين 2020–2024 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة. وبحسب SIPRI أصبحت تركيا في المرتبة 11 عالمياً في التصدير، صعوداً من 18 قبل خمس سنوات.

وطورت شركات مثل: «بايكار» و«أسيلسان» و«تاي» طائرات مسيّرة وصواريخ ومركبات تُلبّي قسماً أكبر من احتياجات البلاد، وتُباع خارجاً «لا سيما في أفريقيا وآسيا الوسطى وأوكرانيا». وبحلول 2020، كانت تركيا تنتج نحو 70% من معداتها العسكرية ارتفاعاً من نحو 20% في مطلع الألفية. وقد عجّلت القيود الأمريكية والأوروبية بهذا الدفع– فعندما حُظر نقل تكنولوجيا المسيّرات، طوّرت تركيا «بيرقدار TB2» التي أثبتت نفسها في ليبيا وسورية وأذربيجان. وبالتالي، تراجعت الحاجة إلى الواردات «خصوصاً من أمريكا». وهذه قاعدة صناعية تعد ميزة استراتيجية طويلة الأمد، لكنها تغذّي الابتعاد عن أمريكا أيضاً، إذ تقلل الحاجة لشراء السلاح الأمريكي، وتتيح اتباع سياسات أكثر استقلالية. لكنّها لا تخلو من عثرات: فما زالت تركيا تستورد مكونات عالية التقنية «محركات نفاثة، إلكترونيات» من الغرب، وقد تعيق العقوبات مشاريع مهمة، مثالها: حظر تصدير محركات مروحيات أمريكية أخّر بيع مروحيات هجومية لباكستان في 2020.

عن العزلة وخطاب «الحاوي»

أكدت صحيفة يديعوت أحرنوت «الإسرائيلية» أن خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة الذي استمر 41 دقيقة تصدر عناوين الصحف العالمية ليس بسبب محتواه، بل بسبب الانسحاب الجماعي الذي سبقه للعديد من الوفود تجاوز 77 وفداً حسب الصحيفة.

■ إيمان الذياب

«وقف نتنياهو وحيداً أمام قاعة شبه فارغة وبقيت المقاعد شهوداً صامتة»، هكذا وصف أحد التقارير الإعلامية العزلة غير المتوقعة والتي لم تتمكن الكاميرات من إخفائها، عزلة غير مسبوقة في تاريخ الكيان الصهيوني، التقطتها الكاميرات بوضوح وقف فيها نتنياهو أو «الحاوي»، كما وصفته تقارير إعلامية بسخرية واضحة، بكامل عدته: «كود على ياقة الجاكيت، ولوحات وأسئلة وامتحانات ومكرفونات في غزة لنقل الخطاب، وفرقة المشجعات لتصفق له في القاعة الفارغة، وكان ينقص أن يخرج من فمه أرنباً»

في مقارنة سريعة بين خطاب نتنياهو في 24 يوليو 2024 أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي، والذي قوبل حينها بالتصفيق والصفير الحاد، أحصت وسائل الإعلام 81 مرة من التصفيق في كلمة استمرت 52 دقيقة أي بمعدل مرة كل نحو 40 ثانية بشكل متقطع! بينما أظهر مشهد دخوله من قاعة الكونغرس إلى المنصة الرئيسية أكبر فترة تصفيق تجاوزت ثلاث دقائق مستمرة، ووصل به الأمر أن طلب من الحاضرين: «ألا يصفقوا بل يستمعوا إليه فقط»، في مقارنة مع خطاب «الحقائق البديلة» أخيراً في قاعة شبه فارغة وصلها بطائرة تجنبت أجواء أوربة خوفاً من الملاحقة القانونية، ثم اعتلى منبرها بدبوس على بدلته يحمل رمز QR دعا الحاضرين إلى تصويره، ومشاهدة فيلم عن «هجوم السابع من أكتوبر»، كما سمّاه، وأطلق اختباراً مفاجئاً يسأل فيه: «من ينادي بالموت لأمريكا؟» وفي اللحظة نفسها كان الآلاف يتظاهرون خارج القاعة أمام مقر الأمم المتحدة تنديداً بكلمته، تتوضح حالة التراجع والعزلة التي يعيشها الكيان وبأكثر صورها هزلية وإثارة للسخرية، جُمع في مشهد واحد، عنوانه: «عزلة الخطاب في الداخل، وضجيج الاحتجاج في الخارج».

يبدو أن معركة طوفان الأقصى وتداعياتها الواسعة ما زالت تتفاعل، وتقود بالتدريج نحو تعزيز وعي عام جديد يتشكل في العالم أجمع، اليوم، تجد «إسرائيل» نفسها وحيدة مجدداً ليس في بيئة قريبة فقط ما زالت معادية، بل في العالم أجمع، رغم علاقاتها وصداقاتها مع العديد من الحكومات، إلا أن للشعوب رأياً آخر، فقد بدأت ملامح جديدة تتشكل حول أولوية التصدي للصهيونية العالمية واعتبارها عدواً مشتركاً لا مصلحة لأحد في انتصاره.

«خريطة اللعنة»

كالمعتاد كرر نتنياهو كذباته، «لا مجاعة في غزة، وإسرائيل أدخلت طن مساعدات لكل مواطن»، كذبة واضحة تناولتها وسائل الإعلام بالتهكم: «فعلى هذا الأساس، يفترض أن يكون سبب الوفاة في غزة السمنة الزائدة!، وقد تفوق في هذا حتى على ماري أنطوانيت التي قالت يوماً: إذا لم تجدوا خبزاً فلتأكلوا كعكاً»، وأكاذيب أخرى منها «أن إسرائيل لا تنفذ إبادة جماعية» مما دعا كثيرون إلى إخراج الفيديوهات التي يدعو فيها وزراء حكومته بتهجير سكان غزة، وحتى مطالبة بعضهم بإلقاء قنبلة نووية عليها»

ثم رفع ما سمّاه «خريطة اللعنة» التي جمعت غزة ولبنان والعراق واليمن تحت عنوان «محور الإرهاب الإيراني» محذّراً من النووي الايراني ورافضاً الاعتراف بدولة فلسطينية... إلخ. في محاولته المزج بين التهديد والوعود رسم نتنياهو صورة أرادها شاملة، ولكن ما بين الخرائط والاختبارات والوعود بقيت الصورة الأوضح في عزلة المنبر، المقاعد الخالية تروي أكثر مما قاله الخطاب والمظاهرات المنددة في الخارج تدفع بأسئلة محقة حول من سيدفع ثمن هذه اللغة؟

مقاطعة «إسرائيل» وحصار تمددها وتآكل روايتها وانفضاح ممارساتها وانكشافها أمام العالم باتت أبرز العناوين التي تشغل الإعلام العالمي

لعنة الصورة

تحاول «إسرائيل»، أن تكسب حرب الهيمنة على الوعي مستخدمة ثنائية المظلومية والقوّة الغاشمة، وتخوض حرباً من نوع مختلف خاصة في أمريكا والغرب، معركة جديدة في الفضاء الرقمي تطلق فيه الروايات وتدار على الشاشات. وهذا ما أكده نتنياهو بوضوح عندما جلس مع مؤثرين أمريكيين وأطلق حملة رقمية تعرف ب «Briefing Mission» هدفها استثمار تأثيرهم في توسيع رواية إسرائيل عالمياً، وأكد على أهمية منصة إكس وضرورة استخدامها كأداة حاسمة. وأيضاً هنا يطرح السؤال نفسه: إذا كانت «الحقيقة واضحة» كما يدعي نتنياهو فلماذا يحتاج إلى جيش إلكتروني؟ وإذا كانت «القضية عادلة» فلماذا يحتاج إلى أسلحة رقمية لإقناع العالم بها؟

في حرب الهيمنة على الوعي لن يحظى كيان استعماري مجرم لم يشهد له مثيل في الوحشية بالخاصية التي حظي بها مُستعمرون قُدامى، استطاعوا الهرب من الصورة وكتبوا بعض سير التاريخ على هواهم، ربما نجح الكيان الصهيوني في رسم صورته الخاصة وسرديته في فترة محددة ولكن اليوم تهتز هذه الصورة وتتضعضع هذه السردية وتتآكل. فبعد أن ملأت جميع الصفحات والقنوات والمواقع صور الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزة، لم يعُد كيان الاحتلال قادراً على إخفاء تلك الجرائم. حتّى أصدقاؤه الذين يحاولون تبرير كل مجزرة، لم يعودوا قادرين على الفوز في معركة الرواية. قد تكون لعنة مواقع التواصل الاجتماعي قد حلّت عليهم وعلى الكيان، ولم يعد بإمكانهم الهروب مثل المُستعمرين القُدامى من حرب الصورة، فإسرائيل اليوم مُجرمة أمام عيون العالم. إذ قلبت صور الحقائق هذه المرّة، فمنذ ظهور الهاتف ومن بعده الكاميرات في كُلّ يد حتى مواقع التواصل الاجتماعي، لم تعد صورة الأشياء تخص أحداً بعينه دون الآخر، بل صارت عامة، للجميع، صارت ذكريات الكوكب ولحظاته وكُلّ ما فيه من أحداث وبشر وأماكن، ملكاً لكُلّ سكان كوكب الأرض.

هذه المرة من إفريقيا

المقاطعة الشعبية «لإسرائيل» تتمدد، فهي ليست ظاهرة عابرة بقدر ما تعكس وعياً حقيقياً وإدراكاً شاملاً بطبيعة كيان الاحتلال وجرائمه. ولم يقتصر تمدد مقاطعة ومحاصرة «إسرائيل» وعزلتها على الغرب، بل تمدد إلى دول وقارات أخرى منها القارة الإفريقية التي باتت مقاطعتها الرسمية والشعبية حاضرة وفاعلة ومؤثرة وتتسع أفقيا وعمودياً، ولم يعد مقتصراً على المواقف الرسمية بل تدحرج إلى المواقف الشعبية والرياضية والفنية والاقتصادية والأكاديمية.

فمثلاً، أطلق ائتلاف يضم نحو 400 شخصية غانية بارزة حملة واسعة تطالب بالإلغاء الفوري لمهرجان الأفلام الإسرائيلي، المقرر عقده بين 16 و20 أيلول 2025 في سينما «سيلفر بيرد» بمركز «أكرا» التجاري، إيذاناً بانضمام غانا إلى حركة المقاطعة الثقافية العالمية بسبب الحرب على غزة.

وجاء في بيان الائتلاف الغاني الذي يضم منظمات مجتمع مدني وفنانين وأكاديميين وطلاباً وقادة دينيين ومواطنين بارزين، إن المهرجان يمثل «حدثاً دعائياً صهيونياً» يهدف إلى «تبييض صفحة الإبادة الجماعية والفصل العنصري».

إن مقاطعة «إسرائيل» وحصار تمددها وتآكل روايتها وانفضاح ممارساتها وانكشافها أمام العالم؛ باتت أبرز العناوين التي تشغل الإعلام العالمي وتدق الخزان حتى لدى بعض الصحافة العبرية داخل الكيان نفسه.

التفاؤل السياسي وضروراته

ثمة ضرورة للتفاؤل خاصة في المجال السياسي اليوم أكثر من أي وقت مضى، و«تبديد غيوم التشاؤم الكثيفة والداكنة» حسب تعبير غرامشي، ففي الوضع الجديد الذي يتخلق في العالم أجمع، يفضي التشاؤم والسلبية الناتجة عنه إلى عواقب وخيمة.

■ إيمان الأحمد

تكمن إحدى مشاكل بعض القوى الاجتماعية وحتى السياسية في انطلاقها في التحليل من زاوية محلية ضيقة فقط، وإغفال الوضع العالمي العام وتغيراته المتسارعة وموازين القوى المتشكلة، فتقع في مطب الانكفاء عند مواجهة مشاكل كبرى لا يمكن حلها جزئياً ومحلياً في عالم تحكمه شبكة معقدة وشائكة من العلاقات والتأثيرات المتبادلة.

بين الشعارات والأوهام

ثمة من يريد للسورين «وهم كثر من الداخل والخارج»، أن يظل حبيس تلك المساحة المتوترة بين الكارثة والروتين، بين الصدمات و«التعايش» مع المأساة، وإبقاء الجرح مفتوحاً. يرفض السوري الاستسلام أو التفاوض لقبول الأمر الواقع، واختزال الحياة على أنها مجرد بقاء فقط، فهو لم ينكسر، ولا تزال لديه القدرة على إعادة تعريف ذاته، وما زال قادراً على طرح أسئلة صحيحة، يحاول الإجابة عنها، ويعرف أن الإجابات مشروطة بالدرجة الأولى بردّ الاعتبار للسياسة بوصفها فعلاً جماعيّاً وليس حالة فردية أو خلاصاً فردياً. يحضر التفاؤل هنا بصفته موقفاً لا يمكن اختزاله في «شعارات»، كما يراها، ولا «أوهام»، كما يراها البعض الآخر.

تعقيد وتركيب

يعرف السوريون أن المطلوب اليوم هو بناء سورية وإخراجها من رحم الانهيار. فسورية اليوم ليست أرضاً محروقة، كما يحلو لبعض المتشائمين توصيفها وليست دولة معافاة كما يحلو لبعض الواهمين تصويرها، إذا أحسنا النية فيهم على الأقل، ثمة حالة من التعقيد في المشهد المركب الذي تعيشه البلاد، ولكنها ليست حالة مستعصية أو مستحيلة الحل، ومن هنا تأتي أهمية التصرف بمسؤولية ويقظة والخروج ممّا يسمى «الحيادية» والتي ليست سوى تعبير عن السلبية السياسية، تتردد على لسان أصحابها جمل من مثل «انهار كل شيءٍ بالفعل، ولم يعد هناك أمل في المستقبل».

الغضب الكامن

في المقابل، ثمة موقف آخر مغاير، فلطالما أثبتت الشعوب دائماً أنها تختزن غضبها، وتراكم شعورها بالرفض، لكنّها لا تلبث أن تعبّر عن هذا المخزون في مناسبات غير متوقعة، وبطرق لا يمكن التنبؤ بها. وسورية اليوم مفتوحة أمام خيارات متعددة، تترك أبناءها أمام تساؤلات محقة ومفتوحة أيضاً، توجه سؤالها إلينا جميعاً، عن دورنا وكيف نختار أن نستمر، وإلى أي ضفة من التاريخ ننحاز ونقف.

أخبار ثقافية

القدس عاصمة فلسطين

انطلقت فعاليات الدورة الـ 24 من «معرض عمّان الدولي للكتاب» لعام 2025، تحت شعار «القدس عاصمة فلسطين»، بمشاركة 400 دار نشر من 22 دولة عربية وأجنبية.

أعدت اللجنة الثقافية للمعرض الذي تتواصل فعالياته حتى 4 تشرين الأول المقبل، برنامجاً ثقافياً يشمل ندوات ثقافية وفكرية ونقدية وفلسفية، وجلسات حوارية وأمسيات شعرية وقصصية...إلخ. وكان الهدف من اختيار الشعار تثبيت هوية القدس حسب المنظمين.

كما تتبارى عدة أفلام فلسطينية في مسابقة مهرجان «هولندا مينا» لأفلام الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 25 و28 أيلول الجاري، ضمن فعاليات الدورة السادسة من المهرجان، تحت شعار السينما «جسر من لاهاي نحو إنسانية أرحب وسلام دائم»، ويتضمن مسابقتين للأفلام الطويلة والقصيرة. 6 أفلام طويلة تتبارى في المسابقة الرسمية يتقدمها الفلسطيني: «إلى أرض مجهولة»، للمخرج مهدي فليفل، ومعه: سيرة أهل الضي، وأناشيد آدم، و196 متراً، وهوبال، والجرح. إضافة إلى 6 أفلام قصيرة يتقدمها الفلسطيني: برتقالة من يافا، وآخر واحد، وفجر كل يوم، وأطفال البرزخ، وجهنمية، وجوز.

«تحت النار»

قد يتفاجأ المرء ويندهش عندما يسمع بإقامة معرض تشكيلي لرسامين من غزة التي تعيش تحت النار. أقيم معرض «تحت النار» في دارة الفنون في عمان والذي يستمر حتى 30 من أيلول الجاري، لأربعة فنانين من غزة، هم باسل المقوسي، وماجد شلا، ورائد عيسى، وسهيل سالم، لم تكسر الحرب أقلامهم، ولا المعاناة اليومية من قصف وتهجير، ولا انعدام الماء والكهرباء والطعام. واستمروا بالرسم بأقلام الحبر الجاف على دفاتر مدرسية، وعلى ظهر عبوات الأدوية والأوراق المتناثرة. واستنبطوا ألوانهم من الشاي والرمان والكركديه، ورفضوا أن يموت الحلم والقدرة على القول، حتى وهم تحت النار.

لوحاتهم ليست مجرد أعمال فنية، بل شهادات حية تعكس إصرارهم على الاستمرار رغم فقدان منازلهم ومراسمهم والكثير من أعمالهم السابقة. وإرادتهم الهائلة التي تجعلهم يستنبطون الألوان من مواد بسيطة في قطاع ممنوع عليه الأكل والشرب، فما بالك بالمستلزمات الفنية؟

«تحت النار» معرض يقول للعالم إن الإنسان هنا لا يزال يرسم، ويحلم، ويقاوم، حتى تحت القصف ورغم همجية العدوان.

كانوا وكنا

مسيرة المقاومات الشعبيات في حلب ومنهن المناضلة غفران الخطيب، ويرى خلف المقاومات رتل من الفتيات وهن يخترقن شوارع حلب تعبيراً عن الروح الوطنية النضالية التي عمت البلاد في منتصف القرن العشرين

أزمة الرأسمالية وتهاوي أسطورة التوظيف التقني:

كيف غير الذكاء الاصطناعي معادلة سوق العمل؟

في مشهد يختزل تحولات العصر، أرسل خريج من جامعة مرموقة في الولايات المتحدة أكثر من 6000 طلب توظيف بعد تخرجه، ليقابل بصمتٍ مطبق. لم يحصل حتى على وظيفة في «ماكدونالدز». هذه القصة ليست مجرد حالة فردية، بل هي تعبير عن تحول جوهري في سوق العمل الغربي، حيث لم يعد الحصول على وظيفة في قطاع التكنولوجيا حلماً يتحقق بسهولة، بل أصبح رهينة بأزمات الرأسمالية وتداعيات الذكاء الاصطناعي.

نظام اقتصادي في مفترق طرق

تشهد الرأسمالية العالمية أزمة هيكلية متعددة الأوجه، كما تُظهر الدراسات التي تحلل تطور النظام الاقتصادي منذ سبعينيات القرن الماضي. فالأزمات لم تعد دورية فحسب، بل أصبحت «مستوطنة» في بنية النظام ذاته، وفقاً لتحليل الكاتب خوسيه تابيا في كتابه «الأزمات الست للاقتصاد العالمي». يعتمد تابيا على نظرية النظم العالمية لإيمانويل والرشتاين ليؤكد: أن الاقتصاد العالمي، وليس الاقتصادات الوطنية، هو الوحدة الرئيسية للتحليل في فهم الأزمات المعاصرة. في هذا الإطار، لم يعد مستغرباً أن تؤدي الأزمات المتلاحقة إلى تشوهات عميقة في سوق العمل، خاصة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

الولايات المتحدة، كقلب النظام الرأسمالي العالمي، تقدم نموذجاً صارخاً لهذه الأزمة. فبينما كان يُعتقد أن قطاع التكنولوجيا هو المحرك الآمن للتوظيف والنمو، ها هو ذا القطاع يلفظ آلاف العمال سنوياً. في عام 2024، تم فصل 150 ألف مبرمج، وفي العام الحالي يقترب الرقم من 90 ألفاً. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي تعبير عن تحوّل في نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، حيث تُستبدل القوى العاملة البشرية بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقدم كفاءة أعلى بتكلفة أقل.

الذكاء الاصطناعي: من أداة دعم إلى بديل للعمالة

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة في إدارة الموارد البشرية، بل تحوّل إلى منافس مباشر للقوى العاملة التقليدية. وفقاً لتقارير متخصصة، يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة حوالي 56% من المهام التي كان يقوم بها موظفو الموارد البشرية، وهي النسبة التي تتزايد مع تطور التقنيات. هذا التحوّل لا يقتصر على القطاع التقني فحسب، بل يمتد ليشمل قطاعات متعددة، حيث أصبحت الشركات تفضل الاستثمار في الحلول التقنية بدلاً من توظيف البشر.

اللافت، أن هذا التحوّل يأتي في وقت تتراجع فيه الهجرة إلى الولايات المتحدة، والتي كانت تشكل مصدراً رئيسياً للعمالة في قطاعات، مثل: الزراعة والبناء والرعاية. إذا كان تراجع الهجرة سيؤدي نظرياً إلى زيادة فرص العمل للمواطنين، فإن الواقع يشير إلى أن الشركات تفضل الاستثمار في الأتمتة أكثر من الاعتماد على عمالة محلية بأسعار أعلى. هذا التحوّل يخلق مفارقة صارخة: فبينما يتراجع عدد المهاجرين بنحو 1,2 مليون عامل، تستمر البطالة في الارتفاع بين الخريجين والمتخصصين.

تحوّل مفاجئ في أولويات التوظيف

في مفارقة تلفت الانتباه، أصبح توظيف خريجي العلوم الإنسانية أسهل من توظيف المبرمجين في بعض القطاعات. كيف حدث هذا؟ الإجابة تكمن في طبيعة المهارات المطلوبة في سوق العمل الجديد. بينما يمكن للذكاء الاصطناعي أداء الكثير من المهام التقنية المتخصصة، تبقى المهارات «الإنسانية» مثل: التفكير النقدي، والإبداع، والتواصل، وإدارة العلاقات، خارج نطاق استبدال الآلة– على الأقل في المدى المنظور.

هذا التحوّل يمثل صدمة للعديد من الخريجين الذين استثمروا سنوات في تعلم مهارات تقنية كان يُعتقد أنها طريق مضمون للنجاح. الواقع الجديد يقول: إن القيمة المضافة لم تعد في البرمجة التقليدية، بل في القدرة على توظيف التقنية لحل مشاكل بشرية واجتماعية معقدة. هنا تبرز قيمة الخلفيات الإنسانية التي تقدم فهماً أعمق للسياق البشري والاجتماعي.

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لتحرير البشر من العمل الروتيني وفسح المجال للإبداع والإنسانية أو يمكن أن يكون أداة قمع واستغلال

تداعيات أوسع: من الولايات المتحدة إلى العالم

لا تقتصر هذه التحوّلات على الولايات المتحدة وحدها، بل تمتد إلى العالم ككل. فالاقتصاد العالمي أصبح متشابكاً إلى درجة أن الأزمات في الاقتصادات الكبرى تنتشر بسرعة إلى جميع الزوايا. الدول الأفريقية، على سبيل المثال، تواجه تداعيات هذه الأزمة من خلال تقلبات أسعار السلع الأساسية، وتراجع الاستثمار المباشر، مما يؤثر بدوره على فرص العمل والاستقرار الاجتماعي.

في العالم العربي، نرى تأثيرات مماثلة، وإن كانت بأشكال مختلفة. فبينما تُدمر الحرب في غزة سوق العمل الفلسطيني– حيث فقد 201,000 وظيفة في القطاع وحده– تواجه دول عربية أخرى تحدّياً في استيعاب الخريجين الجدد في سوق العمل الذي لم يعد قادراً على استيعابهم.

مستقبل غامض ومسؤولية جماعية

يطرح هذا التحوّل أسئلة مصيرية حول مستقبل العمل، ودور النظام التعليمي في إعداد الأجيال القادمة. إذا كانت المهارات التقنية التقليدية لم تعد مطلوبة بنفس الدرجة، فما هو نوع التعليم الذي نحتاجه؟ وكيف يمكن إعادة تأهيل القوى العاملة الحالية لتتناسب مع متطلبات السوق الجديدة؟

الذكاء الاصطناعي نفسه قد يكون جزءاً من الحل، من خلال برامج تطوير المهارات والتدريب المهني التي تركز على المهارات الإنسانية والتقنية المتقدمة. لكن هذا يتطلب استثمارات كبرى وإرادة سياسية واجتماعية لمواجهة التحدي.

الأزمة الرأسمالية الحالية، هي أزمة «لا يمكن للبشرية أن تستمر في العيش بهذه الطريقة، رغم أن البعض يُقدم رؤى أكثر إصلاحية، تركز على ضرورة تكيّف النظام نفسه مع المعطيات الجديدة.

خاتمة: نحو نموذج جديد

القصة التي بدأنا بها– عن الخريج الذي أرسل 6000 سيرة ذاتية دون جدوى– ليست قصة فشل فردي، بل هي قصة فشل نظام. نظام اقتصادي أصبح عاجزاً عن توفير فرص العمل اللائق، ونظام تعليمي لم يعد قادراً على مواكبة التحوّلات، ونظام اجتماعي يقف عاجزاً أمام معاناة الأفراد.

الخروج من هذه الأزمة يتطلب أكثر من مجرد إصلاحات سطحية. يتطلب إعادة نظر جذرية في عقد العمل الاجتماعي، وفي دور التقنية في حياتنا، وفي أولوياتنا كمجتمعات. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لتحرير البشر من العمل الروتيني، وفسح المجال للإبداع والإنسانية، أو يمكن أن يكون أداة قمع واستغلال تزيد من تركيز الثروة والسلطة. الخيار ليس تقنياً فحسب، بل هو في الأساس خيار سياسي وأخلاقي.